

مجموع فتاوى

شيخ الإسلام ابن تيمية

مفتي دار الحديث
بمدينة الرياض

المجلد التاسع عشر



مَجْمُوعُ فَتَاوَى

شَيْخِ الْإِسْلَامِ زَيْدِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ
قَدَسَ اللَّهُ رُوحَهُ

جَمَعَ وَتَوَلَّى تَيْبُ الْمَوْحُونَ
عَبْدُ اللَّهِ الْحَمِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ
بِمَسَاعَدَةِ قَائِدِ عَمَلِهِ

المجلد التاسع عشر

كتاب
أُصُولُ الْفُقَهَاءِ

الجزء الاول

الانباع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده .

قال شيخ الإسلام رحمه الله :

فصل

الكتاب والسنة والاجماع ، وبزائه لقوم آخرين الثامات والاسرائيليات والحكايات ، وذلك أن الحق الذي لا باطل فيه هو ما جاءت به الرسل عن الله ، وذلك في حقا ، ويعرف بالكتاب والسنة والاجماع ، وأما ما لم تجيء به الرسل عن الله ؛ أو جاءت به ولكن ليس لنا طريق موصلة إلى العلم به ففيه الخلق والباطل ، فلهذا كانت الحجة الواجبة الانبعاث : للكتاب والسنة والاجماع . فان هذا حق لا باطل فيه ، واجب الانبعاث لا يجوز تركه بحال ، عام الوجوب لا يجوز ترك شيء مما دلت عليه هذه الأصول ، وليس لأحد الخروج عن شيء مما دلت عليه ، وهي مبنية على أصلين :

أحدها : أن هذا جاء به الرسول .

والثاني : أن ما جاء به الرسول وجب اتباعه .

وهذه الثانية إيمانية ضدها الكفر أو النفاق ، وقد دخل في بعض ذلك طوائف من المتكلمة والمتفلسفة والتأمرة والتصوفة ، إما بناء على نوع تقصير بالرسالة وإما بناء على نوع تفضل عليها ، وإما على عين إعراض عنها ، وإما على أنها لا تقبل إلا في شيء يتغير ، كالفروع مثلاً دون الأصول العقلية أو السياسية أو غير ذلك من الأمور القادحة في الإيمان بالرسالة .

أما الأولى فهي مقدمة علمية مبناها على العلم بالاسناد والعلم بالمتن ؛ وذلك لأهل العلم بالكتاب والسنة والاجماع لفظاً ومعنى وإسناداً وممتناً ، وأما ما سوى ذلك فاما أن يكون مأثوراً عن الأنبياء أولاً ،

أما الأول : فيدخل فيه الاسرائيليات مما بأيدي المسلمين وأيدي أهل الكتاب ، وذلك قد لبس حقه بباطله ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوا ولا تكذبوا ، فاما أن يحدثكم بباطل فتصدقوه ، وإما أن يحدثكم بحق فتكذبوا » ، ولكن بسمع وروى إذا علمنا موافقته لما علمناه ؛ لأنه مؤنس مؤكد ،

وقد علم أنه حق ، وأما إثبات حكم بمجردة فلا يجوز انفقا ، وشرع من قبلنا إنما هو شرع لنا فيما ثبت أنه شرع لهم ؛ دون ما روه لنا ، وهذا يغلط فيه كثير من المتبعة والقصاص وبعض أهل التفسير ، وبعض أهل الكلام .

وأما الثاني فما يروى عن الأوائل من المتفلسفة ونحوهم وما يلقى في قلوب المسلمين بقطعة ومناما ، وما دلت عليه الأقيسة الأصلية او الفرعية وما قاله الأكابر من هذه الملة علمائها وأمرائها ، فهذا التقليد والقياس والالهام فيه الحق والباطل ، لا يرد كله ، ولا يقبل كله ، وأضعفه ما كان منقولا عن ليس قوله حجة باسناد ضعيف ، مثل المأثور عن الأوائل ، بخلاف للمأثور عن بعض أمته مما صح نقله فإن هذا نقله صحيح ؛ ولكن القائل قد يخطئ وقد يصيب ، ومن التقليد تقليد أفعال بعض الناس ، وهو الحكايات .

ثم هذه الأمور لا ترد مطلقا لما فيها من حق موافق ، ولا تقبل قبولا مطلقا لما فيها من الباطل ، بل يقبل منها ما وافق الحق ، ويرد منها ما كان باطلا .

والأقيسة العقلية الأصلية والفرعية الشرعية هي من هذا الباب ، فليست العقلات كلها صحيحة ولا كلها فاسدة ، بل فيها حق وباطل ،

بل ما في الكتاب والسنة والاجماع فانه حق ليس فيه باطل بحال ،
 فما علم من العقليات أنه حق فهو حق ، لكن كثير من أهلها يجعلون
 الظن يقينا بشبهة وشهوة ، وم : (إن يتبعون إلا الظن وما تهوى
 الأنفس ، ولقد جاءهم من ربهم الهدى) ، ويدلك على ذلك كثرة
 نزاعهم مع ذكائهم في مسائل ودلائل يجعلها أحدهم قطعية الصحة ويجعلها
 الآخر قطعية الفساد ، بل الشخص الواحد يقطع بصحتها تارة وبفسادها
 أخرى ، وليس في النزل من عند الله شيء . أكثر ما في الباب أنه إذا
 تمى ألقى الشيطان في أمنيته ، فينسخ الله ما يلقى الشيطان ، ويحكم
 الله آياته ، والله عليم حكيم ، فغاية ذلك غلط في اللسان بتداركه الله
 فلا يدوم .

وجميع ما تلقته الأمة عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، حق لا باطل
 فيه ، وهدى لا ضلال فيه ، ونور لا ظلمة فيه ، وشفاء ونجاة .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

وقال ينبغي الاسلام رحمه الله^(١)

فصل

يجب على الانسان أن يعلم أن الله عز وجل أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إلى جميع الثقلين : الانس والجن ، وأوجب عليهم الايمان به وبما جاء به وطاعته ، وأن يحلوا ما حلل الله ورسوله ويحرموا ما حرم الله ورسوله ، وأن يوجبوا ما أوجب الله ورسوله ، ويحبوا ما أحبه الله ورسوله ، ويكرهوا ما كرهه الله ورسوله ، وأن كل من قامت عليه الحجة برسالة محمد صلى الله عليه وسلم من الانس والجن فلم يؤمن به استحق عقاب الله تعالى كما يستحقه أمثاله من الكافرين الذين بعث إليهم الرسول .

وهذا أصل متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم باحسان وأئمة المسلمين : وسائر طوائف المسلمين : أهل السنة والجماعة ، وغيرهم رضي

(١) تسمى « إيضاح الدلالة في عموم الرسالة » .

الله عنهم أجمعين ، لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن ولا في أن الله أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إليهم ، وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجن ، أما أهل الكتاب من اليهود والنصارى فهم مقرون بهم كإقرار المسلمين ، وإن وجد فيهم من ينكر ذلك ، وكما يوجد في المسلمين من ينكر ذلك كما يوجد في طوائف المسلمين ، كالجمية والمعتزلة من ينكر ذلك ، وإن كان جمهور الطائفة وأئمتها مقرين بذلك .

وهذا لأن وجود الجن تواترت به أخبار الأنبياء تواتراً معلوماً بالاضطرار ، ومعلوم بالاضطرار أنهم أحياء عقلاء قاعلون بالإرادة ، بل مأمورون منبهون ، ليسوا صفات وأعراضاً قائمة بالإنسان أو غيره كما يزعمه بعض لللاحدة ، فلما كان أمر الجن متواتراً عن الأنبياء تواتراً ظاهراً نعرفه العامة والخاصة لم يمكن طائفة كبيرة من الطوائف المؤمنين بالرسول أن تكفر ، كما لم يمكن لطائفة كبيرة من الطوائف المؤمنين بالرسول انكار اللائكة ، ولا انكار معاد الأبدان ولا انكار عبادة الله وحده لا شريك له ، ولا انكار أن يرسل الله رسولا من الأنس إلى خلقه ، ونحو ذلك مما تواترت به الأخبار عن الأنبياء تواتراً نعرفه العامة والخاصة ، كما تواتر عند العامة والخاصة مجيء موسى إلى فرعون وغرق فرعون ، ومجيء المسيح إلى اليهود وعداوتهم له ، وظهور محمد

صلى الله عليه وسلم بمكة ، وهجرته إلى المدينة ، ومجيئه بالقرآن والشرائع الظاهرة ، وجنس الآيات الحارقة التي ظهرت على يديه ، ككثير الطعام والشراب ، والاخبار بالغيوب الماضية والمستقبلية التي لا يعلمها بشر إلا باعلام الله وغير ذلك .

ولهذا أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم بسؤال أهل الكتاب عما تواتر عندهم كقوله : (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحى إليهم فأسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون) ؛ فان من الكفار من أنكر أن يكون لله رسول بشر ، فأخبر الله أن الذين أرسلهم قبل محمد كانوا بشراً ، وأمر بسؤال أهل الكتاب عن ذلك لمن لا يعلم .

وكذلك سؤالهم عن التوحيد وغيره مما جاءت به الأنبياء وكفر به الكافرون ، قال تعالى : (قل : كفى بالله شهيداً بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب) ، وقال تعالى : (فان كنت في شك مما أنزلنا إليك فاسأل الذين يقرأون الكتاب من قبلك) ، وقال تعالى : (قل : أرأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به ، وشهد شاهد من بني اسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم) .

وكذلك شهادة أهل الكتاب بتصديق ما أخبر به من أنباء الغيب التي لا يعلمها الا نبي أو من أخبره نبي ، وقد علموا أن محمداً لم يتعلم

من أهل الكتاب شيئاً .

وهذا غير شهادة أهل الكتاب له نفسه بما يجحدونه من نفعه في كتبهم ، كقوله تعالى : (أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بني اسرائيل ؟) ، وقوله تعالى : (والذين آتيناكم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق) ، وأمثال ذلك .

وهذا بخلاف ما نواتر عند الخاصة من أهل العلم ، كأحاديث الرؤية وعذاب القبر وفتنته ، وأحاديث الشفاعة والصراف والحوض ، فهذا قد ينكره بعض من لم يعرفه من أهل الجبل والضلال ؛ ولهذا أنكر طائفة من المعتزلة كالجبائي وأبي بكر الرازي وغيرها دخول الجن في بدن المصروع ، ولم ينكروا وجود الجن ، إذ لم يكن ظهور هذا في النقول عن الرسول كظهور هذا ، وإن كانوا مخطئين في ذلك . ولهذا ذكر الأشعري في مقالات أهل السنة والجماعة أنهم يقولون : إن الجن يدخل في بدن المصروع كما قال تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس) ، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل : قلت لأبي : إن قوماً يزعمون أن الجن لا يدخل في بدن الاتسي . فقال : يا بني ! يكذبون ، هو ذا يتكلم على لسانه . وهذا مبسوط في موضعه .

وللمقصود هنا ان جميع طوائف المسلمين يقرون بوجود الجن ، وكذلك جمهور الكفار كعامة أهل الكتاب ، وكذلك عامة مشركي العرب وغيرهم من أولاد سام ، والهند وغيرهم من أولاد حام ، وكذلك جمهور الكنعانيين واليونانيين وغيرهم من أولاد يافث . فجاهير الطوائف تقر بوجود الجن ، بل يقرون بما يستجلبون به معاونة الجن من العزائم والطلاسم ، سواء أكان ذلك سائفاً عند أهل الايمان أو كان شركاً ، فإن المشركين يقرأون من العزائم والطلاسم والرقى ما فيه عبادة للجن وتنظيم لهم ، وعامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم والرقى التي لا تفقه بالعربية فيها ما هو شرك بالجن .

ولهذا نهى علماء المسلمين عن الرقى التي لا يفقه معناها ؛ لأنها مظنة الشرك وإن لم يعرف الراقى أنها شرك . وفي صحيح مسلم عن عوف بن مالك الأشجعي . قال : كنا نرقى في الجاهلية فقلنا : يا رسول الله ! كيف ترى في ذلك ؟ فقال : اعرضوا علي رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك . وفي صحيح مسلم أيضاً من جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرقى فجاء آل عمرو بن حزم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : يا رسول الله ! إنه كانت عندنا رقية نرقى بها من العقب ، وإنك نهيت عن الرقى ، قال : فعرضوها عليه ، فقال : « ما أرى بأساً ، من استطاع منكم أن ينفع أخاه فلينفعه »

وقد كان العرب ولسائر الأمم من ذلك امور بطول وصفها ،
واخبار العرب في ذلك متواترة عند من يعرف اخبارهم من علماء المسلمين
وكذلك عند غيرهم ، ولكن للمسلمين اخبر بجاهلية العرب منهم بجاهلية
سائر الأمم ، إذ كان خير القرون كانوا عربا ، وكانوا قد عابوا وسمعوا
ما كانوا عليه في الجاهلية ، وكان ذلك من أسباب نزول القرآن فذكروا
في كتب التفسير والحديث والسير واللغazy والفقهاء ، فتواترت ايام
جاهلية العرب في المسلمين ، والا فسائر الأمم للمشركين م من جنس
العرب المشركين في هذا ، وبعضهم كان أشد كفراً وضلالاً من مشركي
العرب ، وبعضهم أخف .

والآيات التي أنزلها الله على محمد صلى الله عليه وسلم فيها خطاب
لجميع الخلق من الانس والجن ؛ إذ كانت رسالته عامة للثقلين ، وان
كان من أسباب نزول الآيات ما كان موجوداً في العرب فليس شيء
من الآيات مختصاً بالسبب للمعين الذي نزل فيه باتفاق المسلمين ، وإنما
تنازعوا : هل يختص بنوع السبب للمسؤول عنه ؟ وأما بين السبب
فلم يقل احد من المسلمين : ان آيات الطلاق أو الظهار أو اللعان
او حد السرقة والمحاريين وغير ذلك يختص بالشخص للمعين الذي كان
سبب نزول الآية .

وهذا الذي يسميه بعض الناس تنقيح المناط ، وهو أن يكون

الرسول صلى الله عليه وسلم حكم في معين وقد علم ان الحكم لا يختص به فريده أن ينقح مناسط الحكم ، ليعلم النوع الذي حكم فيه كما أنه لما أمر الاعرابي الذي واقع امرأته في رمضان بالكفارة ، وقد علم ان الحكم لا يختص به ، وعلم أن كونه أعرابياً أو عريباً أو للموطوءة زوجته لا أثر له ، فلو وطئ المسلم العجمي سريته كان الحكم كذلك .

ولكن هل المؤثر في الكفارة كونه مجامعاً في رمضان أو كونه مفطراً ؟ فالأول مذهب الشافعي وأحد في المشهور عنه ، والثاني مذهب مالك وأبي حنيفة ، وهو رواية منصوبة عن أحد في المجامعة فغيرها أولى ، ثم مالك يجعل المؤثر جنس المفطر ، وأبو حنيفة يجعلها للمفطر كسوء جنسه ، فلا يوجب في ابتلاع الحصة والنواة .

وتنازعوا هل يشترط أن يكون أفسد صوماً صحيحاً ؟ وأحد لا يشترط ذلك ؛ بل كل امساك وجب في شهر رمضان اوجب فيه الكفارة ، كما يوجب الأربعة مثل ذلك في الاحرام الفاسد ، فالصيام الفاسد عنده كالاحرام الفاسد كلاهما يجب اتامه والضي فيه ، والشافعي وغيره لا يوجبونها إلا في صوم صحيح ، والنزاع فيمن أكل ثم جامع أو لم ينو الصوم ثم جامع ، ومن جامع وكفر ثم جامع .

ومثل قوله لمن احرم بالعمرة في جبة متضمنة بالخلوق : « أزع

عنك الحجة واغسل عنك أثر العفرة ، هل أمره بالغسل لكون الحرم لا يستديم الطيب كما يقوله مالك ؟ أو لكونه نهى أن يتزعر الرجل فلا يمنع من استدامة الطيب كقول الثلاثة ؟ وعلى الأول فهل هذا الحديث منسوخ بتطيب عائشة له في حجة الوداع ؟

ومثل قوله لما سئل عن فأرة وقعت في سمن : « القوها وما حولها وكلوا سمنكم » ، هل للمؤثر عدم التغير بالنجاسة ، أو بكونه جامداً ، أو كونها فأرة وقعت في سمن ، فلا يتعدى إلى سائر اللسائمات ؟ ومثل هذا كثير ، وهذا لا بد منه في الشرائع ، ولا يسمى قياساً عند كثير من العلماء كأبي حنيفة ونفاة القياس ؛ لانفاق الناس على العمل به كما اتفقوا على تحقيق اللواط ، وهو : أن يملق الشارع الحكم بمعنى كلي فينظر في ثبوته في بعض الأنواع أو بعض الأعيان ، كأمره باستقبال الكعبة ، وكأمره باستشهاد شهيدين من رجالنا ممن رضى من الشهداء ، وكحريمه الحر والليسر ، وكفرضه تحليل اليمين بالكفارة ، وكتفريقه بين الفدية والطلاق ؛ وغير ذلك .

فبيق النظر في بعض الأنواع : هل هي حر ويمين وميسر وفدية أو طلاق ؟ وفي بعض الأعيان : هل هي من هذا النوع ؟ وهل هذا للصلى مستقبل القبلة ؟ وهذا الشخص عدل مرضي ؟ ونحو ذلك ، فإن هذا النوع من الاجتهاد متفق عليه بين المسلمين ، بل بين العقلاء فيما يتبعونه من شرائع دينهم وطاعة ولاة أمورهم ومصالح دينهم وآخرتهم .

وحقيقة ذلك يرجع إلى تمثيل الشيء بنظيره وإدراج الجزئى تحت الكلّى ، وذلك يسمى قياس التمثيل ؛ وهذا يسمى قياس الشمول ، وهما متلازمان ، فإن القدر المشترك بين الأفراد فى قياس الشمول الذى يسميه المنطقيون الحد الأوسط هو القدر المشترك فى قياس التمثيل الذى يسميه الأصوليون الجامع ؛ والمناط ؛ والعلة ؛ والأمارة ؛ والداعي ، والباعث ؛ والمقتضى ؛ وللوجب ؛ وللشترك ؛ وغير ذلك من العبارات .

وأما تخريج المناط وهو : القياس المحض ، وهو : أن ينص على حكم فى أمور قد يظن أنه يختص بالحكم بها فيستدل على أن غيرها مثلها ، إما لاتقاء الفارق ؛ أو للاشتراك فى الوصف الذى قام الدليل على أن الشارع علق الحكم به فى الأصل ؛ فهذا هو القياس الذى تقر به جماهير العلماء وينكروه نفاة القياس . وإنما يكثر الغلط فيه لعدم العلم بالجامع المشترك الذى علق الشارع الحكم به ، وهو الذى يسمى سؤال المطالبة ، وهو : مطالبة المعارض للمستدل بأن الوصف المشترك بين الأصل والفرع هو علة الحكم ؛ أو دليل العلة . فأكثر غلط القائسين من ظنهم علة فى الأصل ما ليس بعلة ، ولهذا كثرت شناعاتهم على أهل القياس الفاسد . فأما إذا قام دليل على إلغاء الفارق وأنه ليس بين الأصل والفرع فرق يفرق الشارع لأجله بين الصورتين ؛ أو قام

الدليل على ان اللغى الفلانى هو الذى لأجله حكم الشارع بهذا الحكم فى الأصل وهو موجود فى صورة اخرى ؛ فهذا القياس لا ينافى فيه الا من لم يعرف هاتين المقتدتين .

وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا : ان دعوة محمد صلى الله عليه وسلم شاملة للثقلين : الانسان والجن على اختلاف أجناسهم ، فلا يظن أنه خص العرب بحكم من الأحكام أصلا ، بل انما علق الأحكام باسم مسلم وكافر ؛ ومؤمن ومناق ؛ وبر وفاجر ؛ ومحسن وظالم ؛ وغير ذلك من الأسماء المذكورة فى القرآن والحديث ، وليس فى القرآن ولا الحديث تخصيص العرب بحكم من أحكام الشريعة ، ولكن بعض العلماء ظن ذلك فى بعض الأحكام وخالفه الجمهور ، كما ظن طائفة منهم أبو يوسف انه خص العرب بأن لا يسترقوا ، وجمهور المسلمين على أنهم يسترقون كما صحت بذلك الأحاديث الصحيحة ، حيث استرق بنى المصطلق وفيهم جويرية بنت الحارث ، ثم أعتقها وتزوجها ، وأعتق بسبيها من استرق من قومها .

وقال فى حديث هوازن : « اختاروا احدى الطائفتين : اما السبي ؛ واما للمال » ، وفى الصحيحين عن أبي أيوب الانصاري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من قال : لا اله الا الله وحده

لا شريك له ؛ له الملك وله الحمد ؛ وهو على كل شيء قدير عشر مرات
كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد اسماعيل .

وفي الصحيحين أيضاً عن أبي هريرة أنه كانت سبية من سبي
هوازن عند عائشة فقال : « أعتقها فانها من ولد اسماعيل » ، وعامة
من استرقه الرسول صلى الله عليه وسلم من النساء والعبيان كانوا عرباً
وذكر هذا يطول .

ولكن عمر بن الخطاب لما رأى كثرة السبي من العجم واستغناء
الناس عن استرقاق العرب رأى أن يعتقوا العرب ، من باب مشورة
الامام وأمره بالصلحة ؛ لا من باب الحكم الشرعي الذي يلزم الخلق
كلهم ، فأخذ من أخذ بما ظنه من قول عمر ، وكذلك ظن من ظن
ان الجزية لا تؤخذ من مشركي العرب مع كونها تؤخذ من
سائر للمشركين .

وجمهور العلماء على انه لا يفرق بين العرب وغيرهم . ثم منهم من
يجوز أخذها من كل مشرك ، ومنهم من لا يأخذها الا من أهل
الكتاب والمجوس ؛ وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يأخذ
الجزية من مشركي العرب وأخذها من المجوس وأهل الكتاب .

فمن قال : تؤخذ من كل كافر . قال : ان آية الجزية لما نزلت

أسلم مشركوا العرب ، فاتها زلت علم تبوك ولم يبق عربي مشرك محاربا ، ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم ليفزو التنصاري علم تبوك بجميع المسلمين — الا من منر الله — ويدع الحجاز وفيه من يحاربه ، ويحث أبا بكر علم تسع فنادى في الموسم أن لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان ، ونبذ اليهود المطلقة وأبقى المؤقتة ما دلم أهلها موافين بالهد ، كما أمر الله بذلك في أول سورة التوبة ، وأنظر الذين نبذ إليهم أربعة أشهر ، وأمر عند انسلاخها بغزو المشركين كافة ، قالوا : فدان المشركون كلهم كافة بالاسلام ، ولم يرض بنذل أداء الجزية ، لأنه لم يكن لمشركي العرب من الدين بعد ظهور دين الاسلام ما يصبرون لأجله على أداء الجزية عن يد وم صاغرون ؛ اذ كان عامة العرب قد أسلموا ، فلم يبق لمشركي العرب عز يعتزون به فدانوا بالاسلام حيث أظهره الله في العرب بالحجة والبيان والسياف والسنان .

وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقوموا الصلاة ؛ ويؤتوا الزكاة » مراده قتال الحاربين الذين أذن الله في قتالهم ، لم يرد قتال للمعاهدين الذين أمر الله بوفاء عهدهم . وكان النبي صلى الله عليه وسلم قبل نزول « براءة » يعاهد من عاهد من الكفار

من غير أن يعطى الجزية من يد ، فلما أنزل الله براءة وأمره ببند
 اليهود المطلقة لم يكن له أن يعاهدكم كما كان يعاهدكم ، بل كان عليه أن
 يجاهد الجميع كما قال : (فإذا انسלخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين
 حيث وجدتموهم ، وخذلوا واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فإن
 تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم) ،
 وكان دين أهل الكتاب خيراً من دين المشركين ، ومع هذا فأمرهم
 بقتالهم حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون ، فإذا كان أهل
 الكتاب لا تجوز معاهدتهم كما كان ذلك قبل نزول براءة فالمشركون أولى
 بذلك أن لا تجوز معاهدتهم بدون ذلك .

قالوا : فكان في تخصيص أهل الكتاب بالذكر تنبيهاً بطريق
 الأولى على ترك معاهدة المشركين بدون الصغار والجزية ، كما كان يعاهدكم
 في مثل هدنة الحديبية وغير ذلك من المعاهدات .

قالوا : وقد ثبت في الصحيح من حديث بريدة قال : « كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في
 خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً » ثم قال : اغزوا باسم
 الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ولا تقعدوا ،
 ولا تمشلوا ، ولا تقتلوا وليداً ، وإذا لقيت عدوك من المشركين
 فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال ، فأيتن ما أجابوك فاقبل منهم

وكف عنهم ، ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار للمهاجرين ، وأخبرهم أنهم ان فعلوا ذلك فلهم مال للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين ، فان أبوا ان يتحولوا منها فاخبرهم أنهم يكونون كعرب المسلمين ، يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين ، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء . الا ان يجاهدوا مع المسلمين ، فان هم أبوا فأسألهم الجزية ، فان هم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، فان هم أبوا فاستعن بالله عليهم وقاتلهم ، واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فانكم ان تخفروا ذمتكم وذمة أصحابكم أهون من ان تخفروا ذمة الله وذمة رسوله ، واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك ان تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ولكن أنزلهم على حكمك ؛ فانك لا تدري أنصيب حكم الله فيهم أم لا .

قالوا : في الحديث أمره لمن أرسله أن يدعو الكفار الى الاسلام ثم الى الهجرة الى الامصار ، والا فالى أداء الجزية . وان لم يهاجروا كانوا كأعرب المسلمين ، والأعرب عاتتهم كانوا مشركين ، فدل على أنه دعا الى أداء الجزية من حاصره من المشركين وأهل الكتاب . والحصون كانت باليمن كثيرة بعد نزول آية الجزية . وأهل اليمن كان

فيهم مشركون وأهل كتاب ، وأمر معاذاً أن يأخذ من كل عالم ديناراً
أوعده له معافياً ، ولم يميز بين المشركين وأهل الكتاب ، فدل
ذلك على أن المشركين من العرب آمنوا كما آمن من آمن من
أهل الكتاب ، ومن لم يؤمن من أهل الكتاب أدى الجزية .

وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من أهل البحرين وكانوا
مجوساً ، وأسلمت عبد القيس وغيرهم من أهل البحرين طوعاً ، ولم
يكن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب الجزية على أحد من اليهود بالبلدية
ولا بخير ؛ بل حاربهم قبل نزول آية الجزية وأقر اليهود بخير فلاحين
بلا جزية إلى أن أجلاهم عمر ؛ لأنهم كانوا مهادين له ، وكانوا فلاحين
في الأرض فأقرهم لحاجة المسلمين إليهم ، ثم أمر بأجلانهم قبل موته ،
وأمر باخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ، فقليل : هذا الحكم
مخصوص بجزيرة العرب ، وقيل : بل هو عام في جميع أهل النمة اذا
استغنى المسلمون عنهم أجلوم من دينار الاسلام ؛ وهذا قول ابن جرير
وغيره . ومن قال : ان الجزية لا تؤخذ من مشرك قال : ان آية الجزية
نزلت والمشركون موجودون فلم يأخذها منهم .

والمقصود أنه لم يخص العرب بحكم ، وان قيل : انه خص جزيرة
العرب التي هي حول المسجد الحرام ، كما خص للمسجد الحرام بقوله :
(انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا) .

وكذلك من قال من العلماء : انه حرم على جميع المسلمين ما تستخبئه العرب وأحل لهم ما تستطيعه . فجمهور العلماء على خلاف هذا القول كمالك وأبي حنيفة وأحمد وقدماء أصحابه ، ولكن الحرقى وطائفة منهم وافقوا الشافعي على هذا القول ، وأما أحمد نفسه فعامة نصوصه موافقة لقول جمهور العلماء ، وما كان عليه الصحابة والتابعون أن التحليل والتحريم لا يتعلق باستطابة العرب ولا باستخباتهم ؛ بل كانوا يستطيعون أشياء حرمها الله ، كاللحم والميتة ، والمنخقة والموقوذة ، والمتردية والنطيحة ؛ وأكلة السبع ؛ وما أهل به لغير الله ، وكانوا — بل خيارهم — يكرهون أشياء لم يحرمها الله . حتى لحم الضب كان النبي صلى الله عليه وسلم يكرهه ، وقال : « لم يكن بأرض قومي فأجدني أعاقه » ، وقال مع هذا : « انه ليس بحرم » وأكل على مائدته وهو بنظر ، وقال فيه : « لا آكله ولا أحرمه » .

وقال جمهور العلماء : الطيبات التي أحلها الله ما كان نافعاً لا كلة في دينه ، والحديث ما كان ضاراً له في دينه .

وأصل الدين العدل الذي بعث الله الرسل بإقامته ، فما أوردت الآكل بنبأ وظلما حرمه كما حرم كل ذى ناب من السباع ؛ لأنها باغية عادية والغاذي شبيهة بالمتغذى ، فإذا تولد اللحم منها صار في الإنسان خلق النبي والمدوان .

وكذلك الدم يجمع قوى النفس من الشهوة والغضب فاذا اغتذى
منه زادت شهوته وغضبه على المعتدل ، ولهذا لم يحرم منه الا المسفوح
بخلاف القليل فانه لا يضر .

ولحم الخنزير يورث عامة الاخلاق الحيثة ؛ اذ كان اعظم الحيوان في
اكل كل شيء ، لا يعاف شيئاً ، والله لم يحرم على أمة محمد شيئاً من
الطيبات واتما حرم ذلك على أهل الكتاب ، كما قال تعالى : (فبظلم من
الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) . وقال تعالى : (وعلى
الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها
الا ما حلت ظهورها او الجواريا او ما اختلط بعظم ذلك جزيناهم بينهم
وانا لصادقون) .

وأما المسلمون فلم يحرم عليهم الا الجائث كالدم للمسفوح ، فاما
غير المسفوح كالذي يكون في العروق فلم يحرمه ، بل ذكرت عائشة
انهم كانوا يضعون اللحم في القدر فيرون آثار الدم في القدر ؛ ولهذا
عنى جمهور الفقهاء عن الدم اليسير في البدن والثياب اذا كان غير
مسفوح ، واذا عنى عنه في الأكل ففي اللبس والحمل أولى أن
يعنى عنه . .

وكذلك ريق الكلب يعنى عنه عند جمهور العلماء في الصيد ، كما هو

مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في أظهر القولين في مذهبه ، وهو واحد الوجهين في مذهب الشافعي ، وإن وجب غسل الإماء من ولوغه عند جمهورهم . إذ كان الريق في اللوغ كثيراً سارياً في المائع لا يشق الاحتراز منه ، بخلاف ما يصيب الصيد فإنه قليل ناشف في جامد يشق الاحتراز منه .

وكذلك التقديم في إمامة الصلاة بالنسب لا يقول به أكثر العلماء . وليس فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بل الذي ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « يؤم القوم أقرؤم لكتاب الله . فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً » ، فقدمه صلى الله عليه وسلم بالفضيلة العلمية ثم بالفضيلة العملية ، وقدم العالم بالقرآن على العالم بالسنة ، ثم الأسبق إلى الدين باختياره ، ثم الأسبق إلى الدين بسننه ، ولم يذكر النسب .

وبهذا أخذ أحمد وغيره ، فرتب الأئمة كما رتبهم النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر النسب ، وكذلك أكثر العلماء كمالك وأبي حنيفة لم يرجحوا بالنسب ، ولكن رجح به الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد ، كالخزرجي وابن حامد والقاضي وغيرهم ، واحتجوا بقول سلمان

الفارسي : ان لكم علينا معشر العرب ألا تؤمكم في صلاتكم ولا
تكح نسامكم .

والاولون يقولون : انما قال سلمان هذا تقدماً منه للعرب على الفرس ،
كما يقول الرجل لمن هو أشرف منه : حقك على كذا ، وليس قول
سلمان حكماً شرعياً يلزم جميع الخلق اتباعه كما يجب عليهم اتباع احكام
الله ورسوله ، ولكن من نأسى من الفرس بسلمان فله به اسوة حسنة ؛
فان سلمان سابق الفرس .

وكذلك اعتبار النسب في اهل الكتاب ليس هو قول احد من
الصحابة ، ولا يقول به جمهور العلماء كالك وأبي خنيفة وأحمد بن حنبل
وقدماء أصحابه ، ولكن طائفة منهم ذكرت عنه روايتين ، واختار بعضهم
اعتبار النسب موافقة للشافعي ، والشافعي أخذ ذلك عن عطاء ، وبسط
هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا أن النبي صلى الله عليه وسلم انما علق الاحكام
بالصفات المؤثرة فيما يحبه الله وفيما يبغض ، فامر بما يحبه الله ودعا اليه
بحسب الامكان ، ونهى عما يبغضه الله وحسم مادته بحسب الامكان ،
لم يخص العرب بنوع من أنواع الاحكام الشرعية ؛ إذ كانت دعوته
لجميع البرية ؛ لكن نزل القرآن بلسانهم بل نزل بلسان قريش ، كما ثبت

عن عمر بن الخطاب أنه قال لابن مسعود : أقرئ الناس بلفظة قریش فان القرآن نزل بلسانهم ، وكما قال عثمان للذين يكتبون للصحف من قریش والانصار : إذا اختلفتم في شيء فاكتبوه بلفظة هذا الحي من قریش ، فان القرآن نزل بلسانهم ، وهذا لاجل التبليغ ؛ لانه بلغ قومه أولا ثم بواسطتهم بلغ سائر الامم ، وأمره الله بتبليغ قومه أولا ، ثم بتبليغ الاقرب فالاقرب اليه ، كما أمر بجهاد الاقرب فالاقرب .

وما ذكره كثير من العلماء من أن غير العرب ليسوا اكفاء للعرب في النكاح فهذه مسألة زاع بين العلماء ، فمنهم من لا يرى الكفاءة إلا في الدين ، ومن رآها في النسب أيضاً فانه يحتج بقول عمر : لأمنن ذوات الاحساب الا من الاكفاء ؛ لان النكاح مقصوده حسن الالفه فاذا كانت المرأة أعلى منصباً اشتغلت عن الرجل فلا يتم به المقصود . وهذه حجة من جعل ذلك حقاً لله . حتى أبطل النكاح إذا زوجت المرأة بمن لا يكافئها في الدين أو النصب . ومن جعلها حقاً لأدعي قال : ان في ذلك غشاضة على أولياء المرأة وعليها والأمر اليهم في ذلك .

ثم هؤلاء لا يخصون الكفاءة بالنسب . بل يقولون : هي من الصفات التي تتفاضل بها النفوس ، كالصناعة واليسار والحرية وغير ذلك ، وهذه مسائل اجتهادية ترد الى الله والرسول ؛ فان جاء عن الله ورسوله

ما يوافق أحد القولين فما جاء عن الله لا يختلف ، والا فلا يكون قول أحد حجة على الله ورسوله .

وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم نص صحيح صريح في هذه الامور ، بل قد قال صلى الله عليه وسلم : « ان الله اذهب عنكم عية الجاهلية وغرّها بالآباء ، الناس رجلاّن : مؤمن تقي ؛ وفاجر شقي » ، وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : « أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركوهن : الفخر بالاحساب ؛ والظن في الانساب ؛ والنياحة ؛ والاستسقاء بالنجوم » ، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « ان الله اصطفى كنانة من بني اسماعيل . واصطفى قريشاً من كنانة ، واصطفى بني هاشم من قريش ، واصطفاني من بني هاشم ، فأنا خيركم نفساً وخيركم نسباً » .

وجمهور العلماء على أن جنس العرب خير من غيرهم ، كما ان جنس قريش خير من غيرهم ، وكنس بني هاشم خير من غيرهم . وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « الناس معادن كعادن الذهب والفضة ، خيارم في الجاهلية خيارم في الاسلام اذا فقهوا » .

لكن تفضيل الجملة على الجملة لا يستلزم أن يكون كل فرد أفضل من كل فرد ، فان في غير العرب خلق كثير خير من اكثر العرب ؛

وفي غير قريش من المهاجرين والأنصار من هو خير من أكثر قريش
وفي غير بني هاشم من قريش وغير قريش من هو خير من أكثر بني
هاشم ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان خير القرون القرن الذين
بشت فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » ، وفي القرون المتأخرة من
هو خير من كثير من القرن الثاني والثالث ، ومع هذا فلم يخص النبي
صلى الله عليه وسلم القرن الثاني والثالث بحكم شرعي ، كذلك لم يخص
العرب بحكم شرعي ، بل ولا خص بعض أصحابه بحكم دون سائر أمته ،
ولكن الصحابة لما كان لهم من الفضل أخبر بفضلهم ، وكذلك السابقون
الأولون لم يخصهم بحكم ، ولكن أخبر بما لهم من الفضل لما اختصوا به
من العمل ، وذلك لا يتعلق بالنسب .

والمقصود هنا أنه أرسل الى جميع الثقيلين : الانبياء والجن ، فلم يخص
العرب دون غيرهم من الأمم بأحكام شرعية ، ولكن خص قريشاً بأن
الأمامة فيهم ، وخص بني هاشم بتحريم الزكاة عليهم ، وذلك لأن جنس
قريش لما كانوا أفضل وجب ان تكون الامامة في افضل الأجناس مع
الامكان ، وليست الامامة أمراً شاملاً لكل أحد منهم ، وإنما يتولاها
واحد من الناس .

وأما تحريم الصدقة فخرمها عليه وعلى أهل بيته تكميلاً لتطهيرهم
ودفعاً للتهمة عنه ، كما لم يورث ، فلا يأخذ ورثته درهما ولا ديناراً ؛

بل لا يكون له ولن يمونه من مال الله إلا نفقتهم ، وسائر مال الله يصرف فيما يحبه الله ورسوله ، وذوو قربه يعطون بمعروف من مال الخمس ، والفقيه الذي يعطى منه في سائر مصالح المسلمين لا يختص بأصناف معينة كالصدقات ، ثم ما جعل لنوى القربى قد قيل : انه سقط بموته كما يقوله أبو حنيفة ، وقيل : هو لقربى من يلي الأمر بعده . كما روى عنه : « ما اطعم الله نبياً طعمة الا كانت لمن يلي الأمر بعده » وهذا قول أبي ثور وغيره . وقيل : ان هذا كان مأخذ عثمان في اعطاء بنى أمية ، وقيل : هو لنوى قربي الرسول صلى الله عليه وسلم دائماً .

ثم من هؤلاء من يقول : هو مقدر بالشرع وهو خمس الخمس كما يقوله الشافعي وأحمد في المشهور عنه . وقيل : بل الخمس والنوى يصرف في مصالح المسلمين باجتهاد الامام ، ولا يقسم على أجزاء مقسمة متساوية ، وهذا قول مالك وغيره . وعن أحمد أنه جعل خمس الزكاة فيئاً ، وعلى هذا القول يدل الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين ، وبسط هذه الامور له موضع آخر .

والمقصود هنا : ان بعض آيات القرآن وان كان سيه أموراً كانت في العرب فحكم الآيات عام ، يتناول ما تنصيه الآيات لفظاً

ومعنى في أي نوع كان ، ومحمد صلى الله عليه وسلم بعث الى
الانسان والجن .

وجواهر الأمم يقر بالجن ولهم معهم وقائع بطول وصفها ، ولم ينكر
الجن الا شرذمة قليلة من جهال للتفلسفة والأطباء ونحوم ، وأما اكابر
القوم فللأثوار عنهم : اما الاقرار بها ؛ وأما ان لا يحكى عنهم في ذلك
قول . ومن المعروف عن بقراط أنه قال في بعض الياه : انه ينفع من
الصرع ، لست أعني الذي يعالجه أصحاب الهياكل وإنما أعني الصرع الذي
يعالجه الأطباء . وأنه قال : طبنا مع طب أهل الهياكل كطب العجائز
مع طبنا

وليس لمن أنكر ذلك حجة يعتمد عليها تدل على النفي ، وإنما
معه علم العلم ؛ إذ كانت صناعته ليس فيها ما يدل على ذلك ، كالطبيب
الذي ينظر في البدن من جهة صحته ومرضه الذي يتعلق بمزاجه ، وليس
في هذا تعرض لما يحصل من جهة النفس ولا من جهة الجن ، وان كان
قد علم من غير طبه أن للنفس تأثيراً عظيماً في البدن أعظم من تأثير
الاسباب الطبية ، وكذلك للجن تأثير في ذلك ، كما قال النبي صلى الله
عليه وسلم في الحديث الصحيح : « ان الشيطان يجري من ابن آدم
جري الدم » ، وفي الدم الذي هو البخار الذي تسميه الاطباء الروح
الحيواني للنبعث من القلب الساري في البدن الذي به حياة البدن ، كما

قد بسط هذا في موضع آخر .

والمراد هنا أن محمداً صلى الله عليه وسلم أرسل إلى الثقلين الانس والجن ، وقد أخبر الله في القرآن أن الجن استمعوا القرآن وأنهم آمنوا به ، كما قال تعالى : (وإذ صرفنا إليك نفراً من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا : أنصتوا !) إلى قوله : (أولئك في ضلال مبين) ، ثم أمره أن يخبر الناس بذلك فقال تعالى : (قل : أوحى إلي أنه استمع نفر من الجن فقالوا : إنا سمعنا قرآناً عجيباً) الخ ، فأمره ان يقول ذلك ليعلم الانس بأحوال الجن ، وأنه مبعوث إلى الانس والجن ؛ لما في ذلك من هدى الانس والجن ما يجب عليهم من الايمان بالله ورسله واليوم الآخر ، وما يجب من طاعة رسله ومن تحريم الشرك بالجن وغيره ، كما قال في السورة : (وأنه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن فزادهم رهقاً) .

كان الرجل من الانس ينزل بالوادي — والأودية مظان الجن ؛ فلهم يكونون بالأودية أكثر مما يكونون بأعالي الأرض — فكان الانسي يقول : أعوذ بعظيم هذا الوادي من سفهاته ، فلما رأت الجن أن الانس تستعيز بها زاد طغيانهم وغيرهم ، وبهذا يحییون للمعزم والراقي بأسمائهم وأسماء ملوكهم ، فانه يقسم عليهم بأسماء من يعظمونه

فيحصل لهم بذلك من الرئاسة والشرف على الانس ما يحلمهم على أن يعطوهم بعض سؤلهم . لاسيما وهم يطمون أن الانس أشرف منهم وأعظم قدراً . فاذا خضعت الانس لهم واستعادت بهم كان بمنزلة أكبر الناس إذا خضع لأصاغرهم ليقضى له حاجته .

ثم الشياطين منهم من يختار الكفر والشرك ومعاصي الرب . وإبليس وجنوده من الشياطين يشتهون الشر ، ويلتذنون به ويطلبونه . ويحرصون عليه بمقتضى خبث أنفسهم . وان كان موجباً لعذابهم وعذاب من يفوونه ، كما قال إبليس : (فبعزتك لأغوينهم أجمعين الا عبادك منهم المخلصين) ، وقال تعالى : (أرأيتك هذا الذي كرمت علي لأن أخرجني إلى يوم القيامة لأحتسكن ذريته إلا قليلا) ، وقال تعالى : (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقاً من المؤمنين) .

والانسان اذا فسدت نفسه او مزاجه يشتهي ما يضره ويلتذ به ؛ بل يعشق ذلك عشقاً يفسد عقله ودينه وخلقه وبدنه وماله ، والشيطان هو نفسه حيث فاذا تقرب صاحب الزائم والأقسام وكتب الروحانيات السحرية وامثال ذلك اليهم بما يحبونه من الكفر والشرك صار ذلك كالرشوة والبرطيل لهم ، فيقبضون بعض أغراضه ، كمن يعطى غيره مالا

ليقتل له من يريد قتله او يعينه على فاحشة او ينال معه فاحشة .

ولهذا كثير من هذه الأمور يكتبون فيها كلام الله-بالتجاسة — وقد يقبلون حروف كلام الله عز وجل ، إما حروف الفأحة ، وإما حروف قل هو الله أحد ، وإما غيرها — إما دم وإما غيره ، وإما بغير نجاسة . او يكتبون غير ذلك مما يرضاه الشيطان ، او يتكلمون بذلك . فاذا قالوا او كتبوا مآرضاء الشياطين اعانتهم على بعض اغراضهم اما تغوير ماء من المياه ، وإما ان يحمل في الهواء الى بعض الأماكن ، وإما ان يأتيه بمال من أموال بعض الناس ، كما تسرقه الشياطين من اموال الخائنين ومن لم يذكر اسم الله عليه وتأتى به ، وإما غير ذلك .

وأعرف في كل نوع من هذه الأنواع من الأمور للمعينة ومن وقعت له بمن أمرفه ما يطول حكايته ؛ فانهم كثيرون جداً .

والمقصود أن محمداً صلى الله عليه وسلم بعث الى الثقلين ، واستمع الجئن لقراءته وولوا الى قومهم منذرين كما اخبر الله عز وجل ، وهذا متفق عليه بين المسلمين . ثم اكثر المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم يقولون : انهم جاؤوه بعد هذا ، وانه قرأ عليهم القرآن وابعوه ، وسألوه الزاد لهم ولنوابهم فقال لهم : « لكم كل عظم

ذكر اسم الله عليه يعود او فرما يكون لحماً ، ولكم كل برة علف لدوابكم »
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « فلا تستجوا بها فانها زاد اخوانكم
من الجن » ، وهذا ثابت في صحيح مسلم وغيره من حديث
ابن مسعود .

وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره من حديث ابى هريرة نهي
صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بالعظم والروث في احاديث متعددة .
وفي صحيح مسلم وغيره عن سلمان قال : قيل له : قد علمكم نبيكم كل
شيء حتى الخراءة ، قال : فقال : أجل ! لقد نهانا ان نستقبل القبلة
بفائط او بول ، وان نستنجي باليمين ، وان نستنجي بأقل من ثلاثة
احجار ، وان نستنجي برجيع او عظم . وفي صحيح مسلم وغيره .
ايضاً عن جابر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تمسح
بعظم او بعر » ، وكذلك الهني عن ذلك في حديث خزيمة بن
ثابت وغيره .

وقد بين علة ذلك في حديث ابن مسعود ، ففي صحيح مسلم وغيره
عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتاني داعي الجن
فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن ، قال : فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار
نيرانهم ، وسألوه الزاد فقال : لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع

في ايديكم لحماً ، وكل بعة علف لدوابكم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : فلا تستنجوا بها فاماها زاد اخوانكم . وفي صحيح البخاري وغيره عن ابي هريرة « انه كان يحمل مع النبي صلى الله عليه وسلم اداوة لوضوئه وحاجته ، فينها هو يتبعه بها قال : من هذا ؟ قلت : ابا هريرة ، قال : ابتغى احجاراً استنفض بها ، ولا تأتي بعظم ولا بروثة فأثبته بأحجار أحلها في طرف ثوبي حتى وضعتها الى جنبه ثم انصرفت حتى اذا فرغ مشيت فقلت : ما بال العظم والروثة ؟ قال : هما من طعام الجن ، وانه اتاني وفد جن نصيين — ونعم الجن — فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن لا يعمروا بعظم ولا روثة الا وجدوا عليها طعاماً .

ولما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستنجاء بما يفسد طعام الجن وطعام دوابهم كان هذا تنبيهاً على التهي عما يفسد طعام الانس وطعام دوابهم بطريق الأولى ، لكن كراهة هذا والنفور عنه ظاهر في فطر الناس ، بخلاف العظم والروثة فانه لا يعرف نجاسة طعام الجن ؛ فلهذا جاءت الأحاديث الصحيحة المتعددة بالهي عنه . وقد ثبت بهذه الأحاديث الصحيحة انه خاطب الجن وخاطبوه ، وقرأ عليهم القرآن وأهم سألوه الزاد .

وقد ثبت في الصحيحين عن ابن عباس انه كان يقول : ان النبي

صلى الله عليه وسلم لم ير الجن ولا خاطبهم ولكن أخبره أنهم سمعوا القرآن وابن عباس قد علم ما دل عليه القرآن من ذلك ولم يعلم ما علمه ابن مسعود وابو هريرة وغيرها من اتيان الجن اليه ومخاطبته إياهم ، وأنه أخبره بذلك في القرآن وأمره أن يخبر به ، وكان ذلك في أول الأمر لما حرست السماء وحيل بينهم وبين خبر السماء ، وملئت حرساً شديداً ، وكان في ذلك من دلائل النبوة ما فيه عبرة ، كما قد بسط في موضع آخر ، وبعد هذا أتوه وقرأ عليهم القرآن ، وروى أنه قرأ عليهم سورة الرحمن وصار كلما قال : (فبأي آلاء ربكما تكذبان) قالوا : ولا بشيء من آلائك ربنا نكذب فلك الحمد .

وقد ذكر الله في القرآن من خطاب الثقلين ما يبين هذا الأصل ، كقوله تعالى : (يامعشر الجن والانس ! ألم يأتيكم رسل منكم يقصون عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا ؟ قالوا : شهدنا على أنفسنا) . وقد أخبر الله عن الجن أنهم قالوا : (وانا منا الصالحون ومنا دون ذلك كنا طرائق قديما) ، أي : مذاهب شتى : مسلمون وكفار ؛ وأهل سنة وأهل بدعة ، وقالوا : (وأنا منا المسلمون ومنا القاسطون ، فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً) ، والقاسط : الجائر ، يقال : قسط إذا جار وأقسط إذا عدل .

وكافرم معذب في الآخرة باتفاق العلماء . وأما مؤمنهم فمجهور

العلماء على أنه في الجنة ، وقد روى : « أنهم يكونون في رضى الجنة
 آرام الانس من حيث لا يرونهم » وهذا القول مأثور عن مالك والشافعي
 وأحمد وأبي يوسف ومحمد . وقيل : إن ثوابهم النجاة من النار ، وهو
 مأثور عن أبي حنيفة . وقد احتج الجمهور بقوله : (لم يطمئن إنس
 قبلهم ولا جان) ، قالوا : فدل ذلك على تأني الطمئ منهم لأن طمئ
 الحور العين إنما يكون في الجنة

فصل

وإذا كان الجن أحياء عقلاء مأمورين منبهين لهم ثواب وعقاب
 وقد أرسل إليهم النبي صلى الله عليه وسلم قالوا جب على المسلم أن يستعمل
 فيهم ما يستعمله في الأنس من الأسر بالعرف والهي عن النكر ، والدعوة
 الى الله كما شرع الله ورسوله ، وكما دعاهم النبي صلى الله عليه وسلم ،
 ويعاملهم إذا اعتدوا بما يعامل به المعتدون ، فيدفع صولهم بما يدفع
 صول الانس .

وصرحهم للانس قد يكون عن شهوة وهوى وعشق كما يتفق
 للانس مع الانس ، وقد يتناكح الانس والجن ويولد بينهما ولد ! وهذا
 كثير معروف ، وقد ذكر العلماء ذلك وتكلموا عليه ، وكره أكثر

العلماء مناكحة الجن . وقد يكون وهو كثير او الاكثر عن بنض
ومجازاة ، مثل أن يؤذيهـم بعض الانس او يظنوا أنهم يتعمدوا أذاـم
إما يبول على بعضهم ، واما بصب ماء حار ، واما يقتل بعضهم ، وإن
كان الانسي لا يعرف ذلك — وفي الجن جهل وظلم — فيعاقبونه
بأكثر مما يستحقه ، وقد يكون عن عبث منهم وشر بمثل
سفهاء الانس .

وحينئذ فإكان من الباب الأول فهو من الفواحش التي حرمها الله
تعالى كما حرم ذلك على الانس وان كان برضى الآخر ، فكيف إذا كان
مع كراهته ، فانه فاحشة وظلم ؟ فيخاطب الجن بذلك ويعرفون ان
هذا فاحشة محرمة او فاحشة وعدوان لتقوم الحجة عليهم بذلك ، ويعلموا
انه يحكم فيهم بحكم الله ورسوله الذي ارسله إلى جميع الثقليـن
الانس والجن ،

وما كان من القسم الثاني فان كان الانسي لم يعلم فيخاطبون
بأن هذا لم يعلم ، ومن لم يعتمد الأذى لا يستحق العقوبة ، وان كان قد فعل
ذلك في دله وملكه عرفوا بأن النار ملكه فله ان يتصرف فيها بما يجوز ،
وأتم ليس لكم أن تمكثوا في ملك الانس بغير اذنهم ، بل لكم ما ليس
من مساكن الانس كالحراب والفلوات ؛ ولهذا يوجدون كثيراً في الحراب

والفلوات ، ويوجدون في مواضع التجاسات كالحلمات والحشوش وللزابل
والقمامين والمقابر . والشيوخ الذين تقترن بهم الشياطين وتكون أحوالهم
شيطانية لا رحمانية يأوون كثيراً إلى هذه الأماكن التي هي
مأوى الشياطين .

وقد جاءت الآثار بالهي عن الصلاة فيها لأنها مأوى الشياطين ،
والفقهاء منهم من علل التهي بكونها مظنة التجاسات . ومنهم من قال :
انه تعبد لا يعقل معناه . والصحيح ان العلة في الحمام وأعطان الابل
ونحو ذلك انها مأوى الشياطين ، وفي المقبرة ان ذلك ذريعة إلى الشرك
مع أن المقابر تكون أيضاً مأوى للشياطين .

وللقصود ان أهل الضلال والبدع الذين فيهم زهد وعبادة على
غير الوجه الشرعى ولهم أحياناً مكاشفات ولهم تأثيرات يأوون كثيراً إلى
مواضع الشياطين التي نهى عن الصلاة فيها ؛ لأن الشياطين تنزل عليهم
بها وتخاطبهم الشياطين ببعض الأمور كما تخاطب الكهان ، وكما كانت
تدخل في الأصنام وتكلم عابدي الأصنام وتعينهم في بعض المطالب كما
تعين السحرة ، وكما تعين عباد الأصنام وعباد الشمس والقمر والكواكب
إذا عبدوها بالعبادات التي يظنون انها تناسبها ، من تسييح لها ولباس
ونحوه وغير ذلك ؛ فانه قد نزل عليهم شياطين يسمونها روحانية
الكواكب ، وقد تقضي بعض حوائجهم ، اما قتل بعض اعدائهم او

امراضه ، وإما جلب بعض من يهوونه ، وإما احضار بعض المال ، ولكن الضرر الذي يحصل لهم بذلك اعظم من النفع ، بل قد يكون اضعاف اضعاف النفع .

والذين يستخدمون الجن بهذه الأمور يزعم كثير منهم أن سليمان كان يستخدم الجن بها ، فانه قد ذكر غير واحد من علماء السلف أن سليمان لما مات كتبت الشياطين كتب سحر وكفر وجعلتها تحت كرسيه ، وقالوا : كان سليمان يستخدم الجن بهذه ، فطعن طائفة من أهل الكتاب في سليمان بهذا . وآخرون قالوا : لولا أن هذا حق جاز لما فعله سليمان : فضل الفريقان ، هؤلاء بقدمهم في سليمان ، وهؤلاء باتباعهم السحر ، فأُزيل الله تعالى في ذلك قوله تعالى : (ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم) إلى قوله تعالى : (ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) ، بين سبحانه أن هذا لا يضر ولا ينفع ؛ إذ كان النفع هو الخير الخالص أو الراجح ، والضرر هو الشر الخالص أو الراجح ، وشر هذا إما خالص وإما راجح .

والمقصود أن الجن إذا اعتدوا على الانس أخبروا بحكم الله ورسوله وأقيمت عليهم الحجة ، وأُسرُوا باللعروف ونهوا عن التكبر ، كما يفعل.

بالانس : لان الله يقول : (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا)
وقال تعالى : (يا معشر الجن والانس ! ألم يأتيكم رسل منكم يقصون
عليكم آياتي وينذرونكم لقاء يومكم هذا ؟) ، ولهذا نهى النبي صلى
الله عليه وسلم عن قتل حيات البيوت حتى تؤذن ثلاثاً ، كما في صحيح
مسلم وغيره عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « ان بالمدينة نفراً من الجن قد أسلموا ، فمن رأى شيئاً
من هذه العوامر فليؤذنه ثلاثاً ، فان بدا له بعد فليقتله فانه شيطان »

وفي صحيح مسلم أيضاً عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة أنه
دخل على أبي سعيد الخدري في بيته ، قال : فوجدته يصلي فجلست
أنتظره حتى يقضي صلاته ، فسمعت تحريكاً في ناحية البيت
فالتفت فإذا حية فوثبت لأقفلها ، فأشار إلي أن اجلس فجلست ، فلما
انصرف أشار إلي بيت في الدار فقال : أترى هذا البيت ؟ فقلت :
نعم ! فقال : كان فيه فتى منا حديث عهد بعرس ، قال : فخرجنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الحندق ، فكان ذلك الفتى يستأذن
رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنصاف النهار ويرجع إلى أهله ، فاستأذنه
يوماً فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذ عليك سلاحك
فاني أخشى عليك قريظة » فأخذ الرجل سلاحه ثم رجع ، فإذا امرأته
بين البابين قائمة فأهوى إليها بالرمح ليطعنها به وأصابته غيرة ، فقالت :

أَكْفَفَ عَلَيْكَ رِمَحُكَ وَأَدْخَلَ الْيَتِ حَتَّى تَنْظُرَ مَا الَّذِي أَخْرَجَنِي ، فَدَخَلَ
 فَإِذَا بِحِجَةِ عَظِيمَةٍ مَنْطُوبَةٍ عَلَى الْفَرَاشِ فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرَّمْحِ فَانْتَظَمَهَا بِهِ ،
 ثُمَّ خَرَجَ فَرَكَزَهُ فِي الدَّارِ فَاضْطَرَبَتْ عَلَيْهِ ، فَمَا يَدْرِي أَيُّهَا كَانَ أَسْرَعَ
 مَوْتًا الْحَيَّةُ أَمْ الْفَتَى ؟ قَالَ : فَحِثْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَذَكَرْنَا لَهُ ذَلِكَ ، وَقُلْنَا : ادْعِ اللَّهَ بِحَيِّهِ لَنَا ، قَالَ : « اسْتَغْفِرُوا
 لِمَا جَعَلَكُمْ » ثُمَّ قَالَ : « إِنْ بِالْمَدِينَةِ جُنَأٌ قَدْ اسْلَمُوا فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا
 فَادْنُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ ،
 وَفِي لَفْظٍ آخَرَ لِمُسْلِمٍ أَيْضًا : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « إِنْ لِهَذِهِ الْيَوْتِ عَوَامِرٌ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْهَا فَخَرِّجُوا عَلَيْهِ ثَلَاثًا ،
 فَإِنْ ذَهَبَ وَالْأُخْرَى فَاقْتُلُوهُ فَإِنَّهُ كَافِرٌ » وَقَالَ لَهُمْ : « اذْهَبُوا فَادْفَنُوا مَا جَعَلَكُمْ » .

وَذَلِكَ إِنْ قَتَلَ الْجَنُّ بَغِيرَ حَقٍّ لَا يَجُوزُ كَمَا لَا يَجُوزُ قَتْلُ الْإِنْسَانِ بِلَا
 حَقٍّ ، وَالظُّلْمُ مُحَرَّمٌ فِي كُلِّ حَالٍ . فَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَظْلِمَ أَحَدًا وَلَوْ
 كَانَ كَافِرًا ، بَلْ قَالَ تَعَالَى : (وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ عَلَى أَنْ
 لَا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) ، وَالْجَنُّ يَتَصَوَّرُونَ فِي صُورِ الْإِنْسَانِ
 وَالْبَهَائِمِ ، فَيَتَصَوَّرُونَ فِي صُورِ الْحَيَّاتِ وَالْعُقَارِبِ وَغَيْرِهَا ، وَفِي صُورِ
 الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ ، وَالْحَيْلِ وَالْبُغَالِ وَالْخَيْرِ ، وَفِي صُورِ الطَّيْرِ ، وَفِي
 صُورِ بَنِي آدَمَ ، كَمَا أَنَّ الشَّيْطَانَ قَرِيشًا فِي صُورَةِ سَرَّاقَةِ بْنِ مَالِكِ بْنِ
 جَعْثَمٍ لَمَّا أَرَادُوا الْخُرُوجَ إِلَى بَدْرٍ ، قَالَ تَعَالَى : (وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ

أعمالهم وقال : لا غالب لكم اليوم من الناس واتى جار لكم) ٠ إلى قوله : (والله شديد العقاب) .

وكما روى أنه تصور في صورة شيخ نجدى لما اجتمعوا بدار الندوة هل يقتلوا الرسول أو يحبسوه أو يخرجوه ؟ كما قال تبارك وتعالى : (وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ويمكر الله والله خير للماكرين) ، فإذا كان حيات البيوت قد تكون جناً فتؤذن ثلاثاً فإن ذهبت والا قتلت ، فإنها إن كانت حية قتلت ، وإن كانت جنية فقد أصرت على العدوان بظهورها للناس في صورة حية تفرغهم بذلك ، والمادي هو المائل الذي يجوز دفعه بما يدفع ضرره ولو كان قتلاً ، وأما قتلهم بدون سبب يبيح ذلك فلا يجوز .

وأهل الغرائم والأقسام يقسمون على بعضهم لبعض على بعض . نارة يبرون قسمه وكثيراً لا يفعلون ذلك ، بأن يكون ذلك الجني معظماً عندهم ، وليس للمعزم وعزمته من الحرمة ما يقتضى إعانتهم على ذلك ، إذ كان للمعزم قد يكون بمنزلة الذى يحلف غيره ويقسم عليه بمن يعظمه وهذا يختلف أحواله ، فمن أقسم على الناس ليؤذوا من هو عظيم عندهم لم يلتفتوا إليه وقد يكون ذلك منيعاً ، فاحوالهم شديدة بأحوال

الانس لكن الانس أعقل وأصدق وأعدل وأوفى بالعهد ؛ والجن أجهل
واكذب واظلم وأغتر .

والمقصود ان ارباب الزائم مع كون عزائمهم تشتمل على شرك
وكفر لا تجوز العزيمة والقسم به فهم كثيراً ما يعجزون عن دفع الجني ،
وكثيراً ما تسخر منهم الجن إذا طلبوا منهم قتل الجني الصارع للانس
أو حبسه ، فيخيلوا إليهم أنهم قتلوه أو حبسوه ويكون ذلك تخيلاً
وكذباً ، هذا إذا كان الذي يرى ما يخيلونه صادقاً في الرؤية ، فان
عامة ما يعرفونه لمن يريدون تعريفه اما بالكاشفة والمحاطبة ، ان كان
من جنس عباد للمشركين وأهل الكتاب ومبتدعة للمسلمين الذين تظلم
الجن والشياطين ، واما ما يظهره لأهل الزائم والأقسام أنهم يمثلون
ما يريدون تعريفه ، فاذا رأى المثال أخبر عن ذلك وقد يعرف انه
مثال ، وقد يوهونه أنه نفس للرئى ، وإذا أرادوا سماع كلام من
يناديه من مكان بعيد مثل من يستغيث ببعض العباد الضالين من
المشركين وأهل الكتاب وأهل الجهل من عباد المسلمين ، إذا استنثت
به بعض بحبه فقال : يا سيدي فلان ! فان الجني يخاطبه بمثل صوت
ذلك الانسي ، فاذا رد الشيخ عليه الخطاب اجاب ذلك الانسي بمثل
ذلك الصوت ، وهذا وقع لعدد كبير أعرف منهم طائفة .

فصل

وكثيراً ما يتصور الشيطان بصورة المدعو المنادى المستغاث به إذا كان ميتاً . وكذلك قد يكون حياً ولا يشعر بالذي ناداه ؛ بل يتصور الشيطان بصورته ، فيظن للشرك الضال المستغيث بذلك الشخص أن الشخص نفسه أجابه وإنما هو الشيطان ، وهذا يقع للكفار المستغيثين بمن يحسنون به الظن من الأموات والأحياء ، كالتصاري المستغيثين بمرجس وغيره من قداديسهم ، ويقع لأهل الشرك والضلال من المنتسبين إلى الاسلام الذين يستغيثون باللوثي والفائين ، يتصور لهم الشيطان في صورة ذلك المستغاث به وهو لا يشعر .

وامرأ عدداً كثيراً وقع لهم في عدة أشخاص يقول لي كل من الاشخاص : اني لم أعرف ان هذا استغاث بي ، والمستغيث قد رأى ذلك الذي هو على صورة هذا ، وما اعتقد انه الا هذا . وذكر لي غير واحد انهم استغاثوا بي ، كل يذكر قصة غير قصة صاحبه . فاخبرت كلاً منهم اني لم أجب أحداً منهم ولا علمت باستغاثته . فقيل :

هذا يكون ملكا ، فقلت : للكل لا يغيث للشرك ، إنما هو شيطان أراد ان يضله .

وكذلك يتصور بصورته ويقف بعرفات ، فيظن من يحسن به الظن أنه وقف بعرفات ، وكثير منهم حمله الشيطان إلى عرفات أو غيرها من الحرم ، فيتجاوز الميقات بلا احرام ولا تلبية ، ولا يطوف بالبيت ولا بالصفا والمروة ، وفيهم من لا يعبر مكة ، وفيهم من يقف بعرفات ويرجع ولا يرمي الجمار ، إلى أمثال ذلك من الأمور التي يضلهم بها الشيطان حيث فعلوا ما هو منهى عنه في الشرع ، اما محرم واما مكروه ليس بواجب ولا مستحب ، وقد زين لهم الشيطان ان هذا من كرامات الصالحين ، وهو من تليس الشيطان ، فان الله لا يعبد إلا بما هو واجب او مستحب ، وكل من عبد عبادة ليست واجبة ولا مستحبة وظنها واجبة او مستحبة فانما زين ذلك له الشيطان وان قدر انه عفى عنه لحسن قصده واجتهاده ، لكن ليس هذا مما يكرم الله به أوليائه المتقين ، إذ ليس في فعل المحرمات والمكروهات اكرام ، بل الاكرام حفظه من ذلك ومنعه منه ؛ فان ذلك ينقصه لا يزيده ، وان لم يعاقب عليه بالعذاب فلا بد ان يخفضه عما كان ويخفض اتباعه الذين يعدحون هذه الحال ويعظمون صاحبها ، فان مدح المحرمات والمكروهات وتعظيم صاحبها هو من الضلال عن سبيل الله ، وكلما ازداد العبد في

البدع اجتهاداً ازداد من الله بعداً لاتها تخرجه عن سبيل الله ؛ سبيل
الذين أنعم الله عليهم من التبيين والصديقين والشهداء والصالحين إلى
بعض سبيل المغضوب عليهم والضالين .

فصل

إذا عرف الأصل في هذا الباب فنقول : يجوز بل يستحب وقد
يجب أن يذب عن المظلوم وأن ينصر ؛ فان نصر المظلوم مأمور به
بحسب الامكان ، وفي الصحيحين حديث البراء بن عازب قال : « أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع ، أمرنا بعبادة
المريض ، واتباع الجنابة ، وتشميت العاطس ، وابرار القسم أو
المقسم ، ونصر المظلوم ، ولجاية الداعي ، وافشاء السلام . ونهانا عن
خواتيم أو تحتم الذهب ؛ وعن شرب بالفضة ؛ وعن الميائر ، وعن
القسى ، ولبس الحرير ؛ والاستبرق ، والديباج . وفي الصحيح عن
أنس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انصر أهلك ظلماً
أو مظلوماً ، قلت : يا رسول الله ! انصره مظلوماً فكيف انصره ظلماً ؟
قال : تمنعه من الظلم ، فذلك نصرك إياه »

وايضاً ففيه تفريع كربة هذا المظلوم . وفي صحيح مسلم عن أبي

هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ، ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة ، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه » . وفي صحيح مسلم أيضاً عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن الرقي قال : « من استطاع منكم ان ينفع اخاه فليفعل »

لكن ينصر بالعدل كما امر الله ورسوله ، مثل الأدعية والأذكار الشرعية ، ومثل امر الجني ونهيه كما يؤمر الانسي وينهى ، ويجوز من ذلك ما يجوز مثله في حق الانسي ، مثل ان يحتاج الى اتهار الجني وتهديده ولعنه وسبه ، كما ثبت في صحيح مسلم عن ابي السرداء قال : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعناه يقول : « اعوذ بالله منك ثم قال : ألعنك بلعنة الله ثلاثاً » وبسط يده كأنه يتناول شيئاً ، فلما فرغ من الصلاة قلنا : يا رسول الله ! قد سمعناك تقول في الصلاة شيئاً لم نسمعك تقوله قبل ذلك ، ورأيناك بسطت يدك ! قال : « ان عدو الله ابليس جاء بشهاب من نار ليجمعه في وجهي فقلت : اعوذ بالله منك ثلاث مرات ، ثم قلت : ألعنك بلعنة الله التامة فلم يستأخر ثلاث مرات ، ثم اردت أخذه ، ووالله لولا دعوة اخينا سليمان لاصبح موثقاً يلعب به ولدان اهل المدينة » ففي هذا الحديث الاستعاذة منه

ولمسته بلغة الله ، ولم يستأخر بذلك فقد يده إليه . وفي الصحيحين عن
 ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الشيطان عرض لي
 فشد علي ليقطع الصلاة علي ، فامكنتي الله منه فذمتني » ولقد
 هممت ان اوثقه الى سارية حتى تصبحوا فتظنوا اليه ، فذكرت قول
 اخي سليمان (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لأحد من بعدي) فرده
 بالله خاسئاً »

فهذا الحديث يوافق الأول ويفسره ، وقوله : « ذمته » أى :
 خففته ، فيبين ان مد اليد كان لحقه ، وهذا دفع لعدوانه بالفعل وهو
 الحق ، وبه اندفع عدوانه فرده الله خاسئاً .

واما الزيادة وهو ربطه الى السارية فهو من باب التصرف للملكي
 الذي تركه لسليمان ، فان نينا صلى الله عليه وسلم كان يتصرف
 في الجن كتصرفه في الانس تصرف عبد رسول ، يأمرهم بعبادة الله
 ويطاعته لا يتصرف لأمر يرجع إليه وهو التصرف للملكي ؛ فانه كان
 عبداً رسولاً وسليمان نبي ملك ، والعبد الرسول افضل من النبي الملك
 كما أن السابقين المقربين افضل من عموم الأبرار أصحاب اليمين ، وقد
 روى النسائي على شرط البخاري عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي فأناه الشيطان ، فأخذه فصرعه فخفقه ، قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم : « حتى وجدت برد لسانه على يدي ، ولولا

دعوة سليمان لأصبح موثقاً حتى يراه الناس » . ورواه احمد وابو داود من حديث ابى سعيد ، وفيه : « فأهويت يدي ، فما زلت اخنقه حتى وجدت برد لعابه بين اصبعي هاتين : الابهام والتي تليها » ، وهذا فعله في الصلاة ، وهذا مما احتج به العلماء على جواز مثل هذا في الصلاة ، وهو كدفع المار ، وقتل الاسودين ، والصلاة حال المسابقة .

وقد تنازع العلماء في شيطان الجن اذا مر بين يدي المصلي : هل يقطع ؟ على قولين هما قولان في مذهب احمد ، كما ذكرهما ابن حامد وغيره :

أحدهما : يقطع لهذا الحديث ؛ ولقوله لما أخبر ان مرور الكلب الأسود يقطع للصلاة : « الكلب الأسود شيطان » ، فعلم بأنه شيطان . وهو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فان الكلب الأسود شيطان الكلاب ، والجن تصور بصورته كثيراً ، وكذلك بصورة القط الأسود ؛ لأن السواد أجمع للقوى الشيطانية من غيره ، وفيه قوة الحرارة .

وبما يتقرب به الى الجن النبائح ، فان من الناس من يذبح للجن وهو من الشرك الذي حرمه الله ورسوله ، وروى أنه نهى عن ذبائح الجن ، واذا برىء للصاب باللعاء والذكر وأمر الجن ونهيم واتهارم

وسبهم ولعنهم ونحو ذلك من الكلام حصل للقصود ، وإن كان ذلك يتضمن مرض طائفة من الجن أو موتهم فهم الظالمون لأنفسهم ، إذا كان الرائي الداعي للعلاج لم يتعد عليهم كما يتعدى عليهم كثير من أهل الزائم ، فيأمرون بقتل من لا يجوز قتله ، وقد يجلسون من لا يحتاج إلى حبسه ؛ ولهذا قد تقاتلهم الجن على ذلك ، ففيهم من تقتله الجن أو تمرضه ، وفيهم من يفعل ذلك بأهله وأولاده أو جوابه .

وأما من سلك في دفع عداوتهم مسلك العدل الذي أمر الله به ورسوله فإنه لم يظلمهم ، بل هو مطيع لله ورسوله في نصر للظلم والمظالم ، وإغاثة الملهوف ، والتنفيس عن المكروب بالطريق الشرعي التي ليس فيها شرك بالخالق ولا ظلم للمخلوق ، ومثل هذا لا تؤذيه الجن ، أما لمعرفتهم بأنه عادل ؛ وأما لعجزهم عنه . وإن كان الجن من العفاريث وهو ضعيف فقد تؤذيه ، فينبغي لمثل هذا أن يحتترز بقراءة العوذ ، مثل آية الكرسي والمعوذات ، والصلاة ، والدعاء ، ونحو ذلك مما يقوى الإيمان ويحجب الذنوب التي بها يسلطون عليه ، فإنه يجاهد في سبيل الله ، وهذا من أعظم الجهاد ، فيحذر أن ينصر العدو عليه بذنوبه ، وإن كان الأمر فوق قدرته فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، فلا يتعرض من البلاء لما لا يطيق .

ومن أعظم ما ينتصر به عليهم آية الكرسي ، فقد ثبت في صحيح

البخاري حديث أبي هريرة قال : وكلني رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان ، فأتاني آت فجعل يحثو من الطعام ، فأخذته وقلت لأرفعنك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : اني محتاج وعلي عيال ولي حاجة شديدة ، قال : غلّيت عنه ، فأصبحت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة ! ما فعل أسيرك البارحة ؟ » قلت : يا رسول الله ! شكى حاجة شديدة وعيالا فرحمته وغلّيت سيّله ، قال : « لما انه قد كذبتك وسيعود » ففكرت أنه سيعود لقل رسول الله صلى الله عليه وسلم فرصته ، فجاء يحثو من الطعام فأخذته ، فقلت : لأرفعنك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : دعني فاني محتاج وعلي عيال لا أعود ، فرحمته غلّيت سيّله ، فأصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا أبا هريرة ما فعل أسيرك ؟ » قلت : يا رسول الله شكى حاجة وعيالا فرحمته غلّيت سيّله قال : « اما إنه قد كذبتك وسيعود » فرصته الثالثة فجاء يحثو من الطعام فأخذته ، فقلت : لأرفعنك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا آخر ثلاث مرات ، تزعم انك لا تعود ثم تعود ، قال : دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها ، قلت : ما هن ؟ قال : اذا أويت الى فراشك فاقرأ آية الكرسي : (الله لا اله الا هو الحي القيوم) حتى تختم الآية ، فانك لن يزال عليك من الله حافظ ، ولا يقربك شيطان حتى

تصبح ، غلّيت سيّله ، فاصبحت فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما فعل أسيرك البارحة ؟ » قلت : يا رسول الله ! زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها غلّيت سيّله ، قال : ما هي ؟ قلت : قال لي : اذا أويت الى فراشك فاقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية : (الله لا اله الا هو الحي القيوم) وقال لي : « لن يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح » وكانوا أحرص شيء على الخير ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اما انه قد صدقك وهو كذوب ، تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة ؟ » قلت : لا . قال : « ذاك شيطان » .

ومع هذا فقد جرب المحزون الذين لا يحصون كثرة أن لها من التأثير في دفع الشياطين وابطال أحوالهم ما لا ينضبط من كثرته وقوته ، فان لها تأثيراً عظيماً في دفع الشيطان عن نفس الانسان وعن المصروع وعن من تعينه الشياطين ، مثل أهل الظلم والغضب وأهل الشهوة والطرب ، وأرباب السماع المكاء والتصدية ، اذا قرئت عليهم بصدق دفعت الشياطين ، وبطلت الأمور التي يخلها الشيطان ، وبطل ما عند اخوان الشياطين من مكاشفة شيطانية ونصرف شيطاني ، اذ كانت الشياطين يوحون الى أوليائهم بلمور بظنها الجبال من كرامات أولياء الله

المتقين ، وإنما هي من تليسات الشياطين على أولياتهم للغضوب عليهم والذالين .

والصائل المعتدى يستحق دفعه سواء كان مسلماً أو كافراً ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد » ، فإذا كان المظلوم له أن يدفع عن مال للظلم ولو بقتل الصائل العاصي فكيف لا يدفع عن عقله وبدنه وحرمة ؟ ! فإن الشيطان يفسد عقله ويعاقبه في بدنه ، وقد يفعل معه فاحشة النسي بالنسي ، وإن لم يندفع إلا بالقتل جاز قتله .

وأما اسلام صاحبه والتخلي عنه فهو مثل اسلام أمثاله من المظلومين ، وهذا فرض على الكفاية مع القدرة ، ففي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه » ، فإن كان عاجزاً عن ذلك أو هو مشغول بما هو أوجب منه أو قام به غيره لم يجب وإن كان قادراً ، وقد تعين عليه ولا يشغله عما هو أوجب منه وجب عليه .

وأما قول السائل : هل هذا مشروع ؟ فهذا من أفضل الاعمال ، وهو من أعمال الأنبياء والصالحين ؛ فإنه ما زال الأنبياء والصالحون

يدفعون الشياطين عن بني آدم بما أمر الله به ورسوله ، كما كان المسيح يفعل ذلك ، وكما كان نبينا صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، فقد روى احمد في مسنده وأبو داود في سننه من حديث مطر بن عبد الرحمن الأعنق قال : حدثني أم أبان بنت الوازع بن زارع بن عامر العبدي : عن أبيها أن جدها الزارع انطلق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلق معه نابين له مجنون — أو ابن أخت له — قال جدي : فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت : ان معي ابنائي — او ابن أخت لي — مجنون ، أتيتك به تدعو الله له ، قال : « اتنى به » قال : فانطلقت به إليه وهو في الركاب ، فاطلقت عنه وألقيت عنه ثياب السفر وألبسته ثوبين حسنين ، وأخذت بيده حتى انتهت به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أدنه مني ، اجعل ظهره مما يلي » قال : بمجامع ثوبه من أعلاه وأسفله ، فجعل يضرب ظهره حتى رأيت بياض ابطيه ، ويقول : « أخرج عدو الله ! أخرج عدو الله ! » فاقبل ينظر نظر الصحيح ليس بنظره الاول ، ثم أقعده رسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه ، فدعا له بماء فمسح وجهه ودعا له ، فلم يكن في الوفد أحد بعد دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم يفضل عليه .

وقال احمد في المسند : شاهد الله بن نمير : عن عثمان بن حكيم انا عبد الرحمن بن عبد العزيز : عن يعلى بن مرة قال : لقد رأيت من

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً ما رآها أحد قبلي ، ولا يراها أحد بعدي ، لقد خرجت معه في سفر حتى إذا كنا ببعض الطريق مررنا بامرأة جالسة معها صبي لها ، فقالت : يا رسول الله ! هذا صبي أصابه بلاء وأصابنا منه بلاء ، يؤخذ في اليوم ما أدرى كم مرة ، قال : « ناوليني » ، فرفسته إليه فجعله بينه وبين واسطة الرحل ، ثم فغر فاه فنفث فيه ثلاثاً ، وقال : « بسم الله أنا عبد الله أخساً عدو الله » ، ثم ناولها إياه ، فقال : القينا في الرجعة في هذا المكان فاخبرينا ما فعل ، قال : فذهبنا ورجعنا فوجدناها في ذلك المكان معها شياء ثلاث ، فقال : ما فعل صبيك ؟ فقالت : والذي بكك بالحق ما حسسنا منه شيئاً حتى الساعة فاجترر هذه الغم ، قال : أنزل خذ منها واحدة ورد البقية . وذكّر الحديث بتمامه .

ثنا وكيع قال : ثنا الاعمش : عن المهال بن عمرو : عن يعلى بن مرة : عن أبيه قال وكيع : مرة يعني الثقفي : ولم يقل : مرة عن أبيه : ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم معها صبي لها به لم ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اخرج عدو الله انا رسول الله » قال : فبرأ ، قال : فاهدت إليه كبشين وشيئاً من أقط وشيئاً من سمن قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خذ الأقط والسمن ، وخذ أحد الكبشين ورد عليها الآخر » .

تنا عبد الرزاق اخبرنا معمر ؛ عن عطاء بن السائب ؛ عن عبد الله
 ابن حفص ، عن يعلى بن مرة الثقفي قال : ثلاثة اشياء رأيتهن من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث ، وفيه قال : ثم سرنا فمررنا
 بماء فأثته امرأة بابن لها به جنة ، فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم بمنخره
 فقال : « اخرج اني محمد رسول الله » قال : ثم سرنا فلما رجعنا من
 سفرنا مررنا بذلك الماء فأثته للمرأة بجزر ولبن ، فامرها ان ترد الجزر
 وامر اصحابه فشربوا من اللبن ، فسألها عن الصبي فقالت : والذي
 بعثك بالحق ما رأينا منه ربياً بعدك . ولو قدر انه لم ينقل ذلك لكون
 مثله لم يقع عند الأنبياء ؛ لكون الشياطين لم تكن تقدر فعل ذلك عند
 الأنبياء وفعلت ذلك عندنا ، فقد امرنا الله ورسوله من نصر المظلوم
 والتفيس من المكروب ونفع للمسلم بما يتناول ذلك

وقد ثبت في الصحيحين حديث الذين رَقُوا بالفأخة ، وقال النبي
 صلى الله عليه وسلم : « وما ادراك انهما رقية » ، واخذ لهم في اخذ
 الجمل على شفاء اللدغ بالرقية ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 للشيطان الذي اراد قطع صلاته : « اعوذ بالله منك ، ألعنك بلعنة الله
 التامة ثلاث مرات » ، وهذا كدفع ظلمي الانس من الكفار والفجار ؛
 فان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وان كانوا لم يروا الترك ولم
 يكونوا يرمون بالقسي الفارسية ونحوها مما يحتاج إليه في قتال ، فقد

ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بقتالهم ، واخبر ان امته ستقاتلهم ، ومعلوم ان قتالهم النافع انما هو بالقسي الفارسية ، ولو قوتلوا بالقسي العربية التي تشبه قوس القطن لم تكن شيئاً ؛ بل استظلوا على المسلمين بقوة رميهم ، فلا بد من قتالهم بما يقهرهم .

وقد قال بعض المسلمين لعمر بن الخطاب : ان العدو اذا رأيناك قد لبسوا الحرير وجدنا في قلوبنا روعة ، فقال : وأتمم فالبسوا كما لبسوا . وقد امر النبي صلى الله عليه وسلم اصحابه في عمرة القضية بالرمي والاضطباع ؛ ليرى للمشركين قوتهم ، وان لم يكن هذا مشروعاً قبل هذا ، ففعل لاجل الجهاد ما لم يكن مشروعاً بدون ذلك .

ولهذا قد يحتاج في ابراء المصروع ودفع الجن عنه الى الضرب ، فيضرب ضرباً كثيراً جداً ، والضرب انما يقع على الجنى ولا يحس به المصروع ، حتى يفيق المصروع ونحوه انه لم يحس بشيء من ذلك ، ولا يؤثر في بدنه ، ويكون قد ضرب بعصا قوية على رجليه نحو ثلاثمائة او اربعمائة ضربة واكثر واقل ، بحيث لو كان على الانسى لقتله . وانما هو على الجنى والجنى يصيح ويصرخ ، ويحدث الحاضرين بأمر متعده كما قد فعلنا نحن هذا وجربناه مرات كثيرة يطول وصفها بحضرة خلق كثيرين .

واما الاستعانة عليهم بما يقال ويكتب مما لا يعرف معناه فلا يشرع .
 لا سيما ان كان فيه شرك ؛ فان ذلك محرم . وعامة ما يقوله أهل الغرائم
 فيه شرك ، وقد يقرأون مع ذلك شيئاً من القرآن ويظهرونه ، ويكتمون
 ما يقولونه من الشرك ، وفي الاستشفاء بما شرعه الله ورسوله ما يغني
 عن الشرك وأهله .

والمسلمون وان تنازعوا في جواز التدلوي بالمحرمات كاللينة والخنزير ،
 فلا يتنازعون في ان الكفر والشرك لا يجوز التدلوي به بحال ؛ لان
 ذلك محرم في كل حال ، وليس هذا كالتكلم به عند الاكراه ؛ فان
 ذلك انما يجوز إذا كان قلبه مطمئناً بالايمان ، والتكلم به انما يؤثر اذا
 كان بقلب صاحبه ، ولو تكلم به مع طمأنينة قلبه بالايمان لم يؤثر .
 والشیطان إذا عرف أن صاحبه مستخف بالغرائم لم يساعده ، وأيضاً
 فان المكره مضطر الى التكلم به ولا ضرورة الى ابراء المصاب
 به لوجهين :

أحدهما : أنه قد لا يؤثر أكثر مما يؤثر من يعالج بالغرائم فلا يؤثر
 بل يزيده شراً .

والثاني : أن في الحق ما يغني عن الباطل . .

والثاس في هذا الباب ثلاثة أصناف : قوم يكذبون بدخول الجنى في الانس . وقوم يدفعون ذلك بالعزائم للذمومة ، فهؤلاء يكذبون بالموجود وهؤلاء يعصون بل يكفرون بالعبود . والامة الوسط تصدق بالحق الموجود ، وتؤمن بالاله الواحد للعبود ، وعبادته ودعائه وذكره واسمائه وكلامه ، فتدفع شياطين الانس والجن .

وأما سؤال الجن وسؤال من يسألهم فهذا ان كان على وجه التصديق لهم في كل ما يخبرون به والتعظيم للمسئول فهو حرام ، كما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن معاوية بن الحكم السلمي قال : قلت : يا رسول الله ! اموراً كنا نضعها في الجاهلية ، كنا نأثي الكهان ، قال : « فلا تأثوا الكهان » ، وفي صحيح مسلم أيضاً عن عبيد الله : عن نافع : عن صفية : عن بعض أزواج النبي صلى الله عليه وسلم : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوماً » .

واما ان كان يسأل المسئول ليمتنحن حاله ويختبر باطن أمره وعنده ما يميز به صدقه من كذبه فهذا جائز ، كما ثبت في الصحيحين : « ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل ابن صياد فقال : ما بأتيتك ؟ فقال : بأني صادق وكاذب ، قال : ما ترى ؟ قال : أرى عرشاً على الماء ، قال : فاني قد خبأت لك خيئاً ، قال : اللخ اللخ ، قال : اخساً فلن

تعدو قدرك فلما أنت من اخوان الكهان .

وكذلك اذا كان يسمع ما يقولونه ويخبرون به عن الجن ، كما يسمع المسلمون ما يقول الكفار والفجار ليعرفوا ما عندهم فيعتبروا به ، وكما يسمع خبر الفاسق ويتبين ويتثبت فلا يحزم بصدقه ولا كذبه الا بينة كما قال تعالى : (ان جامك فاسق نبأ فتينوا) ، وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابي هريرة : ان اهل الكتاب كانوا يقرأون التوراة ويفسرونها بالعربية ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا حدثكم اهل الكتاب فلا تصدقوا ولا تكذبوا ، فاما ان يحدثكم بحق فتكذبوا ، واما ان يحدثكم بباطل فتصدقوا ، وقولوا : (آمنا بالله وما ازل إلينا وما ازل إليكم والها والمهم واحد ونحن له مسلمون) ، فقد جاز للمسلمين سماع ما يقولونه ولم يصدقوا ولم يكذبوا .

وقد روى عن ابي موسى الأشعري انه ابطأ عليه خبر عمر وكان هناك امرأة لها قرين من الجن ، فسأله عنه فأخبره انه ترك عمر بسبب إيل الصدقة . وفي خبر آخر ان عمر ارسل جيشاً فقدم شخص الى المدينة فأخبر انهم انتصروا على عدوم ، وشاع الخبر ، فسأل عمر عن ذلك فذكر له ، فقال : هذا ابو الهيثم يريد المسلمين من الجن ! وسيأتي يريد الانس بعد ذلك ! فجاه بعد ذلك بعنة ايلم .

فصل

ويحوز ان يكتب للمصاب وغيره من المرضى شيئاً من كتاب الله
وذكره. بلداد المباح وينسل ويسقى ، كما نص على ذلك احمد وغيره ،
قال عبد الله بن احمد : قرأت على ابي ثنا يعل بن عبيد : ثنا سفیان ؛
عن محمد بن ابي ليلي ، عن الحكم : عن سعيد بن جبير : عن ابن
عباس قال : اذا عسر على المرأة ولادتها فليكتب : بسم الله لا اله الا
الله الحليم الكريم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، الحمد لله رب
العالمين ، (كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية او ضحاها) (كأنهم يوم
يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار ، بلاغ فهل يهلك الا
القوم الفاسقون) : قال أبي : ثنا اسود بن عامر باسناده بمعناه ، وقال :
يكتب في اناء نظيف فيسقى ، قال أبي : وزاد فيه وكيع فتسقى
وينضح مادون سرتها ، قال عبد الله : رأيت ابي يكتب للمرأة في
جام أو شيء نظيف .

وقال ابو عمرو محمد بن احمد بن حمدان الحيرى : انا الحسن بن
سفيان النسوي : حدثني عبد الله بن احمد بن شبيب : ثنا علي بن

الحسن بن شقيق ؛ ثنا عبد الله بن المبارك ؛ عن سفيان ؛ عن ابن
 ابي ليلى ؛ عن الحكم ؛ عن سعيد بن جبير ؛ عن ابن عباس قال : اذا
 عسر على المرأة ولادها فليكتب : بسم الله لا اله الا الله العلي العظيم
 لا اله الا الله الحليم الكريم ؛ سبحان الله وتعالى رب العرش العظيم ؛
 والحمد لله رب العالمين ، (كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا عشية أو
 ضحاها) (كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار ،
 بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون) . قال علي : يكتب في كغدة
 فيعلق على عضد المرأة ، قال علي : وقد جربناه فلم نر شيئاً أعجب
 منه ، فاذا وضعت تحمله سريعاً ثم تجعله في خرقة أو تحرقه . آخر
 كلام شيخ الاسلام ابن تيمية — قدس الله روحه ، ونور ضريحه .

وقال ينبغي الاسلام رحمه الله

فصل

في الاكتفاء بالرسالة ، والاستغناء بالنبي صلى الله عليه وسلم عن اتباع ما سواه اتباعاً عاماً ، وأقام الله الحجة على خلقه برسوله فقال تعالى : (انا اوحينا إليك كما اوحينا الى نوح والنبيين من بعده) ، الى قوله : (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) .

فدللت هذه الآية على أنه لا حجة لهم بعد الرسل بحال ، وأنه قد يكون لهم حجة قبل الرسل .

فـ « الأول » يبطل قول من أحوج الخلق الى غير الرسل حاجة عامة كالآئمة .

وـ « الثاني » يبطل قول من أقام الحجة عليهم قبل الرسل من المتفلسفة والتكلمة .

وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول) ،
خأمر بطلعة أولي الأمر من العلماء والأمرء إذا لم يتنازعوا ، وهو
يقضي أن اتفاقهم حجة ، وأمرهم بالرد عند التنازع الى الله والرسول
فأبطل الرد الى امام مقلد او قياس عقلي فاضل .

وقال تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين
ومنذرين ، وأزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا
فيه) ، فبين أنه بالكتاب يحكم بين أهل الأرض فيما اختلفوا فيه .

وقال تعالى : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه الى الله) ، وقال
تعالى : (كتاب أنزلناه إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به
وذكري المؤمنين ، اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه
أولياء) ، ففرض اتباع ما أنزله من الكتاب والحكمة ، وحظر اتباع
أحد من دونه . وقال تعالى : (أو لم يكفهم انا أنزلنا عليك الكتاب
يتلى عليهم ؟) ، فزجر من لم يكتف بالكتاب المنزل . وقال تعالى :
(يا معشر الجن والانس ! الم بأنكم رسل منكم يقصون عليكم آيات
ربكم ؟) الآيات . وقال تعالى : (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا)
وقال تعالى : (وسيق الذين كفروا الى جهنم زمراً) الآيات . وقال
تعالى : (كلما أُلقي فيها فوج سألهم خزنتها) الآيتين . فدلّت هذه

الآيات على أن من أتاه الرسول فخالفه فقد وجب عليه العذاب ، وإن لم يأتيه إمام ولا قياس . وأنه لا يعذب أحد حتى يأتيه الرسول وإن أتاه إمام أو قياس .

وقال تعالى : (ومن يطع الله ورسوله فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين) ، (ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ، ومن يعص الله ورسوله) الآية . وقد ذكر سبحانه هذا المعنى في غير موضع ، فيبين أن طاعة الله ورسوله موجبة للسعادة ، وإن معصية الله موجبة للشقاوة ، وهذا يبين أن مع طاعة الله ورسوله لا يحتاج إلى طاعة إمام أو قياس ، ومع معصية الله ورسوله لا ينفع طاعة إمام أو قياس .

ودليل هذا الأصل كثير في الكتاب والسنة ، وهو أصل الاسلام « شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمداً رسول الله » وهو متفق عليه بين الذين أتوا العلم والايمان قولاً واعتقاداً ؛ وإن خالفه بعضهم عملاً وحالاً . فليس عالم من المسلمين يشك في أن الواجب على الخلق طاعة الله ورسوله ، وإن ماسواه إنما يجب طاعته حيث أوجها الله ورسوله .

وفي الحقيقة فالواجب في الأصل إنما هو طاعة الله ؛ لكن لا سبيل إلى العلم بأموره وبخبره كله إلا من جهة الرسل ، والمبلغ عنه إما مبلغ امره وكلماته فتجب طاعته وتصديقه في جميع ما أمر وأخبر ، وأما ما سوى ذلك فأنما يطاع في حال دون حال ، كالأمراء الذين تجب طاعتهم في محل ولايتهم ما لم يأمرُوا بمحبة الله ، والعلماء الذين تجب طاعتهم على المستفتى والمأمور فيما أوجبوه عليه مبلغين عن الله ، او مجتهدين اجتهداً تجب طاعتهم فيه على المقلد ، ويدخل في ذلك مشايخ الدين ورؤساء الدنيا حيث أمر بطاعتهم ، كاتباع أئمة الصلاة فيها ، واتباع أئمة الحج فيه ، واتباع أمراء الغزو فيه ، واتباع الحكام في احكامهم واتباع المشايخ المهتدين في هديهم ونحو ذلك .

والمقصود بهذا الأصل أن من نصب إماماً فأوجب طاعته مطلقاً اعتقاداً أو حالا فقد ضل في ذلك ، كأئمة الضلال الرافضة الامامية . حيث جعلوا في كل وقت إماماً معصوماً تجب طاعته ، فانه لا معصوم بعد الرسول ولا تجب طاعة احد بعده في كل شيء ، والذين عينوم من أهل البيت منهم من كان خليفة راشداً تجب طاعته كطاعة الخلفاء قبله ، وهو علي . ومنهم أئمة في العلم والدين يجب لهم ما يجب لنظرائهم من أئمة العلم والدين ، كعلي بن الحسين ، وأبي جعفر الباقر ، وجعفر ابن محمد الصادق . ومنهم دون ذلك .

وكذلك من دعا لاتباع شيخ من مشايخ الدين في كل طريق من غير تخصيص ولا استثناء، وأفردته عن نظرائه، كالشيخ عدي ؛ والشيخ أحمد ؛ والشيخ عبد القادر ؛ والشيخ حيوة ؛ ونحوهم .

وكذلك من دعا إلى اتباع امام من أئمة العلم في كل ما قاله وأمر به ونهى عنه مطلقاً كالأئمة الأربعة .

وكذلك من أمر بطاعة الملوك والأمراء والقضاة والولاة في كل ما يأمرون وينهون عنه من غير تخصيص ولا استثناء ، لكن هؤلاء لا يدعون العصمة لتبوعهم الاغالية اتباع المشايخ ، كالشيخ عدي وسعد المديني بن حمويه ونحوهما ؛ فاتهم يدعون فيهم نحواً مما تدعيه الغالية في أئمة بني هاشم . من العصمة ، ثم من الترجيح على النبوة ، ثم من دعوى الألوية .

وأما كثير من أتباع أئمة العلم ومشايخ الدين فحالمهم وهوامم بضاهي حال من يوجب اتباع متبوعه ، لكنه لا يقول ذلك بلسانه ولا يعتقد علمه ، فحاله يخالف اعتقاده ، بمنزلة العصاة أهل الشهوات ، وهؤلاء أصلح ممن يرى وجوب ذلك ويعتقده . وكذلك اتباع الملوك والرؤساء هم كما أخبر الله عنهم بقوله : (انا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا) ، فهم مطيعون حالا وعملا وانقيادا ، وأكثرهم من غير عقيدة دينية ، وفيهم

من يقرن بذلك عقيدة دينية . ولكن طاعة الرسول إنما تمكن مع العلم بما جاء به والقدرة على العمل به ، فإذا ضعف العلم والقدرة صار الوقت وقت فترة في ذلك الأمر ، فكان وقت دعوة ونبوة في غيره ، فتدبر هذا الأصل فإنه نافع جدا ، والله أعلم .

وكذا من نصب القياس أو العقل أو النوق مطلقا من أهل الفلسفة والكلام والتصوف ، أو قدمه بين يدي الرسول من أهل الكلام والرأي والفلسفة والتصوف ؛ فإنه بمنزلة من نصب شخصا . فلا تباع المطلق دأر مع الرسول وجودا وعدما .

فصل

أول البدع ظهوراً في الاسلام وأظهرها هما في السنة والآثار : بدعة الحرورية للمارقة ؛ فإن أولهم قال للنبي صلى الله عليه وسلم في وجهه : اعدل يا محمد ! فانك لم تعدل ، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم وقتالهم ، وقتلهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب .

والأحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم مستفيضة بوصفهم وفهم

والأمر بقتالهم ، قال أحمد بن حنبل : صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أينما لقيتموهم فاقتلوهم ؛ فإن في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

ولهم خاصتان مشهورتان فارقوا بهما جماعة المسلمين وأئمتهم :

أحدهما : خروجهم عن السنة ، وجعلهم ما ليس بسيئة سيئة ، أو ما ليس بحسنة حسنة ، وهذا هو الذي أظهره في وجه النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال له ذو الحويصرة التميمي : اعدل فانك لم تعدل ، حتى قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ويلك ! ومن يعدل إذا لم أعدل ؟ لقد خبت وخسرت إن لم أعدل » . فقلوه : فانك لم تعدل جعل منه لفعل النبي صلى الله عليه وسلم سفها وترك عدل ، وقوله : « اعدل » أمر له بما اعتقده هو حسنة من القسمة التي لا تصلح ، وهذا الوصف تشترك فيه البدع المخالفة للسنة ، فقاتلها لا بد أن يثبت ما نفتته السنة وينفي ما أثبتته السنة ، ويحسن ما قبخته السنة او يقبح ما حسنت السنة ، وإلا لم يكن بدعة ، وهذا القدر قد يقع من بعض أهل العلم خطأ في بعض المسائل ؛ لكن أهل البدع يخالفون السنة الظاهرة للعلومة .

والخوارج جوزوا على الرسول نفسه. أن يجور ويضل في سنته ولم يوجبوا طاعته ومتابعته ، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التي تخالف — بزعمهم — ظاهر القرآن .

وغالب أهل البدع غير الخوارج يتابعونهم في الحقيقة على هذا ؛ فاتهم يرون أن الرسول لو قال بخلاف مقالهم لما اتبعوه ، كما يحكى عن عمرو بن عبيد في حديث الصادق المصدوق ، وإنما يدفعون [عن] نفوسهم الحجة : إما برد النقل ؛ وإما بتأويل المنقول . فيطعنون تارة في الاسناد وتارة في المتن . وإلا فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمنين بحقيقة السنة التي جاء بها الرسول ، بل ولا بحقيقة القرآن .

الفرق الثاني في الخوارج وأهل البدع : أنهم يكفرون بالذنوب والسيئات . ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم وإن دار الإسلام دار حرب ودارهم هي دار الإيمان . وكذلك يقول جمهور الرافضة ؛ وجمهور المعتزلة ؛ والجهمية ؛ وطائفة من غلاة للتنسبة إلى أهل الحديث والفقه ومتكلميهم .

فهذا أصل البدع التي ثبت بنص سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع السلف أنها بدعة ، وهو جعل العفو سيئة وجعل السيئة كفرا .

فينبغي للسلم أن يحذر من هذين الأصلين الحيتين ، وما يتولد
عنها من بغض للمسلمين ونهم ولعنهم واستحلال دماهم وأموالهم .

وهذان الأعلان هما خلاف السنة والجماعة ، فمن خالف السنة فيما
أنت به أو شرعته فهو مبتدع خارج عن السنة ، ومن كفر المسلمين
بما رآه ذنباً سواء كان ديناً أو لم يكن ديناً وعاملهم معاملة الكفار فهو
مفارق للجماعة . وعامة البدع والأهواء إنما تنشأ من هذين الأصلين .
أما الأول فشبّه التأويل الفاسد أو القياس الفاسد : أما حديث بلغه
عن الرسول لا يكون صحيحاً ، أو أثر عن غير الرسول قلده فيه ولم
يكن ذلك القائل مصيباً ، أو تأويل تأوله من آية من كتاب الله أو
حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحيح أو ضعيف ، أو
أثر مقبول أو مردود ولم يكن التأويل صحيحاً ، وإما قياس فاسد ،
أو رأي رآه اعتقده صواباً وهو خطأ .

فالقياس والرأي والنوق هو عامة خطأ المتكلمة وللتصوفة وطائفة
من المتفقهة .

وتأويل النصوص الصحيحة أو الضعيفة عامة خطأ طوائف المتكلمة
والمحدثنة والمقلدة والتصوفة والمتفقهة .

وأما التكفير بذنب أو اعتقاد سني فهو مذهب الخوارج .

والتكفير باعتقاد سني مذهب الرافضة والمعتزلة وكثير من غيرهم .

وأما التكفير باعتقاد بدعي فقد يثبت في غير هذا الموضع ، ودون
التكفير قد يقع من البغض والنم والعقوبة — وهو العدوان — أو من
ترك المحبة والبغاء والاحسان وهو التفريط ببعض هذه التأويلات
ما لا يسوغ ، وجماع ذلك ظلم في حق الله تعالى أو في حق المخلوق ،
كما يثبت في غير هذا الموضع . ولهذا قال أحمد بن حنبل لبعض أصحابه :
أكثر ما يخطئ الناس من جهة التأويل والقياس .

وقال شيخ الاسلام

إمام الأئمة والمسلمين أبو العباس احمد بن عبد الحليم ابن عبد السلام بن تيمية — قدس الله روحه — :

الحمد لله نستعينه ونستغفره . ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد ان لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيداً ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسلياً كثيراً .

« أصل جامع » .

في الاعتصام بكتاب الله ووجوب اتباعه وبيان الاهتداء به في كل ما يحتاج إليه الناس من دينهم ، وأن النجاة والسعادة في اتباعه والشقاء في مخالفته ، وما دل عليه من اتباع السنة والجماعة ، قال الله تعالى : (قال : اهبطوا منها جميعاً بعضهم لبعض عدو ، فاما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ، ومن أعرض عن ذكري فان له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى ، قال :

رب ! لم حشرتني أعمى وقد كنت بصيراً ؟ قال : كذلك أتتك آياتنا
فنسيتها ، وكذلك اليوم تنسى) ، قال ابن عباس : تكفل الله لمن قرأ
القرآن وعمل بما فيه أن لا يضل في الدنيا ولا يشقى في الآخرة ، ثم
قرأ هذه الآية .

وفي السورة الأخرى : (فن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم
يجزنون ، والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها
خالدون) ، وقال تعالى : (المص ، كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك
حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين ، اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم
ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون) ، وقال تعالى : (وهذا
كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعلكم ترحمون ، ان تقولوا : انما
أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وإن كنا عن دراستهم لغافلين .
أو تقولوا : لو انا أنزل علينا الكتاب لكنا أهدى منهم ، فقد جاءكم
بينة من ربكم وهدى ورحمة ، فمن أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف
عنها ، سنجزى الذين يصدفون عن آياتنا سوء العذاب بما كانوا
يصدفون) .

وقال تعالى : (يابني آدم ! إنا بأنينكم رسل منكم يقصون
عليكم آياتي فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يجزنون ، والذين
كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) ،

وقال تعالى : (كلما أُلتي فيها فوج سألهم خزتها : ألم يأتكم نذير ؟ قالوا : بلى قد جاءنا نذير ! فكذبنا وقلنا : ما نزل الله من شيء ، إن أنتم إلا في ضلال كبير) ، وقال تعالى : (وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها ، وقال لهم خزتها : ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم لقاء يومكم هذا ؟ قالوا : بلى ! ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين) ، وقال تعالى : (ما يجادل في آيات الله إلا الذين كفروا ، فلا يغرك تغلبهم في البلاد) إلى قوله : (الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أنام كبر مقتاً عند الله وعند الذين آمنوا ، كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) ، إلى قوله : (إنا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد) ، إلى قوله : (ولقد آتينا موسى الهدى وأورثنا بني إسرائيل الكتاب هدى وذكرى لأولي الألباب ، فاصبر إن وعد الله حق واستغفر لذنبك ، وسبح بحمد ربك بالعشي والإبكار ، إن الذين يجادلون في آيات الله بغير سلطان أنام إن في صدورهم إلا كبر . ما م بآلغيه ، فاستعذ بالله إنه هو السميع البصير)

وفي قوله : (يجادلون في آيات الله بغير سلطان أنام) بيان أنه لا يجوز أن يعارض كتاب الله بغير كتاب الله ، لا بفعل أحد ولا أمره ، لا دولة ولا سياسة ، فانه حال الذين يجادلون في آيات الله بغير

سلطان أتام ؛ ولكن يجوز أن يكون في آيات الله ناسخ ومنسوخ ،
 فيعارض منسوخه بناسخه ، كما قال تعالى : (ما ننسخ من آية أو ننسها
 نأت بخير منها أو مثلها) ، وكما قال تعالى : (سيقول السفهاء من الناس :
 ما ولام عن قبلتهم التي كانوا عليها ؟ قل : لله المشرق والمغرب يهدي
 من يشاء إلى صراط مستقيم) ، ونظائره متعددة .

وقال تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين
 ومنذرين ، وأُنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا
 فيه ، وما اختلف فيه إلا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغية
 بينهم ؛ فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه ، والله
 يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم) ، وقال تعالى : (الر ، كتاب
 أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور باذن ربهم إلى صراط
 العزيز الحميد) وقال تعالى : (هو الذي ينزل على عبده آيات بينات
 ليخرجكم من الظلمات إلى النور) وقال تعالى : (قد جاءكم من الله
 نور وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام
 ويخرجهم من الظلمات إلى النور باذنه ، ويهديهم إلى صراط مستقيم)
 وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ! إن تطيعوا فريقاً من الذين أوتوا
 الكتاب يردوكم بعد إيمانكم كافرين ، وكيف تكفرون وأنتم تتلى
 عليكم آيات الله وفيكم رسوله ؟! ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط

مستقيم ، يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً) فأمر بالاعتصام بحبل الله وهو كتابه ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن هذا القرآن حبل ممدود طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم ، فتمسكوا به فانكم لن تضلوا ما تمسكتم به . » وفي الحديث الآخر : « وهو حبل الله المتين » . ثم قال تعالى : (ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا) الآيات .

وقال تعالى : (ويوم نبئ في كل أمة شهيداً عليهم من أنفسهم . وجئنا بك شهيداً على هؤلاء ، وزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء . وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين) ، وقال تعالى : (ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه وتفصيل كل شيء . وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) ، وقال تعالى : (ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) ، وقال : (هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين) ، وقال : (ان الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون ، وإخوانهم يمدونهم في النفي ثم لا يقصرون ، وإذا لم تأتهم بآية قالوا : لولا اجتبتها ، قل : إنما اتبع ما يوحى إلي من ربي هذا يصائر من ربكم وهدى ورحمة لقوم يؤمنون)

وقال تعالى : (ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ،

ولا يزيد الظالمين إلا خساراً) ، وقال تعالى : (وإذا ما أنزلت سورة
فمنهم من يقول : أأيكم زادته هذه إيماناً ؟ فأما الذين آمنوا فزادتهم
إيماناً وهم يستبشرون ، وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً
إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون) وقال تعالى : (يضل به كثيراً ويهدي
به كثيراً) وقال تعالى : (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدي
به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور
بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم) ، وقال تعالى : (فالذين آمنوا به
وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون)
وقال تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري
ما الكتاب ؟ ولا الإيمان ؟ ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من
عبادنا ، وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ، صراط الله الذي له ما في
السموات وما في الأرض ، ألا إلى الله تصير الأمور) ، وقال تعالى :
انل ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلاة) ، وقال تعالى : (الذين
آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به) ، وقال تعالى :
(والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة أنا لا ننزع أجر
المصلحين) ، وقال تعالى : (واتبع ما يوحى إليك واصبر حتى يحكم
الله وهو خير الحاكمين) .

فصل

قد أمرنا الله تعالى باتباع ما أنزل إلينا من ربنا واتباع ما يأتي منه من الهدى ، وقد أنزل علينا الكتاب والحكمة ، كما قال تعالى : (واذكروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به) والحكمة من الهدى ، قال تعالى : (وان نطيعوه تهتدوا) والأمر باتباع الكتاب والقرآن يوجب الأمر باتباع الحكمة التي بعث بها الرسول ، واتباعه وطاعته مطلقاً .

وقال تعالى : (واذكروا ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) وقال تعالى : (ربنا وابعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتك ويعلمهم الكتاب والحكمة ويزكيهم) ، وقال تعالى : (كما أرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليكم آياتنا ويزكيكم ويعلمكم الكتاب والحكمة ، ويعلمكم ما لم تكونوا تعلمون) ، وقال تعالى : (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ، ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين) ، وقال تعالى : (هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم

ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لني ضلال ميين .
وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم) .

وقد أمر بطاعة الرسول في نحو أربعين موضعاً ، كقوله تعالى :
(قل : أطيعوا الله والرسول ، فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين)
وقوله تعالى : (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا ، فإن توليتم
فاعلموا إنما على رسولنا البلاغ للمبين) ، وقوله : (وأطيعوا الله
وأطيعوا الرسول فإن تولوا فإنما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم ، وإن
تطيعوه تهتدوا وما على الرسول إلا البلاغ المبين) ، الى قوله : (وأقيموا
الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الرسول لعلكم ترحون) ، الى قوله
تعالى : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر
جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه) إلى قوله : (أو يصيبهم عذاب أليم)
وقوله تعالى : (وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله ، ولو أنهم
إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا
الله تواباً رحيماً ، فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم
لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً)

وقوله تعالى : (قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحيبكم الله
ويغفر لكم ذنوبكم) ، وقوله تعالى : (وما آتاكم الرسول فخذوه
وما نهاكم عنه فانتهوا) وقوله تعالى : (ومن يطع الله والرسول فأولئك

مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ؛
وحسن أولئك رفيقاً) وقوله تعالى : (ومن يطع الله ورسوله يدخله
جنت تجري من تحتها الأنهار) ، إلى قوله : (ومن يعص الله ورسوله
ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها) ، وقوله تعالى : (ومن يعص
الله ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها ابداً) ، وقوله تعالى :
(يوم تقلب وجوههم في النار يقولون : ياليتنا اطعنا الله وأطعنا
الرسول ، وقالوا : ربنا ! انا اطعنا سادتنا وكرهنا فأضلونا السبيلا ،
ربنا ! آتتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعناً كبيراً) وقوله تعالى :
(ويوم بعض الظالم على يديه يقول : ياليتني اتخذت مع الرسول سبيلا
ياويلتي ليتني لم اتخذ فلاناً خليلاً ، لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني
وكان الشيطان للإنسان خذولاً)

فهذه النصوص توجب اتباع الرسول وإن لم نجد ما قاله منصوفاً
بعينه في الكتاب ، كما أن تلك الآيات توجب اتباع الكتاب وإن لم
نجد ما في الكتاب منصوفاً بعينه في حديث عن الرسول غير الكتاب .
فعلينا أن تتبع الكتاب وعلينا أن تتبع الرسول ، واتباع أحدهما هو
اتباع الآخر ؛ فإن الرسول بلغ الكتاب ، والكتاب امر بطاعة
الرسول . ولا يختلف الكتاب والرسول ألبتة ، كما لا يخالف
الكتاب بعضه بعضاً ، قال تعالى : (ولو كان من عند غير الله لوجدوا
فيه اختلافاً كبيراً) .

والأحاديث كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في وجوب اتباع الكتاب وفي وجوب اتباع سنته صلى الله عليه وسلم ، كقوله : « لا الفين أحدكم منكثاً على أركبته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه ، فيقول : يبتنا وبينكم هذا القرآن ، فما وجدنا فيه من حلال حللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه ، ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا وإنه مثل القرآن أو أعظم » ، هذا الحديث في السنن والمسند ، مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم من عدة جهات ، من حديث أبي ثعلبة وأبي رافع وأبي هريرة وغيرهم .

وفي صحيح مسلم عنه من حديث جابر أنه قال في خطبة الوداع : « وقد تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعده : كتاب الله تعالى » ، وفي الصحيح عن عبد الله بن أبي أوفى أنه قيل له : هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لا ! قيل : فكيف كتبه على الناس الوصية ؟ قال : أوصى بكتاب الله . وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تفسر القرآن ، كما فسرت أعداد الصلوات ، وقدر القراءة فيها ، والجهر والخافتة ، وكما فسرت فرائض الزكاة ونصيبها ، وكما فسرت المناسك وقدر الطواف بالبيت ، والسعي ورمي الجمار ونحو ذلك .

وهذه السنة إذا ثبتت فإن المسلمين كلهم متفقون على وجوب

اتباعها ، وقد يكون من سنته ما يظن أنه مخالف لظاهر القرآن وزيادة عليه ، كالسنة للفسرة لنصاب السرقة وللوجبة لرجم الزاني المحسن ، فهذه السنة أيضاً مما يجب اتباعه عند الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وسائر طوائف المسلمين ، إلا من نازع في ذلك من الخوارج للمارقين الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، أبنا لقيتموم فاقتلوم ؛ فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قاتلهم يوم القيامة » .

وقد استفادت الأحاديث الصحيحة في وصفهم وذمهم والأمر بقتالهم عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال أحمد بن حنبل : صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه ، وقد روى مسلم في صحيحه حديثهم من عشرة أوجه ، كأنها هي التي أشار إليها أحمد بن حنبل ، فإن مسلماً أخذ عن أحمد .

وقد روى البخاري حديثهم من عدة أوجه ، وهؤلاء أولهم قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا محمد ! عدل فانك لم تعدل . فن جوز عليه أن يظلمه فلا يعدل كن يوجب طاعته فيأظلم فيه ؛ لكنهم يوجبون اتباع ما بلغه عن الله ، وهذا من جهلهم وتناقضهم ، ولهذا قال النبي

صلى الله عليه وسلم : « وبحك ! ومن يعدل إذا لم أعدل ؟! » ،
 وقال : « لقد خست وخسرت إن لم أعدل » ، أي : إن اتبعت من
 هو غير عادل فأنت خائب خاسر . وقال : « أيا متني من في السماء
 ولا تأمنوني ؟! » ، يقول : إذا كان الله قد اتتمني على تبليغ كلامه أفلا
 تأمنوني على أن أؤدي الأمانة الى الله ؟ قال تعالى : (وما كان لني
 أن يفل) .

وفي الجملة فالقرآن يوجب طاعته في حكمه وفي قسمه ، وينهم من
 يعدل عنه في هذا أو هذا ، كما قال تعالى في حكمه : (فلا وربك
 لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا
 مما قضيت ويسلموا تسليما) ، وقال تعالى : (ألم تر إلى الذين يزعمون
 أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ؟ يريدون أن يتحاكوا
 الى الطاغوت وقد أمروا ان يكفروا به ، ويريد الشيطان أن يضلهم
 ضلالا بعيدا ، وإذا قيل لهم : تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول
 رأيت المنافقين يصدون عنك صدودا ، فكيف اذا اصابهم مصيبة بما
 قدمت أيديهم ، ثم جاءوك يحلفون بالله إن اردنا الا احسانا وتوفيقا ،
 أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم وعظّم وقل لهم في
 أنفسهم قولا بليغا ، وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع باذن الله ، ولو
 أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول

لوجدوا الله نواباً رحيماً.) ، وقال تعالى : (ويقولون : آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك ، وما أولئك بالمؤمنين ، وإذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون ، وإن يكن لهم الحق بأتوا إليه منعنين ، أفى قلوبهم مرض أم ارتابوا لم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله ؟! بل أولئك هم الظالمون ، إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا : سمعنا وأطعنا ، وأولئك هم المفلحون ، ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون) .

وقال فى قسمه للصدقات والفيء ، قال فى الصدقات : (ومنهم من يلمزك فى الصدقات فإن أعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون ، ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا : حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله إنا الى الله راغبون) ، وقال فى الفيء (ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذئ القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ، كيلا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب ، للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم) الآيات الثلاث .

فأطاعن فى شيء من حكمه أو قسمه — كالحجارج — طاعن فى

كتاب الله مخالف لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مفارق لجماعة المسلمين ؛ وكان شيطان الخوارج مقموعا لما كان للمسلمون مجتمعين في عهد الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان ، فلما افرقت الأمة في خلافة علي رضي الله عنه وجد شيطان الخوارج موضع الخروج ، فخرجوا وكفروا عليا ومعاوية ومن والاها ، فقاتلهم أولى الطائفتين بالحق علي بن أبي طالب ، كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « تفرق مارقة على حين فرقة من الناس تقتلهم أولى الطائفتين بالحق » .

ولهذا لما ناظرهم من ناظرهم كابن عباس وعمر بن عبد العزيز وغيرها ينووا لهم بطلان قولهم بالكتاب والميزان ، كما بين لهم ابن عباس ، حيث أنكروا على علي بن أبي طالب قتاله لأهل الجبل ، ونهيه عن اتباع مدبرهم ، والاجهاز على جريحهم وغنيمة أموالهم وذراريهم . وكانت حجة الخوارج أنه ليس في كتاب الله إلا مؤمن أو كافر ، فإن كانوا مؤمنين لم يحل قتالهم ، وإن كانوا كفارا أسيحت دماؤهم وأموالهم وذراريهم ، فأجابهم ابن عباس بأن القرآن يدل على أن عائشة أم المؤمنين ، وبين أن أمهات المؤمنين حرام ، فمن أنكر أمومتها فقد خالف كتاب الله ، ومن استحل فرج أمه فقد خالف كتاب الله .

وموضع غلطهم ظنهم ان من كان مؤمناً لم يسيح قتاله بحال ، وهذا بما ضل به من ضل من الشيعة ، حيث ظنوا أن من قاتل عليا كافر ؛

فان هذا خلاف القرآن ، قال تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينها ، فان بقت إحداها على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله ، فان قامت فأصلحوا بينها بالعدل وأقسطوا إن الله يحب للقسطين ، إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم) ، فأخبر سبحانه أنهم مؤمنون مقتتلون ، وأمر إن بقت إحداها على الأخرى ان تقا تل التي تبغي ، فانه لم يكن امر بقتال أحدها ابتداء ، ثم أمر اذا قامت إحداها بالاصلاح بينها بالعدل ، وقال : (إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم) ، فدل القرآن على إيمانهم واخوتهم مع وجود الاقتال والبغي ، وأنه بأمر بقتال الباغية حيث امر الله به .

وكذلك عمر بن عبد العزيز لما ناظرهم وأقروا بوجوب الرجوع الى ما نقله الصحابة عن الرسول من فرائض الصلاة بين لهم عمر أنه كذلك يجب [الرجوع] الى ما نقلوه عنه صلى الله عليه وسلم من فريضة الرجم ونصاب الزكاة ، وان الفرق بينها فرق بين التبتائلين ، فرجعوا الى ذلك .

وكذلك ابن عباس ناظرهم لما أنكروا تحكيم الرجال بأن الله قال في الزوجين : إذا خيف شقاق بينهما أن يبعث حكما من أهله وحكما من أهلها ، وقال : (إن يريدان إصلاحا يوفق الله بينهما) ، وأمر ايضاً ان يحكم في الصيد بجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ، فمن أنكروا التحكيم مطلقاً فقد خالف كتاب الله تعالى ، وذكر ابن عباس ان

التحكيم في أمر أميرين لأجل دماء الأمة أولى من التحكيم في أمر الزوجين ؛ والتحكيم لأجل دم الصيد . وهذا استدلال من ابن عباس بالاعتبار وقياس الأولى ، وهو من الليزان ، فاستدل عليهم بالكتاب والميزان ، قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً) .

أمر سبحانه بطاعته وطاعة رسوله وأولي الأمر منا ، وأمر إن تنازعنا في شيء أن نرده الى الله والرسول ، فدل هذا على أن كل ما تنازع المؤمنون فيه من شيء فعليهم أن يردوه الى الله والرسول ، والمعلق بالشرط يعدم عند صدم الشرط ، فدل ذلك على أنهم إذا لم يتنازعوا لم يكن هذا الأمر ثابتاً ، وكذلك إنما يكون لأهم إذا لم يتنازعوا كانوا على هدى وطاعة لله ورسوله فلا يحتاجوا حينئذ أن يأمرهم بما هم فاعلون من طاعة الله والرسول .

ودل ذلك على أنهم إذا لم يتنازعوا بل اجتمعوا فانهم لا يجتمعون على ضلالة ، ولو كانوا قد يجتمعون على ضلالة لكانوا حينئذ أولى بوجوب الرد الى الله والرسول منهم إذا تنازعوا ، فقد يكون احد الفريقين مطيعاً لله والرسول . فاذا كانوا مأمورين في هذا الحال بالرد الى الله والرسول ليرجع الى ذلك فريق منهم — خرج عن ذلك — فلأن يؤمروا بذلك

إذا قدر خروجهم كلهم منه بطريق الأولى والأخرى أيضاً . فقد قال لهم
(واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ
كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً ، وكنتم على شفا
حفرة من النار فأنقذكم منها) .

فلما نهام عن التفرق مطلقاً دل ذلك على أنهم لا يجتمعون على
باطل ؛ إذ لو اجتمعوا على باطل لوجب اتباع الحق للتضمن لتفرقهم ،
وبين أنه ألف بين قلوبهم فأصبحوا بنعمته إخواناً ، كما قال : (هو
الذي أبداك بنصره وبللؤمنين وألف بين قلوبهم ، لو أنفقت ما في
الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم) ، فإذا كانت
قلوبهم متألفة غير مختلفة على أمر من الأمور كان ذلك من تمام نعمة
الله عليهم ؛ وما من به عليهم ، فلم يكن ذلك اجتماعاً على باطل ؛ لأن الله
تعالى أعلم بجميع الأمور . انتهى والحمد لله رب العالمين .

وقال شيخ الإسلام

نقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني — رضي الله عنه ونور ضريحه — :

الحمد لله رب العالمين . « قاعدة نافعة في وجوب الاعتصام بالرسالة »
وبيان ان السعادة والهدى في متابعة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن الضلال والشقاء في مخالفته ، وأن كل خير في الوجود . إما عام وإما خاص فنشأ من جهة الرسول ، وأن كل شر في العالم مختص بالبدخس فيه مخالفة الرسول أو الجهل بما جاء به ، وأن سعادة العباد في معاشهم ومعادهم باتباع الرسالة .

والرسالة ضرورة للعباد ، لا بد لهم منها ، وحاجتهم إليها فوق حاجتهم الى كل شيء ، والرسالة روح العالم ونوره وحياته ، فأني صلاح للعالم إذا عدم الروح والحياة والنور ؟ والدنيا مظلمة ملعونة الا ماطلعت عليه شمس الرسالة ، وكذلك العبد ما لم تشرق في قلبه شمس الرسالة ويناله من حياتها وروحها فهو في ظلمة ؛ وهو من الأموات ، قال الله

تعالى : (او من كان ميتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها ؟) ، فهذا وصف المؤمن كان ميتاً في ظلمة الجهل فأحياه الله بروح الرسالة ونور الايمان ، وجعل له نوراً يمشي به في الناس . واما الكافر فبيت القلب في الظلمات .

وسمي الله تعالى رسالته روحاً ، والروح اذا عدم فقد فقدت الحياة ، قال الله تعالى : (وكذلك أوحينا إليك روحاً من أمرنا ، ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ؟ ولكن جعلناه نوراً نهدي به من نشاء من عبادنا) ، فذكر هنا الأصليين ، وهما : الروح ، والنور . فالروح الحياة ، والنور النور .

وكذلك يضرب الله الأمثال للوحي الذي أنزله حياة للقلوب ونوراً لها بللماء الذي ينزله من السماء حياة للأرض ، وبالتالي التي يحصل بها النور ، وهذا كما في قوله تعالى : (أنزل من السماء ماء فسالت أودية بقدرها ، فاحتمل السيل زبداً راياءً ومما يوقنون عليه في النار : ابتغاء حلية او متاع زبد مثله ، كذلك يضرب الله الحق والباطل ، فأما الزبد فيذهب جفاء واما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض ، كذلك يضرب الله الأمثال) .

فشبه العلم بللماء للنزل من السماء ؛ لأن به حياة القلوب ، كما ان

بالماء حياة الأبدان ، وشبه القلوب بالأودية لأنها محل العلم كما ان الأودية محل للماء ، فقلب يسع علماً كثيراً وواد يسع ماء كثيراً ، وقلب يسع علماً قليلاً وواد يسع ماء قليلاً ، وأخبر تعالى أنه يعلو على السيل من الزبد بسبب غلاظة الماء ، وأنه يذهب جفاء ، أي: يرمى به ونحفي ، والذي ينفع الناس يمكث في الأرض ويستقر ، وكذلك القلوب تخالطها الشهوات والشبهات فإذا ترابى فيها الحق تارت فيها تلك الشهوات والشبهات ، ثم تذهب جفاء ويستقر فيها الإيمان والقرآن الذي ينفع صاحبه والناس ، وقال : (وما يوقدون عليه في النار ابتغاء حلية أو متاع زبد مثله كذلك يضرب الله الحق والباطل) ، فهذا المثل الآخر وهو الناري . فالأول للحياة ، والثاني للضياء .

ونظير هذين المثالين : المثالان المذكوران في سورة البقرة في قوله تعالى : (مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) ، الى قوله : (او كصيب من السماء) الى آخر الآية . وأما الكافر ففي ظلمات الكفر والشرك غير حي ، وإن كانت حياته حياة بهيمية ، فهو عادم الحياة الروحانية العلوية التي سببها سبب الإيمان ، وبها يحصل للبند السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة ؛ فان الله سبحانه جعل الرسل وسائط بينه وبين عباده في تعريفهم ما ينفعهم وما يضرهم ، وتكامل ما يصلحهم في معاشهم ومعادهم وبعثوا جميعاً بالدعوة الى الله وتعريف الطريق للوصول إليه ، وبيان حالهم بعد الوصول إليه .

فالأصل الأول يتضمن إثبات الصفات والتوحيد والقدر ، وذكر
أليم الله في أولياته واعدائه ، وهي القصص التي قصها على عباده والأمثال
التي ضربها لهم .

والأصل الثاني يتضمن تفصيل الشرائع والأمر والنهي والاباحة ،
وبيان ما يحبه الله وما يكرهه .

والأصل الثالث يتضمن الايمان باليوم الآخر ، والجنة والنار ؛
والتواب والعقاب .

وعلى هذه الأصول الثلاثة مدار الخلق والأمر ، والسعادة والفلاح
موقوفة عليها ، ولا سبيل الى معرفتها إلا من جهة الرسل ؛ فان العقل
لا يهتدي الى تفاصيلها ومعرفة حقائقها ، وإن كان قد يدرك وجه
الضرورة إليها من حيث الجملة ، كالمرضى الذي يدرك وجه الحاجة الى
الطب ومن بدأوبه ، ولا يهتدي الى تفاصيل للرض وتنزيل
الدواء عليه .

وحاجة العبد إلى الرسالة أعظم بكثير من حاجة المريض إلى الطب ؛
فان آخر ما يقدر بعنم الطبيب موت الأبدان ، وأما إذا لم يحصل للعبد
نور الرسالة وحياتها مات قلبه موتاً لا ترجى الحياة معه أبداً ، أو شقي

شقاوة لا سعادة معها أبداً ، فلا فلاح إلا باتباع الرسول ، فان الله
 خص بالفلاح أتباعه للؤمنين وأنصاره ، كما قال تعالى : (فالذين
 آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم
 المفلحون) ، أي : لا مفلح إلا هم ، كما قال تعالى : (ولئن كنتم
 أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر
 وأولئك هم المفلحون) ، فخص هؤلاء بالفلاح كما خص للتقين الذين
 يؤمنون بالغيب ويسيرون الصلاة وينفقون مما رزقهم ويؤمنون بما
 أنزل إلى رسوله وما أنزل من قبله ، ويوقنون بالآخرة وبالهدى
 والفلاح ، فلم بذلك أن الهدى والفلاح دائر حول ربيع الرسالة
 وجوداً وعمداً .

وهذا بما اتفقت عليه الكتب للنزلة من السماء وبعث به جميع
 الرسل ، ولهذا قص الله علينا أخبار الأمم للكذبة للرسول وما صارت
 إليه عاقبتهم ، وأبقى آثارهم وديارهم عبرة لمن بعدهم وموعظة . وكذلك
 مسخ من مسخ قردة وخنازير مخالفتهم لأنبيائهم ، وكذلك من خسف
 به ؛ وأرسل عليه الحجارة من السماء ، وأغرقه في اليم ؛ وأرسل عليه
 الصيحة ، وأخذ به أنواع العقوبات ، وإنما ذلك بسبب مخالفتهم للرسول
 وإعراضهم عما جاءوا به ، واتخاذهم أولياء من دونه .

وهذه سنته سبحانه فيمن خالف رسوله وأعرض عما جاءوا به

واتبع غير سيدلهم ؛ ولهذا أبقي الله سبحانه آثار المكذبين لتعبر بها
وتستظ ؛ لئلا نفعل كما فعلوا فيصينا ما أصابهم ، كما قال تعالى : (إنا منزلون
على أهل هذه القرية رجلاً من السماء بما كانوا يفسقون ، ولقد تركنا
منها آية بينة لقوم يعقلون) ، وقال تعالى : (ثم دمرنا الآخرين ،
وإنكم لتمرّون عليهم مصبحين ، وبالليل ، أفلا تعقلون ؟) ، أي :
تمرّون عليهم نهاراً بالصباح وبالليل ، ثم قال : (أفلا تعقلون ؟) ،
وقال تعالى في مدائن قوم لوط : (وامطرنا عليهم حجارة من سجيل ،
إن في ذلك لآيات للمتوسمين ، وإنها لبسيل مقيم) ، يعنى : مدائنهم
بطريق مقيم يراها للار بها . وقال تعالى : (أو لم يسيروا في الأرض
فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم) .

وهذا كثير في الكتاب العزيز : يخبر الله سبحانه عن إهلاك
المخالفين للرسول ونجاة اتباع المرسلين ؛ ولهذا يذكر سبحانه في سورة
الشعراء قصة موسى وإبراهيم ، ونوح وعاد وثمود ، ولوط وشعيب ،
ويذكر لكل نبي إهلاكه لمكذبيهم والنجاة لهم ولأتباعهم ، ثم
يختم القصة بقوله : (إن في ذلك لآية وما كان أكثرهم مؤمنين ،
وإن ربك هو العزيز الرحيم) ، يختم القصة بأسماء من آمنائه تقضيها
تلك الصفة ، وهو : (العزيز الرحيم) فانتقم من أعدائه بعزته ، وأنجي
رسله واتباعهم برحمته .

فصل

والرسالة ضرورية في اصلاح العبد في معاشه ومعاده ، فكما أنه لا اصلاح له في آخرته إلا باتباع الرسالة ، فكذلك لا اصلاح له في معاشه ودنياه إلا باتباع الرسالة ؛ فان الانسان مضطر إلى الشرع ؛ فانه بين حركتين : حركة يجلب بها ما ينفعه ؛ وحركة يدفع بها ما يضره . والشرع هو النور الذي يبين ما ينفعه وما يضره ، والشرع نور الله في أرضه وعدله بين عباده ، وحسنه الذي من دخله كان آمناً .

وليس المراد بالشرع التمييز بين الضار والنافع بالحس ؛ فان ذلك يحصل للحيوانات العجم ؛ فان الحمار والجل يميز بين الشعير والتراب ، بل التمييز بين الأفعال التي تضر فاعلها في معاشه ومعاده ، كنفع الايمان والتوحيد ؛ والعدل والبر والتصدق والاحسان ؛ والأمانة والعفة ؛ والشجاعة والحلم ؛ والصبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وصلة الأرحام وبر الوالدين ، والاحسان إلى الممالك والجار ؛ وإداء الحقوق ؛ وإخلاص العمل لله والتوكل عليه ؛ والاستعانة به والرضا بمواقع القسرة ؛ والتسليم لحكمه والانقياد لأمره ؛ وموالاته وأوليائه ومعاداة أعدائه ؛

وخشيته في الغيب والشهادة ؛ والتقوى اليه بأداء فرائضه واجتناب محارمه ؛
واحتساب الثواب عنده ؛ وتصديقه وتصديق رسله في كل ما أخبروا به ؛
وطاعته في كل ما أمروا به ؛ مما هو نفع وصلاح للعبد في دنياه وآخرته ؛
وفي ضد ذلك شقاوته ومضرته في دنياه وآخرته .

ولولا الرسالة لم يهتد العقل إلى تفاصيل النافع والضار في المعاش
وللمعاد ، فمن أعظم نعم الله على عباده واشرف منة عليهم : أن أرسل
اليهم رسله ؛ وأذن عليهم كتبه ؛ وبين لهم الصراط للمستقيم . ولولا
ذلك لكانوا بمنزلة الانعام والبهائم بل أشر حالاً منها ، فمن قبل رسالة الله
واستقام عليها فهو من خير البرية ، ومن ردها وخرج عنها فهو من
شر البرية ، وأسوأ حالاً من الكلب والحيزر والحيوان البهيم .

وفي الصحيح من حديث أبي موسى رضي الله عنه ؛ عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : « مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم
كمثل غيث أصاب أرضاً . فكانت منها طائفة قبلت للماء فأنبتت الكلاً
والعشب الكثير . وكان منها أجادب أمسكت للماء فنفع الله بها الناس ،
فشربوا منها واتفقوا وزرعوا . وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان
لا تمسك ماء ولا تنبت كلاً . فذلك مثل من فقه في دين الله تعالى
ونفعه ما بعثني الله به فعمل وعلم ، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل
هدى الله الذي أرسلت به » متفق على صحته .

فالحمد لله الذي أرسل إلينا رسولا من أنفسنا ، يتلو علينا آيات الله
ويزكينا ، ويعلمنا الكتاب والحكمة وإن كنا من قبل لنفي ضلال ميين .
وقال أهل الجنة : (الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله ، لقد جاءت رسل ربنا بالحق) . والدنيا كلها ملعونة ملعون
ما فيها إلا ما أشرقت عليه شمس الرسالة وأمس بنيانه عليها ، ولا بقاء
لأهل الأرض إلا ما دامت آثار الرسل موجودة فيهم ، فإذا حُرس
آثار الرسل من الأرض وانمحت بالكلية خرب الله العالم العلوي والسفلي
وأقام القيامة .

وليست حاجة أهل الأرض إلى الرسول كحاجتهم إلى الشمس والقمر ؛
والرياح والطر ، ولا كحاجة الإنسان إلى حياته ؛ ولا كحاجة العين إلى
ضوئها ، والجسم إلى الطعام والشراب ؛ بل أعظم من ذلك ، وأشد
حاجة من كل ما يقدر ويخطر بالبال ، فالرسل وسائط بين الله وبين
خلقه في أمره ونهيه ، وهم السفراء بينه وبين عباده .

وكان خاتمهم وسيدهم وأكرمهم على ربه : محمد بن عبد الله صلى
الله عليه وسلم يقول : « يا أيها الناس ! إنما أنا رحمة مهداة » ، وقال
الله تعالى : (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) ، وقال صلوات الله
وسلامه عليه : « إن الله نظر إلى أهل الأرض فقتهم ، عربهم وعجمهم
إلا بقايا من أهل الكتاب » ، وهذا للقت كان لعلم هدايتهم بالرسل

فرجع الله عنهم هذا المقت برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبعثه رحمة للعالمين ومحجة للسالكين ، وحجة على الخلائق أجمعين ، وافترض على العباد طاعته ومحبته ، ونعزيه وتوقيره ، والقيام بأداء حقوقه ، وسد إليه جميع الطرق ، فلم يفتح لأحد إلا من طريقه ، وأخذ اليهود والموانيق بالآيمان به واتباعه على جميع الأنبياء والمرسلين ، وأمرهم أن يأخذوها على من اتبعهم من المؤمنين .

أرسله الله بالهدى ودين الحق بين يدي الساعة بشيراً ونذيراً ، وداعياً إلى الله بذننه وسراجاً منيراً ، فختم به الرسالة : وهدى به من الضلالة : وعلم به من الجهالة ، وفتح برسالاته أعينا وعميا وآذنا صما وقلوبا غلفا ، فأشرفت برسالاته الأرض بعد ظلماتها : وتألفت بها القلوب بعد شتاتها ، فأقام بها الملة العوجاء ، وأوضح بها المحجة البيضاء ، وشرح له صدره : ووضع عنه وزره : ورفع ذكره : وجعل الذلة والصغار على من خالف أمره ، أرسله على حين فترة من الرسل ودروس من الكتب حين حرف الكلم وبدلت الشرائع ، واستند كل قوم إلى أظلم آرائهم ، وحكموا على الله وبين عبادهم بمقالاتهم الفاسدة وأهوائهم ، فهدى الله به الخلائق ، وأوضح به الطريق ، وأخرج به الناس من الظلمات إلى النور : وأبصر به من العمى : وأرشد به من الغي ، وجعله قسيم الجنة والنار ، وفرق ما بين الأبرار والفجار : وجعل الهدى والفلاح في اتباعه وموافقته ،

والضلال والشقاء في معصيته ومخالفته .

وامتنع به الخلاق في قبورهم ، فهم في القبور عنه مسؤولون وبه
ممتحنون ويؤتى العبد في قبره فيقال : ما كنت تقول في هذا الرجل الذي
بعث فيكم ؟

فأما المؤمن فيقول : أشهد أنه عبد الله ، جاءنا بالبينات والمهدى
فأمنّا به واتبعناه ، فيقال له : صدقت ، على هذا حيث وعليه مت ،
وعليه نبث إن شاء الله ، ثم نومة العروس ، لا يوقظه إلا أحب أهله
إليه ، ثم يفسح له في قبره ونور له فيه ، ويفتح له باب إلى الجنة ،
فيزداد غبطة وسروراً .

وأما الكافر والمنافق فيقول : لا أدري ، سمعت الناس يقولون
شيئاً فقلته ، فيقال له : قد كنا نعلم ذلك ، وعلى ذلك حيث وعليه
مت وعليه نبث إن شاء الله ، ثم يضرب بممرزة من حديد ، فيصيح
صيحة يسمعا كل شيء إلا الإنسان .

وقد أمر الله بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم في أكثر من ثلاثين
موضعاً من القرآن ، وقرن طاعته بطاعته ، وقرن بين مخالفته ومخالفته
كما قرّن بين اسمه واسمه ، فلا يذكر الله إلا ذكر معه ، قال ابن عباس

— رضي الله عنه — في قوله تعالى : (ورفضنا لك ذكرك) قال : لا أذكر إلا ذكرت معي . وهذا كالتشهد والخطب والأذان ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، فلا يصح الإسلام إلا بذكره والشهادة له بالرسالة .

وكذلك لا يصح الأذان إلا بذكره والشهادة له ، ولا تصح الصلاة إلا بذكره والشهادة له ، ولا تصح الخطبة إلا بذكره والشهادة له .

وحذر الله سبحانه وتعالى من العذاب والكفر لمن خالفه ، قال تعالى : (لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضاً ، قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً ، فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) ، قال الامام أحمد — رحمه الله تعالى — أي فتنة هي ؟ إنما هي الكفر .

وكذلك ألبس الله سبحانه الذلة والصغار لمن خالف أمره ، كما في مسند الامام أحمد من حديث عبد الله بن عمر : عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « بشت بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده لا شريك له ، وجعل رزقي تحت ظل رمحي ، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري » ، ومن تشبه بقوم فهو منهم » .

وكما أن من خالفه وشاقه وعاداه هو الشقي الهالك فكذلك من
أعرض عنه وعما جاء به واطمأن إلى غيره ورضي به بدلامنه هو هالك
أيضاً . فالشقاء والضلال في الاعراض عنه وفي تكذيبه ، والهدى والفلاح
في الاقبال على ما جاء به وتقديمه على كل ما سواه ، فالأقسام ثلاثة
للمؤمن به ، وهو : المتبع له المحب له ، المقدم له على غيره . والمعادي له والمنابذ
له ، والمعرض عما جاء به ، فالأول هو السعيد ، والآخرا هما المهالكان .

فنسأل الله العظيم أن يجعلنا من المتبعين له ، المؤمنين به ، وأن
يحيينا على سنته ويتوفانا عليها ، لا يفرق بيننا وبينها ، إنه سميع الدعاء
وأهل الرجاء ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، والحمد لله رب العالمين ،
وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه الطيبين الطاهرين .

قال شيخ الإسلام رحمه الله^(١)

فصل

في توحيد الملة وتعبد الشرائع وتنوعها ، وتوحيد الدين الملى دون الشرعى ، وما فى ذلك من اقرار ونسخ ، وجريان ذلك فى أهل الشريعة الواحدة بنوع من الاعتبار ، قال الله تعالى : (واذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن ، قال : إني جاعلك للناس اماماً) ، فهذا نص فى أنه امام الناس كلهم ، وقال : (ان إبراهيم كان أمة) ، وهو : القدوة الذى يؤتم به وهو معلم الخير ، وقال : (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه ، ولقد اصطفيناه فى الدنيا وإنه فى الآخرة لمن الصالحين ، إذ قال له ربه : أسلم ! قال : أسلمت لرب العالمين ، ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب : يا بني ! ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وأنتم مسلمون ، أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت . اذ قال لبنيه : ما تعبدون من بعدي ؟ قالوا : نعبد إلهك وإله آبائك

(١) تسمى « قاعدة في توحيد الملة وتمدد الشرائع » .

إبراهيم وإسماعيل واسحاق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون ، تلك أمة
قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ، ولا تسألون عما
كانوا يعملون) .

فقد بين أنه لا يرغب عن ملة إبراهيم إلا من هو سفيه ، وأنه
أمر بالاسلام فقال : (أسلمت لرب العالمين) وأن هذه وصية إلى بنيه
ووصية إسرائيل إلى بنيه ، وقد اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل
عمران على العالمين .

ثم قال : (وقالوا : كونوا هودا أو نصارى تهتدوا ، قل : بل
ملة إبراهيم خيفاً وما كان من المشركين) ، فأمر باتباع ملة إبراهيم
ونهى عن اليهود والتصر ، وأمر بالإيمان الجامع كما أُنزل على النبيين
وما أوتوه والاسلام له ، وأن نصبح بهيمة الله ، وأن نكون له
عابدين ، ورد على من زعم أن إبراهيم وبنيه وإسرائيل وبنيه كانوا هوداً
أو نصارى ، وقد قال قبل هذا : (ولن ترضى عنك اليهود ولا
النصارى حتى تتبع ملتهم ، قل : ان هدى الله هو الهدى ، ولئن اتبعت
أهواءهم) الآية ، والمعنى : ولن ترضى عنك اليهود حتى تتبع ملتهم ،
ولا النصارى حتى تتبع ملتهم .

وقد يستدل بهذا على أن لكل طائفة ملة ، لقوله تعالى :

(وقالت اليهود ليست النصارى على شيء . وقالت النصارى ليست اليهود على شيء) ، وقال تعالى في آخر السورة : (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه) الى آخر السورة ، كما قال في أولها : (والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالأخرة هم يوقنون) ، ففتحها بالايمان الجامع ، وختمها بالايمان الجامع ، ووسطها بالايمان الجامع . ونينا صلى الله عليه وسلم أعطي فرائع الكلم وخواتمه وجوامعه

وقال تعالى في آل عمران بعد أن قص أمر المسيح ويحيى : (قل : يا أهل الكتاب ! تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله ، فإن تولوا فقولوا : اشهدوا بأنا مسلمون) ، وهي التي كتبها النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل عظيم الروم لما دعاه الى الاسلام ، وقال : (يا أهل الكتاب ! لم تحاجون في ابراهيم وما أنزلت التوراة والانجيل الا من بعده ؟ أفلا تعقلون ؟ ها أنتم هؤلاء حاجبتم فيما لكم به علم ، فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم ؟ والله يعلم وأنتم لا تعلمون ، ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً ؛ ولكن كان حنيفاً مسلماً ، وما كان من المشركين . ان أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبي والذين آمنوا ، والله ولي المؤمنين) ، الى قوله : (واذا أخذ الله ميثاق

النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة) ، الى قوله : (وله أسلم من في السموات والأرض طوعا وكرهاً) ، فانكر على من يبغي غير دين الله . كما قال في أول السورة : (شهد الله أنه لا إله إلا هو ولللائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط ، لا إله إلا هو العزيز الحكيم ، ان الدين عند الله الاسلام ، وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم) ، فاجبر أن الدين عند الله الاسلام ، وأن الذين اختلفوا من أهل الكتاب وصاروا على ملل شتى ما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم وفيه بيان أن الدين واحد لا اختلاف فيه .

وقال تعالى : (قل : إني هدى ربي إلى صراط مستقيم ديناً قوماً ابراهيم خنيفاً وما كان من المشركين ، قل : ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين) هذا بعد أن ذكر الأنبياء فقال : (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) .

وذكر في الاعراف دعوة للرسلين جميعهم واتفاقهم على عبادة الله وحده . لا شريك له ، فقال : (ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت) الآية . وقال : (إن ابراهيم كان أمة قانتاً لله خنيفاً ولم يك من المشركين ، شاكراً لأنعمه اجتناباً وهدهم إلى صراط مستقيم ، وآتيناه في الدنيا حسنة وانه في الآخرة لمن الصالحين

ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم خنيفاً وما كان من المشركين (وقال : (ذلك عيسى ابن مريم قول الحق الذي فيه يمترون) الى قوله : (مشهد يوم عظيم) .

وقال في سورة الأنبياء : (وما أرسلنا من قبلك من رسول الا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون) ، وقال بعد أن قص قصصهم : (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون) ، وقال في آخرها (قل : إنما يوحى الي أنا الحكم إله واحد فهل أستم مسلمون) وقال في سورة المؤمنين : (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً اتي بما تعملون عليم ، وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون) .

وقال في آخر سورة الحج التي ذكر فيها الملل الست ، وذكر ما جعل لهم من للناسك والمعابد ، وذكر ملة إبراهيم خصوصاً : (واجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل) ، وقال : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك) الآية وقال : (لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب) الى قوله : (وذلك دين القبيصة)

وهذا في القرآن مذكور في مواضع كثيرة .

وكذلك في الاحاديث الصحيحة ، مثل ما ترجم عليه البخارى فقال : « باب ما جاء في أن دين الأنبياء واحد » وذكر الحديث للتفق عليه من أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « انا معاشر الأنبياء اخوة لملات » ، ومثل صفته في التوراة : « لن أقبضه حتى أقيم به للملة العجاء ، فافتح به أعيناً عمياً وآذاناً صماً وقلوباً غلفاً » ولهذا وحده الصراط والسبيل في مثل قوله تعالى : (اهتدوا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم : غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ومثل قوله تعالى : (وأن هذا صراطي مستقيماً ، فاتبعوه ولا تتبعوا السبل) ومثل قوله : (الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور) وقوله : (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله) (وجاهدوا في سبيل الله) ، وقوله : (وقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) .

والاسلام دين جميع المرسلين ، قال نوح عليه السلام : (فان توليتم فاسألكم من أجر إن أجرى الاعلى الله وأمرت أن أكون من المسلمين) ، وقال الله عن ابراهيم وبنيه ما تقدم . وقال الله عن السحرة : (ربنا أفرغ علينا صبراً وتوفنا مسلمين) ، وعن فرعون : (آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنوا اسرائيل وأنا من المسلمين)

وقال الحواريون : (آمنا بالله واشهد بأنا مسلمون) ، وفي السورة
الآخري : (واشهد بأنا مسلمون) ، وقال يوسف الصديق : (توفي
مسلياً وألحقتي بالعالمين) ، وقال موسى : (ان كنتم آمتم بالله فعليه
توكّلوا ان كنتم مسلمين) ، وقالت بلقيس : (رب إني ظلمت نفسي
وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين) وقال في التوراة : (يحكم بها
النيون الذين أسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار)

قال شيخ الاسلام: وقد قررت في غير هذا الموضع الاسلام العام والخاص،
والايمان العام والخاص، كقوله: (ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى
والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند
ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

وأما تنوع الشرائع وتمتعها فقال تعالى لما ذكر القبلة بعد الملة
بقوله : (فول وجهك شطر المسجد الحرام ، وحيثما كنتم فولوا
وجوهكم شطره ، وان الذين أوتوا الكتاب ليعلمون أنه الحق من
ربهم وما الله بغافل عما يعملون) ، الى قوله : (ولكل وجهة هو
موليها فاستبقوا الخيرات) ، فأخبر أن لكل أمة وجهة ، ولم يقل
جعلنا لكل أمة وجهة ، بل قد يكون هم ابتدعوها كما ابتدعت النصارى
وجهة المشرق ، بخلاف ما ذكره في الشرع والناسخ : فانه قال :
(يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر) ، الى قوله :

(ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) ، وهذه الآيات نزلت بسبب الحكم في الحدود والقصاص والديات ، أخبر أن التوراة (يحكم بها التيون الذين اسلموا للذين هادوا والربانيون والاحبار بما استحفظوا) ، وهذا عام في التيين جميعهم والربانيين والاحبار .

ثم لما ذكر الانجيل قال : (وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه) فأمر هؤلاء بالحكم لأن الانجيل بعض ما في التوراة وأقر الأكثر ، والحكم بما أنزل الله فيه حكم بما في التوراة أيضاً ، ثم قال : (فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) ، فأمره أن يحكم بما أنزل الله على من قبله ، لكل جعلنا من الرسولين والكتابين شرعة ومنهاجاً ، أي سنة وسبيلاً ، فالشرعة الشرعة وهي السنة ، وللهاج الطريق والسبيل وكان هذا بيان وجه تركه لما جعل لغيره من السنة وللهاج الى ما جعل له ، ثم أمره أن يحكم بينهم بما أنزل الله إليه ، فالأول نهى له أن يأخذ بمنهاج غيره وشرعته ، والثاني وإن كان حكماً غير الحكم الذي أنزل نهى له أن يترك شيئاً مما أنزل فيها اتباع محمد صلى الله عليه وسلم الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل ، فمن لم يتبعه لم يحكم بما أنزل الله وإن لم يكن من أهل الكتاب الذين أمره أن يحكموا بما فيها مما يخالف حكمه .

وقال تعالى في الحج : (ولكل أمة جعلنا منسكاً ليدكروا اسم الله على ما رزقهم من بهيمة الانعام) (ولكل أمة جعلنا منسكاً م ناسكوه ، فلا ينازعنك في الأمر) ، وذكر في أثناء السورة : (لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً) فبين أنه هو جعل المناسك ، وذكر مواضع العبادات كما ذكر في البقرة الوجهة التي يتوجهون إليها ، وقال في سورة الجاثية يعد أن ذكر بنى اسرائيل : (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) الآية ، وقال في النسخ ووجوب اتباعهم للرسول : (وإذا أخذنا ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة) ، الى قوله : (وأنا معكم من الشاهدين) . وقال : (فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة) الآية والتي بعدها ، وقد تقدم ما في البقرة وآل عمران من أمرهم بالايمان بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ، وكذلك في سورة النساء ، وهو كثير في القرآن .

فصل

قال الله تعالى لنا : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون ، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ،

واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً) ، الى قوله تعالى : (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات) ، الى قوله : (كنتم خير أمة اخرجت للناس) ،

فأمرنا بملازمة الاسلام الى للمات كما أمر الأنبياء جميعهم بالاسلام ، وأن نعتصم بحبله جميعاً ولا تفرق ، ونهانا ان نكون كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليينات ، وذكر انه نبيض وجوه وتسود وجوه ، قال ابن عباس : نبيض وجوه أهل السنة والجماعة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة ، وذكر انه يقال لهم : (أ كفرتم بعد ايمانكم ؟) ، وهذا عائد الى قوله : (ولا تموتن الا وأنتم مسلمون) فأمر بملازمة الاسلام ، وبين أن للسودة وجوههم أهل التفرق والاختلاف ، يقال لهم : أ كفرتم بعد ايمانكم ؟ وهذا دليل على كفرهم وارندادهم وقد تأولها الصحابة في الحوارج .

وهذا نظير قوله للرسل : (ان أقيموا الدين ولا تفرقوا فيه) ، وقد قال في البقرة : (كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وأُنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه) الآية ، وقال أيضاً : (ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء) ، وقال تعالى : (فتقطعوا أمرهم بينهم زرباً كل حزب بما

لديهم فرحون) ، وقال تعالى : (وان اقم وجهك للدين خفيفاً ولا تكونن من المشركين ، من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون) ، وقال تعالى : (إن الدين عند الله الاسلام ، وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) الآية . (وما نفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءهم اليثمة) الآية . ونظيرها في الجاثية .

وقال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم ، فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلاً) ، وقال تعالى : (والذين جاءوا من بعدهم يقولون : ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم) .

فصل

إذا كان الله تعالى قد أمرنا بطاعة الله وطاعة رسوله وأولى الامر منا ، وأمرنا عند التنازع في شيء ان نرده الى الله والى الرسول ، وأمرنا بالاجتماع والاتلاف ، ونهانا عن التفرق والاختلاف ، وأمرنا

ان نستغفر لمن سبقنا بالإيمان ، وسمانا للمسلمين ، وأمرنا ان ندوم عليه الى المات . فهذه النصوص وما كان في معناها توجب علينا الاجتماع في الدين كاجتماع الأنبياء قبلنا في الدين ، وولاية الأمور فينا هم خلفاء الرسول ، قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « إن بني اسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي قام نبي ، وإنه لاني بعدي ، وسيكون خلفاء ويكثررون ، قالوا : فما تأمرنا يا رسول الله ؟ قال : أوفوا ببيعة الأول فالأول ، وأدوا لهم النّي لهم ، فان الله سائلهم عما استرعاهم » ، وقال أيضاً : « العلماء ورثة الأنبياء » ، وروى عنه أنه قال : « وددت أتي قد رأيت خلفائي ! قالوا : ومن خلفاؤك ؟ قال : الذين يحيون سنتي يعلمونها الناس » ، فهؤلاء هم ولاية الأمر بعدهم وهم الأمراء والعلماء ، وبذلك فسرهما السلف ومن تبعهم من الأئمة كالامام احمد وغيره ، وهو ظاهر قد قررناه في غير هذا الموضع .

فالأصول الثابتة بالكتاب والسنة والاجماع هي بمنزلة الدين المشترك بين الأنبياء ليس لأحد خروج عنها ، ومن دخل فيها كان من أهل الاسلام المحض ، وم أهل السنة والجماعة . وما تنوعوا فيه من الأعمال والأقوال المشروعة فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الأنبياء ، قال الله تعالى : (والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) ، وقال تعالى : (قد

جاءكم من الله نور وكتاب مبين ، يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل
السلام) ، وقال : (يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة) ، والتوسع قد
يكون في الوجوب نارة وفي الاستحباب أخرى .

فالأول مثل ما يجب على قوم الجهاد وعلى قوم الزكاة وعلى قوم
تعليم العلم ، وهذا يقع في فروض الأعيان وفي فروض الكفايات .
ففروض الأعيان مثل ما يجب على كل رجل إقامة الجماعة والجمعة في
مكانه مع أهل بقرته ، ويجب عليه زكاة نوع ماله بصرفه الى مستحقه
لجيران ماله ، ويجب عليه استقبال الكعبة من ناحيته ، والحج الى بيت
الله من طريقه ، ويجب عليه بر والديه وصلته ذوى رحمه ، والاحسان
الى جيرانه وأصحابه وبماليكه ورعيته ، ونحو ذلك من الأمور التي تتنوع
فيها أعيان الوجوب وان اشتركت الأمة في جنس الوجوب ، ونارة تتنوع
بالقدرة والعجز ، كتوسع صلاة المقيم والمسافر ؛ والصحيح والمريض ،
والآمن والخائف .

وفروض الكفايات تتنوع تنوع فروض الأعيان ، ولها تنوع يخصها
وهو أنها تعين على من لم يقم بها غيره ، فقد تعين في وقت ومكان ،
وعلى شخص أو طائفة ، وفي وقت آخر أو مكان آخر على شخص آخر
أو طائفة أخرى ، كما يقع مثل ذلك في الولايات والجهاد والفتيا والقضاء
وغير ذلك .

وأما في الاستجاب فهو أبلغ ؛ فإن كل تنوع يقع في الوجوب فإنه يقع مثله في المستحب ، ويزداد المستحب بأن كل شخص إنما يستحب له من الأعمال التي يتقرب بها إلى الله تعالى ، التي يقول الله فيها : « وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه » ما يقدر عليه ويفعله وينتفع به ، والأفضل له من الأعمال ما كان أنفع له ، وهذا يتنوع تنوعاً عظيماً ، فأكثر الخلق يكون المستحب لهم ما ليس هو الأفضل مطلقاً ؛ إذ أكثرهم لا يقدر على الأفضل ولا يصبرون عليه إذا قدروا عليه ، وقد لا ينتفعون به ، بل قد يتضررون إذا طلبوه ، مثل من لا يمكنه فهم العلم الدقيق إذا طلب ذلك ، فإنه قد يفسد عقله ودينه ، أو من لا يمكنه الصبر على مرارة الفقر ولا يمكنه الصبر على حلاوة الثنى ، أو لا يقدر على دفع فتنة الولاية عن نفسه والصبر على حقوقها .

ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما يروي عن ربه عز وجل « إن من عبادي من لا يصلحه إلا الفقر ولو أغنيته لأفسده ذلك ، وإن من عبادي من لا يصلحه إلا الثنى ولو أفقرته لأفسده ذلك » ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر لما سأله الإمارة : « يا أبا ذر ! إني أراك ضعيفاً ، وإني أحب لك ما أحب لنفسي ، لا تأمرن على اثنين ولا تولين مال يتيم » . وروى عنه أنه قال للعباس عمه : « نفس تجبها خير من إمارة لا تحصيها » ، ولهذا إذا قلنا : هذا العمل أفضل ، فهذا قول مطلق .

ثم للفضل يكون أفضل في مكانه ويكون أفضل لمن لا يصلح له الأفضل . مثال ذلك أن قراءة القرآن أفضل من الذكر بالنص والاجماع والاعتبار .

أما النص فقوله صلى الله عليه وسلم : « أفضل الكلام بعد القرآن أربع — وهن من القرآن — سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » وقوله صلى الله عليه وسلم : « فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه » ، وقوله عن الله : « من شغله قراءة القرآن عن ذكرى ومسألتى أعطيته أفضل ما أعطي السائلين » ، وقوله : « ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه » ، وقول الاعرابي له أتى لا أستطيع أن آخذ شيئاً من القرآن فلعنى ما يجزيني في صلاتي ، فقال : « قل : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر » .

وأما الاجماع على ذلك فقد حكاه طائفة ، ولا عبرة بخلاف جهال المتعبدة .

وأما الاعتبار فإن الصلاة تجب فيها القراءة ؛ فإن عجز عنها انتقل إلى الذكر ولا يجزيه الذكر مع القدرة على القراءة ، وللبدل منه أفضل من البديل الذي لا يجوز إلا عند العجز عن البديل .

وأيضاً فالقراءة تشترط لها الطهارة الكبرى كما تشترط للصلاة
 الطهارتان ، والذكر لا يشترط له الكبرى ولا الصغرى ، فلم أن أعلى
 انواع ذكر الله هو الصلاة ، ثم القراءة ، ثم الذكر المطلق ، ثم الذكر
 في الركوع والسجود أفضل بالنص والاجماع من قراءة القرآن ، وكذلك
 كثير من العباد قد ينتفع بالذكر في الابتداء ما لا ينتفع بالقراءة ؛
 اذ الذكر يعطيه إيماناً والقرآن يعطيه العلم ؛ وقد لا يفهمه ؛ ويكون الى
 الايمان احوج منه لكونه في الابتداء ، والقرآن مع الفهم لأهل الايمان
 افضل بالاتفاق .

فهذا وأمثاله يشبه تنوع شرائع الأنبياء ؛ فاتهم متفقون على ان الله
 أمر كلا منهم بالدين الجامع ، وان نعبده بتلك الشريعة والمهاج ، كما ان
 الامة الاسلامية متفقة على ان الله امر كل مسلم من شريعة القرآن بما
 هو مأمور به ، اما إيجاباً وإما استحباباً ، وان تنوعت الأفعال في حق
 أصناف الامة فلم يختلف اعتقادهم ولا معبودهم ، ولا اخطأ احد منهم ؛ بل
 كلهم متفقون على ذلك يصدق بعضهم بعضاً .

فصل

وأما ما يشبه ذلك من وجه دون وجه ؛ فهو : ما تنازعوا فيه مما
أقروا عليه وساغ لهم العمل به من اجتهد العلماء والمشايخ والامراء
والملوك ، كاجتهاد الصحابة في قطع اللينة وتركها ؛ واجتهادهم في صلاة
المصر لما بعثهم النبي صلى الله عليه وسلم الى بني قريظة وأمرهم أن لا يصلوا
المصر الا في بني قريظة ، فصلى قوم في الطريق في الوقت ، وقالوا :
اتما أراد التجبل لا تفويت الصلاة . وأخرها قوم الى أن وصلوا وصلوها
بعد الوقت تمسكاً بظاهر لفظ العموم ، فلم يعنف النبي صلى الله عليه
وسلم واحدة من الطائفتين ، وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا
اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر » .

وقد اتفق الصحابة في مسائل تنازعوا فيها ؛ على اقرار كل فريق
للفريق الآخر على العمل باجتهادهم ، كمسائل في العبادات والمساكن ،
والوارث والعطاء ، والسياسة وغير ذلك ، وحكم عمر أول عام في
الفريضة الحمارية بعدم التشريك ، وفي العام الثاني بالتشريك في واقعة مثل
الأولى ، ولما سئل عن ذلك قال : تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي

وهم الأئمة الذين ثبت بالنصوص أنهم لا يجتمعون على باطل ولا ضلالة .
ودل الكتاب والسنة على وجوب متابعتهم .

وتسازعوا في مسائل علمية اعتقادية ، كسماع الميت صوت الحي
وتعذيب الميت بيبكاء أهله ، ورؤية محمد صلى الله عليه وسلم ربه قبل الموت ،
مع بقاء الجماعة والألفة .

وهذه للمسائل منها ما أحد القولين خطأ قطعاً ، ومنها ما المصيب
في نفس الأمر واحد عند الجمهور اتباع السلف والآخر مؤد لما وجب
عليه بحسب قوة ادراكه ، وهل يقال له : مصيب او مخطئ ؟ فيه
نزاع . ومن الناس من يجعل الجميع مصيبين ، ولا حكم في نفس الامر .

ومذهب أهل السنة والجماعة أنه لا إثم على من اجتهد وإن اخطأ
فهذا النوع يشبه النوع الأول من وجه دون وجه ، أما وجه المخالفة
فلأن الأنبياء عليهم السلام معصومون عن الاقرار على الخطأ بخلاف
الواحد من العلماء والامراء ؛ فانه ليس معصوماً من ذلك ، ولهذا يسوغ
بل يجب ان نبين الحق الذي يجب اتباعه وإن كان فيه بيان خطأ من
اخطأ من العلماء والامراء ، وأما الانبياء فلا يبين أحدهما ما يظهر به
خطأ الآخر ، وأما المشابهة فلأن كلا مأمور باتباع ما بان له من الحق
بالدليل الشرعي ، كأمر النبي صلى الله عليه وسلم باتباع ما أوحى إليه .

وليس لاحدهما أن يوجب على الآخر طاعته كما ليس ذلك لاحد النبيين مع الآخر ، وقد يظهر له من الليل ما كان خافياً عليه فيكون انتقاله بالاجتهاد عن الاجتهاد ، ويشبه النسخ في حق النبي ؛ لكن هذا رفع للاعتقاد وذلك رفع للحكم حقيقة ، وعلى الأتباع اتباع من ولي أمرهم من الامراء والعلماء فيها ساغ له اتباعه وأمر فيه باتباع اجتهاده ، كما على الأمة اتباع أي نبي بعث إليهم وان خالف شرعه شرع الاول ، لكن تنوع الشرع لهؤلاء وانتقاله لم يمكن لتنوع نفس الامر النازل على الرسول ، ولكن تنوع أحوالهم ، وهو : ادراك هذا لما بلغه من الوحي سمعاً وعقلاً وعجز الآخر عن ادراك ذلك البلاغ ، إما سمعاً لعدم تمكنه من سماع ذلك النص ، وإما عقلاً لعدم فهمه لما فهمه الاول من النص ، وإذا كان عاجزاً سقط عنه الائتم فيما عجز عنه ، وقد يتبين لاحدهما عجز الآخر وخطؤه ونعمره في ذلك ، وقد لا يتبين له عجزه ؛ وقد لا يتبين لكل منهما أيهما الذي أدرك الحق وأصابه ؟

ولهذا امتنع من امتنع من تسمية مثل هذا خطأ ، قال : لان التكليف مشروط بالقدره ، فما عجز عنه من العلم لم يكن حكم الله في حقه ، فلا يقال : اخطأه .

وأما الجمهور فيقولون : أخطأه ، كما دلت عليه السنة والاجماع لكن خطؤه معذور فيه ، وهو معنى قوله : عجز عن ادراكه وعلمه ، لكن

هذا لا يمنع أن يكون ذلك هو مراد الله وأموره ؛ فإن عجز الانسان عن فهم كلام العالم لا يمنع أن يكون قد أراد بكلامه ذلك المعنى ، وأن يكون الذي فهمه هو المصيب الذي له الأجران .

ولهذا تنازع أصحابنا فيمن لم يصب الحكم الباطن : هل يقال : إنه مصيب في الظاهر ؛ لكونه أدى الواجب المقدور عليه من اجتهاده واقتضاره ؟ أولا بطلق عليه اسم الاصابة بحال ، وإن كان له أجر على اجتهاده وقصد الحق ؟ على قولين ، هما روايتان عن أحمد ، وذلك لأنه لم يصب الحكم الباطن ولكن قصد الحق ، وهل اجتهد الاجتهاد للأمور به ؟ التحقيق : أنه اجتهد الاجتهاد للمقدور عليه فهو مصيب من هذا الوجه من جهة الأمور المقدور ، وإن لم يكن مصيباً من جهة إدراك المطلوب وفعل الأمور المطلق .

يوضح ذلك ان السلطان نوعان : سلطان الحجة والعلم ، وهو أكثر ما سمي في القرآن سلطاناً ، حتى روى عن ابن عباس أن كل سلطان في القرآن فهو الحجة . والثاني سلطان القدرة . والعمل الصالح لا يقوم الا بالسلطنتين ، فاذا ضعف سلطان الحجة كان الأمر بقدرة واذا ضعف سلطان القدرة كان الأمر بحسبه ، والأمر مشروط بالقدرة على السلطنتين ، فلا يتم ينتفي عن الأمر بالعجز عن كل منها . وسلطان الله في العلم هو الرسالة وهو حجة الله على خلقه ، كما قال تعالى :

(لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) ، وقال تعالى : (ان
هي الا أسماء سميتموها أتم وآبؤكم ما أنزل الله بها من سلطان) ،
وقال : (أم أنزلنا عليهم سلطاناً فهو يتكلم بما كانوا به يشركون) ،
ونظائر متعددة .

فالمذاهب والطرائق والسياسات للعلماء والمشايع والامراء اذا قصدوا
بها وجه الله تعالى دون الاهواء ، ليكونوا مستمسكين باللة والدين الجامع
الذي هو عبادة الله وحده لا شريك له ، واتبعوا ما أنزل اليهم من ربهم
من الكتاب والسنة بحسب الامكان بعد الاجتهاد التام : هي لهم من بعض
الوجوه بمنزلة الشرع والمناهج للانبياء ، وهم مثابون على ابتغائهم وجه
الله وعبادته وحده لا شريك له وهو الدين الاصلي الجامع ، كما يثاب
الأنبياء على عبادتهم الله وحده لا شريك له ، ويثابون على طاعة الله
ورسوله فيما تمسكوا به لا من شرعة رسوله ومنهاجه ، كما يثاب كل نبي
على طاعة الله في شرعه ومنهاجه .

ويتنوع شرعهم ومناهجهم ، مثل أن يبلغ أحدهم الاحاديث بالفاظ
غير الالفاظ التي بلغت الآخر ، وتفسر له بعض آيات القرآن بتفسير
يخالف لفظه لفظ التفسير الآخر ، ويتصرف في الجمع بين النصوص
واستخراج الأحكام منها بنوع من الترتيب والتوفيق ليس هو النوع

الذي سلكه غيره ، وكذلك في عباداته وتوجهاته ، وقد يتمسك هذا
بآية أو حديث وهذا يتحدث أو آية أخرى .

وكذلك في العلم . من العلماء من يسلك بالاتباع طريقة ذلك العالم
فتكون هي شرعهم حتى يسموا كلام غيره ويروا طريقته ، فيرجع
الراجع منها ، فتتنوع في حقهم الأقوال والأفعال السالفة لهم من هذا
الوجه ، وهم مأمورون بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه كما أمرت
الرسل بذلك ، ومأمورون بأن لا يفرقوا بين الأمة بل هي أمة واحدة
كما أمرت الرسل بذلك ، وهؤلاء أكد ، فإن هؤلاء تجمعهم الشريعة
الواحدة والكتاب الواحد .

وأما القدر الذي تنازعوا فيه فلا يقال : ان الله أمر كلا منهم
باطنا وظاهراً بالتمسك بما هو عليه كما أمر بذلك الانبياء ، وان كان
هذا قول طائفة من أهل الكلام ، فاعلموا يقال : ان الله أمر كلا منهم
أن يطلب الحق بقدر وسعه وامكانه ، فان اصابه والا فلا يكلف الله
نفساً الا وسعها ، وقد قال المؤمنون : (ربنا ! لا تؤاخذنا إن نسينا
أو أخطأنا) ، وقال الله : قد فعلت ! وقال تعالى : (ولا جناح عليكم
فيما أخطأتم به) ، فمن ذمهم ولاهمهم على ما لم يؤاخذهم الله عليه فقد
اعتدى ، ومن أراد أن يجعل أقوالهم وأفعالهم بمنزلة قول للمصوم وفعله
وينتصر لها بغير هدى من الله فقد اعتدى واتبع هواه بغير هدى

من الله ، ومن فعل ما أمر به بحسب حاله : من اجتهاد يقدر عليه ،
أو تقليد إذا لم يقدر على الاجتهاد ؛ وسلك في تقليده مسلك العدل ،
فهو مقصد . إذا الأمر مشروط بالقدره ، (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ،
فعلى المسلم في كل موطن أن يسلم وجهه لله وهو محسن ويدوم على
هذا الإسلام ، فالسلام وجهه اخلاصه لله واحسان فعله الحسن . فتتبر هذا
فانه آصل جامع نافع عظيم .

وقال شيخ الاسلام

هذه «قاعدة عظيمة جامعة متشعبة» ، وللناس في تفاصيلها اضطراب عظيم ، حتى منهم من صار في طرفي نقيض في كلا نوعي الأحكام العلمية والاحكام العينية النظرية ، وذلك ان كل واحد من العلوم والاعتقادات والاحكام والكلمات بل والمجبة والارادات : لما ان يكون تابعاً لمتعلقه مطابقاً له ؛ وإما أن يكون متبوعه تابعاً له مطابقاً له .

ولهذا انقسمت الحق والحقائق والكلمات إلى موجود ؛ ومقصود . إلى كوني ؛ وديني . إلى قدري ، وشرعي . كما قد بينته في غير هذا الموضع ، وقد تنازع النظار في العلم : هل هو تابع للعلوم غير مؤثر فيه ؟ بل هو انفعالي كما يقوله كثير من أهل الكلام ؟ أو للعلوم تابع له والعلم مؤثر فيه وهو فعلي كما يقوله كثير من أهل الفلسفة ؟ .

والصواب أن العلم نوعان : أحدهما تابع ، والثاني متبوع . والوصفان يجتمعان في العلم غالباً أو دائماً ، فعلمنا بما لا يقتصر الى علمنا كعلمنا بوجود السموات والارض ، وكذلك علمنا بالله وأسمائه وصفاته ، وملائكته ، وكتبه ، ورسوله ، واليوم الآخر ، والتبيين ، وغير ذلك :

علم تابع انفعالي . وعلمنا بما يقف على علمنا مثل ما نريده من أفعالنا علم فعلي متبوع ، وهو سبب لوجود العلوم . وكذلك علم الله بنفسه للمقدسة تابع غير مؤثر فيها ، وأما علمه بمخلوقاته فهو متبوع وبه خلق الله الخلق ، كما قال تعالى : (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) ، فإن الإرادة مستلزمة للعلم في كل حريد ، كما أن هذه الصفات مستلزمة للحياة ، فلا إرادة إلا بعلم ، ولا إرادة وعلم إلا بحياة ، وقد يجوز أن يقال : كله علم ، فهو تابع للمعلوم مطابق سواء كان سبباً في وجود للعلوم أو لم يكن ، فيكون اطلاق المتكلمين أحسن وأصوب من اطلاق للفلسفة : أن كل علم فهو فعلي متبوع .

وما أظن العقلاء من الفريقين الا يقصدون معنى صحيحاً ، وهو أن يشيروا الى ما تصوره ، فينظر هؤلاء في أن العلم تابع لمعلومه مطابق له ، ويشير هؤلاء الى ما في حسن العلم في الجملة ، من أنه قد يؤثر في المعلوم وغيره ويكون سبباً له ، وأن وجود الكائنات كان بعلم الله وعلم الانسان بما هو حق أو باطل ؛ وهدى أو ضلال ، ورشاد أو غي ؛ وصدق أو كذب ؛ وصلاح أو فساد من اعتقاداته واراداته . وأقواله وأعماله ونحو ذلك يجتمع فيه الوصفان ، بل غالب العلم أو كله يجتمع فيه الأمران .

ولهذا كان الإيمان قولاً وعملاً قول القلب وعمله وقول الجسد

وعمله ، فانه من عرف الله أحبه ، فعمله بالله تابع للمعلوم ومتبوع
لحبه لله ، ومن عرف الشيطان أبغضه ، فعرفته به تابعة للمعلوم ومتبوعة
لبغضه ، وكذلك عامة العلم لا بد أن يتبعه أثر ما في العالم من حب أو
غيره ، حتى علم الرب سبحانه بنفسه المقدسة يتبعه صفات وكميات وأفعال
متعلقة بنفسه المقدسة ، فما من علم إلا ويتبعه حال ما ، وعمل ما ،
فيكون متبوعاً مؤثراً فاعلاً بهذا الاعتبار ، وما من علم إلا وهو مطابق
لمعلومه موافق له ، سواء كان المعلوم مستغنياً عنه أو كان وجود المعلوم
بوجوده ، فيكون تابِعاً منفصلاً مطابقاً بهذا الاعتبار ، لكن كل علم وإن
كان له تأثير فلا يجب أن يكون تأثيره في معلومه ، فإن من آمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فأحب الله وملائكته وأنبياءه والجنة
وأبغض النار لم يكن علمه بذلك مؤثراً في العلوم ، وإنما أثر في حبة العلوم
وإرادته أو في بغضه وكرهه لتلك .

وإن كان كل علم فانه مطابق للمعلوم ، لكن قد يكون ثبوت المعلوم
في ذهن العالم وتصوره قبل وجوده في الخارج ، كصور الانسان لأقواله
وأعماله ، وقد يكون وجوده في الخارج قبل تصور الانسان له وعلمه ،
أو بدون تصور الانسان له ، فهذا التفريق حصل التقسيم الذي قدمناه ،
من أنه ينقسم إلى مؤثر في العلوم وغير مؤثر فيه ، وإلى تابع للمعلوم
وغير تابع له ، وإن كان كل علم فانه له أثر في نفس العالم ، وإن كان

كل علم فانه تابع تبع للطائفة والموافقة ، وإن لم يكن بعضه تابعاً تبع التأخر والتأثر والافتقار والتعلل .

فهذه مقدمة جامعة نافعة جداً في أمور كثيرة . إذا تبين هذا في جنس العلم ظهر ذلك في الاعتقاد والرأي والظن ، ونحو ذلك الذي قد يكون علماً وقد لا يكون علماً ، بل يكون اعتقاداً صحيحاً أو غير صحيح ، أو ظناً صحيحاً أو غير صحيح ، أو غير ذلك من أنواع الشعور والاحساس والادراك ، فإن هذا الجنس هو الأصل في الحركات والأفعال الروحانية والجسمانية ما كان من جنس الحب والبغض وغير ذلك ، وما كان من جنس القيام والقعود وغير ذلك ، فإن جميع ذلك تابع للشعور مفتقر إليه مسبوق به ، والعلم أصل العمل مطلقاً وإن كان قد يكون فرعاً للعلوم غير العمل كما تقدم .

فالاعتقاد تارة يكون فرعاً للمعتقد تابعاً له ، كاعتقاد الأمور الخارجة عن كسب العبد ، كاعتقاد المؤمنين والكفار في الله تعالى وفي اليوم الآخر . وقد يكون أصلاً للمعتقد متبوعاً له ؛ كاعتقاد المعتقد وظنه أن هذا العمل يجلب له منفعة أو يدفع عنه مضرة إما في الدنيا وإما في الآخرة ، مثل إعتقاده أن أكل هذا الطعام يشبعه وأن تناول هذا السم يقتله ، وأن هذه الرمية تصيب هذا الفرس ، وهذه الضربة تقطع هذا العنق ، وهذا البيع والتجارة يوزنه ربحاً أو خسارة ، وأن

صلاته وزكاته وحجه وبره وصدقه ونحو ذلك من الأعمال الصالحة
يورثه السعادة في الدنيا والآخرة ، وأن كفره وفسوقه وعصيانته يورثه
الشقاوة في الدنيا والآخرة .

وهذا باب واسع تدخل فيه الديانات والسياسات وسائر الأعمال
الدنيوية والدنيوية ، ويشترك فيه الدين الصحيح والفاسد ؛ لكن هذا
الاعتقاد العملي لا بد أن يتعلق أيضاً بأمور غير العمل ، فإن اعتقاده أن
هذا العمل ينفعه في الدنيا والآخرة أو يضره يتعلق أيضاً بصفات
ثابتة الأعيان لا يتعلق باعتقاده ، كما أن الاعتقاد النظري وإن
كان معقده غير العمل فإنه يتبعه عمل ، كما تقدم أن كلامنا من الاعتقادين
تابع متبوع .

والأحكام أيضاً من جنس الاعتقادات ، فإنه أيضاً ينقسم قسمين :
أحكام عينية تابعة للمحكوم فيه ؛ كالحكم بما يستحقه الله تعالى من الحمد
والثناء وما يتقدس عنه من الفقر والشركه . وأحكام عملية يتبعها المحكوم
فيه ؛ كالحكم بأن هذا العمل حسن أو قبيح ؛ صالح أو فاسد ، خير
أو شر ، نافع أو ضار ، واجب أو محرم ، مأموره أو منهي عنه ،
رشاد أو غي ، عدل أو ظلم .

وكذلك الكلمات فاتها تنقسم إلى خبرية وإنشائية ، فالكلمات الخبرية

نطابق الخبر عنه وتنبه ، وهي موافقة للعلم التابع والاعتقاد التابع والحكم التابع . والكلمات الانشائية مثل الأمر والهي والاباحة تستتبع المتكلم فيه للأمر به والهي عنه واللباح ، وتكون سبباً في وجوده أو عدمه كالعلم المتبوع والاعتقاد المتبوع ، وهو الحكم العملي .

إذا عرف هذان النوعان ، فمن الناس من يسمى العلم والاعتقاد والحكم والقول الخبري التابع : علم الأصول ، وأصول الدين ، أو علم الكلام ، أو الفقه الأكبر ، ونحو ذلك من الأسماء للتقاربة وإن اختلفت فيها المقاصد والاصطلاحات . ويسمى النوع الآخر : علم الفروع ؛ وفروع الدين ؛ وعلم الفقه والشرعة ، ونحو ذلك من الأسماء . وهذا اصطلاح كثير من للفقهاء والمتكلمة للتأخرين .

ومن الناس من يجعل أصول الدين اسماً لكل ما اتفقت فيه الشرائع مما لا ينسخ ولا يغير ؛ سواء كان علمياً أو عملياً ، سواء كان من القسم الأول أو الآخر ؛ حتى يجعل عبادة الله وحده وعجبه وخشيته ونحو ذلك من أصول الدين ، وقد يجعل بعض الأمور الاعتقادية الخبرية من فروعه ، ويجعل اسم الشرعة ينظم العقائد والأعمال ونحو ذلك ، وهذا اصطلاح غلب على أهل الحديث والتصوف ، وعليه أئمة الفقهاء وطائفة من أهل الكلام .

فصل

إذا تبين هذا ، فمن الناس من صار في طرفي نقيض ، فحكى عن بعض السوفسطائية أنه جعل جميع العقائد هي المؤثرة في الاعتقادات ولم يجعل للأشياء حقائق ثابتة في نفسها يوافقها الاعتقاد تارة ويخالفها أخرى ، بل جعل الحق في كل شيء ما اعتقده المعتقد ، وجعل الحقائق تابعة للعقائد ، وهذا القول على إطلاقه وعمومه لا يقوله عاقل سليم العقل ، وإنما هو من جنس ما يحكى أن السوفسطائية أنكروا الحقائق ولم يثبتوا حقيقة ولا علما بحقيقة ، وأن لهم مقسما يقال له : سوفسطا كما يذكره فريق من أهل الكلام .

وزعم آخرون أن هذا القول لا يعرف أن عقلا قاله ولا طائفة تسمى بهذا الاسم ، وإنما هي كلمة معربة من اللغة اليونانية ومعناها : الحكمة المموهة ، ينون الكلام الباطل الذي قد يشبه الحق ، كما قد يتخيله الانسان لفساد عقله او مزاجه او اشتباه الأمر عليه ، وجعلوا

هذا نوعا من الكلام والرأي يعرض للنفس ، لا أنه صنف من الآدميين .

وبكل حال فمعلوم أن التخيالات الفاسدة كثيراً ما تعرض لبني آدم ، بل هي كثيرة عليهم ، وهم يتحدثون الحق إما عنادا ولما خطأ في أمور كثيرة وفي أحوال كثيرة ، وإن كان الجاحد قد يقر بحق آخر أو يقر بذلك الحق في وقت آخر ، فالجهل والعناد الذي هو السفسطة هو فيه خاص مقيد لا أنه عام مطلق ، قد يتلى به بعضهم مطلقا وإن لم يستمر به الأمر ، وقد يتلى به في شيء بعينه على سبيل اللبؤام ، ولما ابتلاء الشخص للعين به فقد يكون اما مع فساد العقل للسقط للتكليف وهو الجنون ، ولما مع صحة العقل للشروط في التكليف ، فإ أعلم شخصا جاهلا بكل شيء معاندا لكل شيء حتى يكون سوفسطائيا .

وبما يبين أن هذا لم يقع عند المتكلمة أبطاً أن كثيراً من متكلمة أهل الحديث والسنة وغيرهم يقولون : إن العقل للشروط في التكليف نوع من العلوم الضرورية ، كالعلم بوجوب الواجبات وجواز الجائزات وامتناع المستعات . واستدلوا على ذلك بأن العاقل لا يخلو من علم شيء من ذلك ، وهذا قول القاضي أبي بكر ، وابن الباقلاني ، وأبي الطيب الطبري ، والقاضي أبي يعلى ؛ وابن عقيل وغيرهم ، فمن كان هذا

قوله لم يصح أن يحكى عن عاقل أنه أنكر العلوم جميعها إلا على سبيل
 العناد ، ومعلوم أن العناد لا يكون إلا لغرض ، وليس لأحد غرض أن
 يعاند في كل شيء ويحجبه على سبيل الدوام .

ومن الناس بازاء هؤلاء من قد يتوهم أنه لا تأثير للعقائد في المعتقدات ،
 ولا تختلف الأحكام باختلاف العقائد ، بل يتخيل أنه إذا اعتقد وجوب
 فعل أو تحريمه كان من خرج عن اعتقاده مبطلاً مرتكباً للمحرم أو تاركا
 للواجب ، وأنه يستحق من النعم والعقاب ما يستحقه جنس من ترك
 الواجب أو فعل المحرم ، وإذا عارض بأنه متأول أو مجتهد لم يلتفت إلى
 هذا ، وقال هو ضال مخطيء مستحق للعقاب ، وهذا أيضاً على إطلاقه
 وعمومه لا يعتقد صحیح العقل والدين ، ما أعلم قائل به على الإطلاق
 والعموم كالطرف الأول ، وإنما أعلم أقواماً وطوائف يبتلون ببعض ذلك
 ولوازمه في بعض الأشياء ، فإن من غالب من يقول بعصمة الأنبياء
 والأئمة الاثنى عشر عن الخطأ في الأقوال والأعمال من فيدري أنه لو
 أخطأ الإمام في فعل لكان ذلك عيباً وخماً ، وبين هذين الطرفين
 المتبايعين أطراف أيضاً نشأ عنها اختلاف الناس في تصويب المجتهدين
 وتخطئهم في الأصول والفروع ، كما سننبه عليه إن شاء الله .

فصل

والمتحقق أن الأحكام والأقوال والاعتقادات كما تقدم نوعان : عيني ،
وعلمي ، تابع للمعتقد ؛ ومتبوع للمعتقد ، فرع للمعتقد ؛ وأصل له .

فأما الأول وهو العيني التابع للمعتقد المتفرع عليه ، فهذا لا يؤثر
فيه الاعتقادات ولا يختلف باختلافها ، فإن حقائق الموجودات ثابتة في
نفسها سواء اعتقدها الناس أو لم يعتقدوها ، وسواء اتفقت عقائدهم فيها
أو اختلفت ، وإذا اختلف الناس فيها على قولين متناقضين لم يكن كل
مجتهد مصيبا ، بمعنى أن قوله مطابق للمعتقد موافق له ، لا يقول ذلك
عاقِل كما تقدم . ومن حكى عن أحد من علماء المسلمين — سواء كان
عبيد الله بن الحسن العنبري ؛ أو غيره — أنه قال : كل مجتهد في
الأصول مصيب ؛ بمعنى أن القولين المتناقضين صادقان مطابقان ؛ فقد
حكى عنه الباطل بحسب توهمه ؛ وإذا ردها القول وأبطله فقد أحسن
في رده وإبطاله ، وإن كان هذا القول للردود لا قائل به .

ولكن المنازعات والمخالفات في هذا الجنس تشتمل على أقسام ،
وذلك أن التنازع إما أن يكون في اللفظ فقط ، أو في المعنى فقط ،
أو في كل منها ؛ أو في مجموعها .

فان كان في المعنى مع اللفظ أو بدونه : فلا يخلو اما أن يتناقض المعنيان أو يمكن الجمع بينهما ، فان كان النزاع في المعنيين المتناقضين فأحد القولين صواب والآخر خطأ ، وأما بقية الأقسام فيمكن فيها أن يكون القولان صوابا ويمكن أن يكون الجميع خطأ ، ويمكن أن يكون كل منها أو احدهما صوابا من وجه خطأ من وجه ، وحيث كان القولان خطأ وقد لا يكون ، وإذا لم يكن كفراً فقد يكون فسوقاً وقد لا يكون . فن قال : ان المتنازعين كل منهما صواب بمعنى الإصابة في بعض الأقسام المتقدمة أو بمعنى أنه لا يعاقب على ذلك فهذا ممكن ، وأما تصويب المتناقضين فحال . فانه كثيراً ما يكون النزاع في المعنى نزاع تنوع لا نزاع تضاد وتناقض ، فيثبت أحدهما شيئاً وينفي الآخر شيئاً آخر ، ثم قد لا يشتركان في لفظ ما نفاه أحدهما وأثبتته الآخر ، وقد يشتركان في اللفظ ، فيكون التناقض والاختلاف في اللفظ ، وأما المعنى فلا يختلفان فيه ولا يتناقضان .

ثم قد يكونان متفقين عليه بقوله كل منهما ، وقد يكون أحدهما قاله أو يقوله والآخر لا يتعرض له باثبات ولا نفي ، وقد يكون النزاع اللفظي مع اتحاد المعنى لا تنوعه ، وكثير من تنازع الأمة في دينهم هو من هذا الباب في الأصول والفروع والقرآن والحديث وغير ذلك .

مثال التنوع الذي ليس فيه نزاع لفظي أن يقول أحدهما : الصراط

المستقيم هو الاسلام . ويقول الآخر : هو السنة والجماعة . ويقول الآخر : هو القرآن . ويقول الآخر : هو طريق العبودية . فان هذا تنوع في الأسماء والصفات التي يبين بها الصراط المستقيم بمنزلة أسماء الله وأسماء رسوله وكتابه ، وليس بينها تضاد لا في اللفظ ولا في المعنى .

وكذلك إذا قال بعضهم في السابق وللمقصد والظالم أقوالا يذكر فيها كل قوم نوعا من المسلمين ويكون الاسم متاولا للجميع من غير منافاة .

ومثال التنوع الذي فيه نزاع لفظي لأجل اشتراك اللفظ - كما قيل : أكثر اختلاف العقلاء من جهة اشتراك الأسماء - تنازع قوم في ان محمداً رأى ربه في الدنيا أو في الآخرة ؟ فقال قوم : رآه في الدنيا لأنه رآه قبل الموت ، وقال آخرون : بل في الآخرة لأنه رآه وهو فوق السموات ولم يره وهو في الأرض . والتحقيق أن لفظ الآخرة يراد به الحياة الدنيا والحياة الآخرة ، ويراد به الدار الدنيا والدار الآخرة ؛ ومحمد رأى ربه في الحياة الدنيا في الدار الآخرة .

وكذلك كثير ممن يتنازعون في أن الله في السماء أو ليس في السماء فالثبوتة تطلق القول بان الله في السماء كما جاءت به النصوص ودلت عليه بمعنى أنه فوق السموات على عرشه بأن من خلقه ، وآخرون ينفون

القول بان الله في السماء ، ومقصودهم أن السماء لا تحويه ولا تحصره ولا تحملها ولا تنقله ، ولا ريب أن هذا المعنى صحيح أيضاً ! فان الله لا تحصره مخلوقاته ، بل وسع كرسيه السموات والأرض ؛ والكرسي في العرش كحلقة ملقاة بأرض فلاة ، وكذلك ليس هو مقتوراً إلى غيره محتاجاً إليه ، بل هو الغنى عن خلقه الحي القيوم الصمد ، فليس بين المعنيين تضاد ، ولكن هؤلاء أخطأوا في نفي اللفظ الذي جاء به الكتاب والسنة وفي توهم أن إطلاقه دال على معنى فاسد .

وقد يعذر بعضهم إذا رأى من أطلق هذا اللفظ وأراد به أن السماء تنقله أو تظله ، وإذا اخطأ من عنى هذا المعنى فقد أصاب ، وأما الأول فقد أصاب في اللفظ لإطلاقه ما جاء به النص وفي المعنى الذي تقدم لأنه المعنى الحق الذي دل عليه النص ، لكن قد يخطئ بعضهم في تكفير من يطلق اللفظ الثاني إذا كان مقصوده للمعنى الصحيح ، فان من عنى المعنى الصحيح لم يكفر بإطلاق لفظ وان كان مسيئاً أو فاعلاً أمراً محرماً ، وأما من فسر قوله : انه ليس في السماء بمعنى أنه ليس فوق العرش وإنما فوق السموات عدم محض ، فهؤلاء هم الجهمية الضلال المخالفون لاجماع الأنبياء ولفطرة العقلاء .

فصل

ونحن نذكر من ذلك أصولاً :

أحدها : تأثير الاعتقادات في رفع العذاب والحدود ، فنقول : ان الأحكام الشرعية التي نصبت عليها أدلة قطعية معلومة مثل الكتاب والسنة للتواترة والاجماع الظاهر ؛ كوجوب الصلاة والزكاة والحج والصيام وتحريم الزنا والخمر والربا : اذا بلغت هذه الأدلة للمكلف بلاغاً يمكنه من اتباعها مخالفاً تفريطاً في جنب الله وتعدياً لحدود الله : فلا ريب أنه مخطيء آثم ، وان هذا الفعل سبب لعقوبة الله في الدنيا والآخرة ، فان الله أقام حجته على خلقه بالرسول الذين بعثهم إليهم مبشرين ومنذرين ، (لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) ، قال تعالى عن أهل النار : (كلا التي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير ؟ قالوا : بلى ! قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا : ما نزل الله من شيء : ان أقم إلا في ضلال كبير) ، وقال تعالى : (وسيق الذين كفروا إلى جهنم زمراً حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها وقال لهم خزنتها : ألم يأتكم رسل منكم يتلون عليكم آيات ربكم وينذرونكم

لقاء يومكم هذا ؟ قالوا : بلى ! ولكن حقت كلمة العذاب
على الكافرين .

وأما إذا كان في الفعل والحادثة والمسألة العملية نص لا يتمكن
المكلف من معرفته ومعرفة دلالاته ؛ مثل أن يكون الحديث النبوي
الوارد فيها عند شخص لم يعلم به المجتهد ولم يشعر بما بدله عليه ؛ أو
تكون دلالاته خفية لا يقدر المجتهد على فهمها ؛ أو لم يكن فيها نص
بحال ، فهذا مورد نزاع ؛ فذهب فريق من أهل الكلام مثل أبي
علي وأبي هاشم والقاضي أبي بكر والغزالي إلى قول مبتدع يشبه في
المجتهديات قول الزنادقة الإباحية في للتوصيات ، وهو أنه ليس لهذه
الحادثة حكم عند الله في نفس الأمر وإنما حكمه في حق كل مكلف
يتبع اجتهاده واعتقاده ، فمن اعتقد وجوب الفعل فهو واجب عليه ،
ومن اعتقد تحريمه فهو حرام عليه ، وبنوا ذلك على مقدمتين :

أحدهما : أن الحكم إنما يكون بالخطاب ، فما لا خطاب فيه لاحكم
لله فيه ، فإذا لم يكن للعقل فيه حكم لما لعدم الحكم العقلي مطلقاً
أو في هذه الصورة علم أنه لاحكم فيه يكون من أصابه مصيباً ومن
أخطأه مخطئاً .

الثاني : انه قد علم أن من اعتقد وجوب شيء فعليه فعله ومن

اعتقد تحريره فعلية اجتسابه ، فالحكم فيه يتبع الاعتقاد . قالوا :
والأحكام الشرعية تختلف باختلاف أحوال المكلفين في اجتهاداتهم وغير
اجتهاداتهم ، بدليل اتفاق الفقهاء وأهل السنة على أن الاجتهاد
والاعتقاد يؤثر في رفع الائم والعقاب كما جاءت به النصوص ، وأن
الوجوب والتحريم يختلف بالاقامة والسفر والطهارة والحيض والعجز
والقدرة وغير ذلك ، فيجوز أن تختلف الأحكام باختلاف الاعتقادات ،
ويكون الحكم في حق المجتهد عند عدم النص ما اعتقده . هذا
ملخص قولهم .

وأما السلف والفقهاء والصوفية والعمامة وجمهور المتكلمين فعلى
انكار هذا القول ، وانه مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف ، بل
هو مخالف للعقل الصريح ، حتى قال أبو اسحاق الاسفرائيني وغيره ،
هذا المذهب أوله سفسطة وآخره زندقة ، يعنى : أن السفسطة جعل
الحقائق تنبع العقائد كما قدمناه . فن قال : ان الإيجاب والتحريم
يتبع الاعتقادات فقد سفسط في الاحكام العملية وان لم يكن مسفسطاً
في الأحكام العينية ، وقد قدمنا أنه لم تجر العادة بان عاقلاً يسفسط في
كل شيء لا خطأ ولا عمداً لا ضللاً ولا عناداً لا جهلاً ولا تجاهلاً ،
وأما كون آخره زندقة فلأنه يرفع الأمر والهي والإيجاب والتحريم
والوعيد في هذه الأحكام ، ويبقى الانسان ان شاء أن يوجب وان شاء

أن يحرم ، ونستوى الاعتقادات والأفعال ، وهذا كفر وزندقة .

وجاع الكلام على هؤلاء في مقامين :

أحدهما : امتناع هذا القول في نفسه واستحالته ، وذلك معلوم بالعقل .

والثاني : أنه لو كان جائزاً في العقل لكن لم يرد به الشرع بل هو مخالف له ، وتعرف مخالفته للنص والاجماع .

أما الأول فن وجوه :

أحدها : أنه قد تقدم أن كل علم واعتقاد وحكم لا بد له من معلوم معتقد محكوم به يكون الاعتقاد مطابقاً له موافقاً ، سواء كان للاعتقاد تأثير في وجوده أو لم يكن ، فإن الاعتقادات العمليّة للوثرّة في المعتقد مثل : اعتقاد أن أكل هذا الجز يشبع واعتقاد أن أكل هذا السم يقتل ؛ وإن كان هذا الاعتقاد يؤثر في وجود الأكل مثلاً فلا بد له من معتقد ثابت ببلونه ، وهو كون أكل ذلك الجز موصوفاً بتلك الصفة والأكل ، فإن كان معدوماً قبل وجوده فإن محله وهو الجز والأكل موجودان ، فإن لم يكن الجز متصفاً بالاشباع إذا أكل والأكل متصفاً بأنه يشبع إذا أكله لم يكن الاعتقاد صحيحاً بل

فاسداً . كما لو اعتقد في شيء أنه رغي فأكله فاذا هو جص او جبصين فان اعتقاده وان أقدم به على الأكل فانه لا يشبعه لفساد الاعتقاد ، وهكذا من اعتقد في شيء أنه ينفعه أو يضره فان الاعتقاد يدعو الى الفعل أو الترك ويبعثه على ذلك ، فان كان مطابقاً حصلت المنفعة واندمعت للضررة إذا انتفت الموانع ، وإلا فجرد الانتفاع بالفعل أو الضرر به لا يوجب حصول المنفعة والضررة ، وإنما هذا قول بعض جهال الكفار : لو أحسن أحدكم ظنه بحجر لنفعه ، فيجعلون الانتفاع بالشيء تبعاً لظن المنفعة فيه .

وقد اعتقد المشركون الانتفاع بالأصنام التي قال الله فيها : (يدعو لمن ضره أقرب من نفعه) ، فاذا اعتقد المعتقد أن هذا الفعل مأمور به أمر استجاب يثيب الله عليه ثواب الفعل المستحب ، او امر ايجاب يعاقب من تركه عقوبة العاصي ؛ أو اعتقد أن الله نهى عنه كذلك ، فهو معتقد اما صفة في ربه فقط من الأمر والهي وهي صفة اضافية للفعل ، كما يقوله طائفة من المتكلمة والفقهاء من أصحابنا وغيرهم ، واما صفة في الفعل فقط من الحسن والقبح والأمر والهي كاشفة لذلك ؛ كما يقوله طائفة من المتكلمة والفقهاء من أصحابنا وغيرهم ؛ وإما ثبوت الصفتين جميعاً للأمر والمأمور به ؛ كما عليه جمهور الفقهاء . وهو إنما يعتقد وجود تلك للصفة التي هي الحكم الشرعي لاعتقاده أنها ثابتة في

نفسها موجودة بدون اعتقاده ، لا أنه يطلب باعتقاده أن يثبت للأمر والفعل صفة لم تكن له قبل ذلك ؛ إذ ليس لأحد من المجتهدين غرض في أن يثبت للأفعال أحكاماً باعتقاده ، ولا أن يشرع ديناً لم يأذن به الله . وإنما مطلوبه أن يعتقد حكم الله ودينه ، ولا له مقصود أن يجيء إلى الأفعال المتساوية في ذواتها وفي أمر الله فيعتقد في أحدها الوجوب على نفسه وفي الآخر التحريم من غير سبب تختص به الأفعال .

فهذا موضع ينبغي تدبره . فإن للؤمن الطالب لحكم الله إذا علم أن تلك الأفعال عند الله سواء لم يميز بعضها عن بعض بل لم يفرقها ، وهي في أنفسها سواء لم يميز بعضها عن بعض بحسن ولا سوء ولا مصلحة ولا مفسدة ، فإن هذا الاعتقاد منه موجب لاستوائها وتمثلها ، فاعتقاده بعد هذا أن هذا واجب بنم ناركه ، وهذا حرام يعاقب فاعله تناقض في العقل وسفسطة ، وكفر في الدين وزندقة .

أما الأول فلأن اعتقاد التساوي والتباين يناهض اعتقاد الرجحان والتفضيل فضلاً عن وجوب هذا وتحريم هذا ، فكيف يجمع العاقل بين الاعتقادين المتناقضين ؟ إلا أن يكون أخرق كافراً ، فيقول : أنا أوجب هذا وأحرم هذا بلا أمر من الله ولا مرجح لاحدهما من جهة العقل ، فإذا فعل هذا كان شارعاً من الدين لما لم يأذن به الله ، وهو مع هذا دين معلوم الفساد بالعقل ، حيث جعل الأفعال المستوية

بعضها واجب وبعضها محرم بلا سبب يوجب التخصيص ، الا محض التحكم الذي لا يفعله حيوان أصلاً لا عاقل ولا مجنون ، اذ لو فرض اختصاص أحد الفعلين لشهوة أو لذة أمكن أن يقال : تلك جهة توجب الترجيع ، وهي جهة حسن عند من يقول بالتحسين العقلي فيجب لذلك ، والترض انتفاء ذلك جميعه ، وإذا اتفق ذلك كله علم أن اعتقاد حسن الفعل وقبحه ووجوبه وتحريمه يتبع أمراً ثابتاً في نفسه يكون مطابقاً له أو غير مطابق . وإذا كان كذلك فلا اعتقاد للمطابق صواب والاعتقاد المخالف ليس بصواب ، لا أن الحكم يتبع الاعتقاد من كل وجه .

الثاني : أن الطالب للمستدل بالدليل ليستين له الأحكام هو يطلب العلم بمدلول الدليل ؛ فإن لم يكن للدليل مدلول وإنما مدلول الدليل يحصل عقب التأمل لم يكن مطلوبه العلم بالمدلول ، وإنما مطلوبه وجود المدلول ، وليس هذا شأن الأدلة التي تبين للدلولات وإنما هو شأن الأسباب والعلل توجد المسببات ، وفرق كثير بين الدليل للمقتضى للعلم القائم بالقلب وبين العلم للمقتضى للوجود القائم في الخارج ، فإن مقتضى الأول الاعتقاد الذهني ومقتضى الثاني الوجود الخارجي ، وأحد النوعين مبين للآخر .

فصل

واما الأحكام والاعتقادات والأقوال العملية التي يتبعها المحكوم
فهي الأمر والنهي والتحسين والتقبيح واعتقاد الوجوب والتحريم ،
ويسميا كثير من المتفقهة وللتكلمة الأحكام الشرعية ، وتسمى الفروع
والفقه ، ونحو ذلك . وهذه تكون في جميع الملل والاديان ، وتكون
في الأمور الدنيوية من السياسات والصناعات والمعاملات وغير ذلك ،
وهي التي قصدنا الكلام عليها في هذه القاعدة ، حيث قلنا : إن
الاعتقادات قد تؤثر في الأحكام الشرعية ، فهذه أيضاً الناس فيها
طرفان ووسط :

الطرف الأول طرف الزنادقة الاباحية الكافرة بالشرائع والوعيد
والعقاب في الدار الآخرة ، الذين يرون أن هذه الأحكام تتبع الاعتقاد
مطلقاً والاعتقاد هو للوثر فيها ، فلا يكون الشيء واجباً الا عند من
اعتقد تحريمه ، ورون ان الوعيد الذي يلحق هؤلاء هو عذاب نفوسهم
بما اعتقدوه من الأمر والنهي والإيجاب والتحريم ، وما اعتقدوه من
أنهم اذا فعلوا المحرمات وتركوا الواجبات عذبوا وعوقبوا ، فيبقى في

نفوسهم خوف وتألّم وتوهم للعذاب وتخيل له ، فيزعمون أن هذا الألم الناشئ عن هذا الاعتقاد والتخيل هو عقابهم وعذابهم وذلك ناشئ عما اعتقدوه ، كمن اعتقد أن هنا أسداً أو لصاً أو قاطع طريق من غير أن يكون له وجود فيتألّم ويتضرر بخوفه من هذا المخذور الذي اعتقده . فاجتمع اعتقاد غير مطابق ومعتقد يؤلم وجوده . فتألمت النفس بهذا الاعتقاد والتخيل . وقد يقول حذاق هؤلاء من الاسماعيلية والقرامطة وقوم يتصوفون أو يتكلمون وم غالبية المرجئة : ان الوعيد الذي جاءت به الكتب الالهية انما هو تخويف للناس لتنزجر عما نهيت عنه من غير أن يكون له حقيقة ، بمنزلة ما يخوف العقلاء الصبيان والبله بما لا حقيقة له لتأديبهم ، وبمنزلة مخادعة المحارب لعدوه اذا أوهمه أمراً يخافه لينزجر عنه أو ليتمكن هو من عدوه ، وغير ذلك .

وهؤلاء هم الكفار برسل الله وكتبه واليوم الآخر ، للنكرون لأمره ونهيه ووعدته ووعيده ، وما ضربه الله في القرآن من الأمثال وقصه من أخبار الأمم للكذب للرسول ، فهو متساوول لهؤلاء ، ويكفي ما عاقب الله به أهل الكفر والفسوق والعصيان في الدنيا من انواع المثلات ؛ فانه امر محسوس مشاهد لا يمكن دفعه ، وما من أحد الا قد سمع من ذلك أنواعاً أو رأى بعضه .

وأهل الأرض متفقون على أن الصادق البار العادل ليس حاله كحال

الكاذب الفاجر الظالم ، بل يرون فمن ثواب الحسنات وعقوبة السيئات ما فيه عبرة ومزجر ، كما كانوا عليه في الجاهلية قبل الرسل ، فلما جاءت الرسالة بوعيد الآخرة بين ذلك ما كان الناس عنه غافلين .

الطرف الثاني : طرف الغالية للتشديد الذين لا يرون للاعتقاد أثرأ في الأفعال ، بل يقول غاليتهم كقوم من متكلمة المعتزلة : ان لله حكماً في كل فعل من أخطأه كان آثماً معاقباً ، فيرون المسلم العالم المجتهد متى خفي عليه دليل شرعي وقد اجتهد واستفرغ وسعه في طلب حكم الله أنه آثم معاقب على خطئه ، فهذا قولهم في الاجتهاد والاعتقاد ، ثم اذا ترك واجباً او فعل محرماً قالوا بنفوذ الوعيد فيه ، فيوجبون تخليد فساق أهل الملّة في النار ، وهذا قول جمهور للمعتزلة والخوارج ، ولكن الخوارج يكفرون بالذنب الكبير او الصغير عند بعضهم . وأما المعتزلة فيقولون : هو في منزلة بين منزلتين . لا مؤمن ولا كافر .

وأما الأمة الوسط فعلى ان الاعتقاد قد يؤثر في الأحكام وقد لا يؤثر بحسب الأدلة والأسباب ، كما ان ذلك هو الواقع في الأمور الطبيعية ، فالأغذية والأدوية قد يختلف حكمها بحسب اعتقاد الطبيب والمتداوي وقد لا يختلف ، وقد يعتقد الانسان في الشيء صفة نافعة أو ضارة فينتفع به أو يتضرر وان لم يكن كذلك ، وقد يعتقد ذلك

فلا يؤثر ، فلو اعتقد في الجبز واللحم أنه غير مشبع لم يؤثر ذلك ، بل هو مشبع ولو اعتقد ضد ذلك .

فصل

مذاهب الأئمة تؤخذ من أقوالهم . وأما أفعالهم فقد اختلف أصحابنا في فعل الامام أحمد : هل يؤخذ منه مذهبه ؟ على وجهين :

أحدهما : لا . لجواز الذنب عليه ؛ او ان يعمل بخلاف معتقده ، أو يكون عمله سهواً أو عادة أو تقليداً ؛ أو لسبب ما غير الاعتقاد الذي يفتى به ، فان عمل المرء بعلمه في كل حادثة والا يعمل الا بعلم يفتى به في كل حادثة يقتدر الى ان يكون له في ذلك رأي وأن يذكره وأن يكون مريداً له من غير صارف ؛ اذ الفعل مع القدرة يقف على الداعي ، والداعي هو الشعور وميل القلب .

والثاني : بل يؤخذ منه مذهبه ؛ لما عرف من تقوى أبي عبد الله وورعه وزهده ، فانه كان من أبعد الناس عن تمسك الذنب وان لم ندع فيه العصمة ، لكن الظاهر والغالب أن عمله موافق لعلمه ، فيكون الظاهر فيها عمله أنه متعبه . وهكذا القول فيمن يطلب عليه التقوى

والورع ، وبعضهم أشد من بعض ، فكل ما كان الرجل أتقى لله وأخشى له كان ذلك أقوى فيه . وأبو عبد الله من أتقى الأمة وأعظمهم زهداً وورعاً ، بل هو في ذلك سابق ومقدم كما تشهد به سيرته وسيرة غيره المعروفة عند الخاص والعام .

وكذلك أصحاب الشافعي لما رأوا نصه أنه لا يجوز بيع الباقلا الاخضر ، ثم انه اشتراه في مرضه ، فاختلف أصحابه : هل يخرج له في ذلك مذهب ؟ على وجهين ، وقد ذكروا مثل هذا في اقامة جمعيتين في مكان واحد لما دخل بغداد ، فاذا قلنا : هو مذهب الامام احد فهل يقال فيما فعله : انه كان افضل عنده من غيره ؟ هذا اضعف من الأول فان فعله يدل على جوازه فيما ليس من تعبداته ، واذا كان متعبداً به دل على أنه مستحب عنده أو واجب . أما كونه افضل من غيره عنده فيقتصر الى دليل منفصل ، وكثيراً ما يعدل الرجل عن الأفضل الى الفاضل لما في الأفضل من اللوانع ، وما يفتقر إليه من الشروط ؛ أو لعدم الباعث ، واذا كان فعله جائزاً أو مستحباً أو أفضل فانه لا عموم له في جميع الصور ، بل لا يتعدى حكمه الا الى ما هو مثله ، فان هذا شأن جميع الأفعال لا عموم لها ، حتى فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا عموم له .

ثم يقال : فعل الأئمة وتركهم ينقسم كما تنقسم أفعال النبي صلى

الله عليه وسلم : بارة بفعله على وجه العبادة والتدين فيدل على استحبابه عنده ، وأما رجحانه ففيه نظر . وأما على غير وجه التعبد ففي دلالة الوجهان ، فعلى هذا ما يذكر عن الأئمة من أنواع التعبدات والتزهدات والتورعات يقف على مقدمات :

إحداها : هل يعتقد حسنها بحيث يقوله ويفتي به ، أو فعله بلا اعتقاد لذلك ، بل تأسيماً بغيره أو ناسياً ؟ هل الوجهين ، كالوجهين في المباح .

والثانية : هل فيه إرادة لها توافق اعتقاده ؟ فكثيراً ما يكون طبع الرجل يخالف اعتقاده .

والثالثة : هل يرى ذلك أفضل من غيره ؛ أو يفعل المفضل لأغراض أخرى مباحة ؟ والأول أرجح .

والرابعة : أن ذلك الرجحان هل هو مطلق ؛ أو في بعض الأحوال ؟ والله أعلم .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العالم

تقي الدين أُوحد المجتهدين أحمد بن تيمية - قنس الله روحه ونور ضريحه (١)

الحمد لله حمده ونستعينه ؛ ونستهديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من
شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ،
ومن يضل فلا هادي له ، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك
له ؛ ونشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم تسليماً .

فصل

في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين جميع الدين أصوله
وفروعه ؛ باطنه وظاهره ، علمه وعمله ، فإن هذا الأصل هو اصل

(١) تسمى « منارج الوصول » .

أصول العلم والايان ، وكل من كان أعظم اعتماما بهذا الاصل كان أولى بالحق علما وعملا ، ومن كان أبعد عن الحق علما وعملا : كالقراطة والمتفلسفة الذين يظنون : أن الرسل ما كانوا يطمون حقائق العلوم الالهية والكلية ، وإنما يعرف ذلك بزعمهم من يعرفه من التفلسفة ، ويقولون : خاصة النبوة هي التخيل ، ويجعلون النبوة أفضل من غيرها عند الجمهور لا عند أهل المعرفة ، كما يقول هذا ونحوه الفارابي وأمثاله ، مثل مبشر ابن قاتك وأمثاله من الاسماعيلية .

وآخرون يعترفون بأن الرسول علم الحقائق ، لكن يقولون : لم بينها ، بل خاطب الجمهور بالتخيل ، فيجعلون التخيل في خطابه لا في علمه ، كما يقول ذلك ابن سينا وأمثاله .

وآخرون يعترفون بأن الرسل علموا الحق وينوه ، لكن يقولون : لا يمكن معرفته من كلامهم بل يعرف بطريق آخر : إما للمعقول عند طائفة ؛ وإما للكاشفة عند طائفة ؛ إما قياس فلسفي ؛ وإما خيال صوفي . ثم بعد ذلك ينظر في كلام الرسول فما وافق ذلك قبل ، وما خالفه ؛ إما أن يفوض ؛ وإما أن يؤول . وهذه طريقة كثير من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ؛ وهي طريقة خيار الباطنية والفلاسفة الذين يعظمون الرسول وينزهونه عن الجهل والكذب ، لكن يدخلون في التأويل .

وأبو حامد الغزالي لما ذكر في كتابه طرق الناس في التأويل ؛
وان الفلاسفة زادوا فيه حتى انحلوا ؛ وان الحق بين جمود الحنابلة
وبين انحلال الفلاسفة ؛ وان ذلك لا يعرف من جهة السمع بل
تعرف الحق بنور يقذف في قلبك ؛ ثم ينظر في السمع : فما وافق ذلك
قبله والا فلا . وكان مقصوده بالفلاسفة للتأويلين خيار الفلاسفة ، وهم
الذين يعظمون الرسول عن أن يكذب للمصلحة ، ولكن هؤلاء وقعوا
في نظير ما فروا منه ، نسبوه الى التليس والتعمية واضلال الخلق ، بل
الى أن يظهر الباطل ويكتم الحق :

وابن سينا وأمثاله لما عرفوا أن كلام الرسول لا يحتمل هذه
التأويلات الفلسفية ؛ بل قد عرفوا أنه أراد مفهوم الخطاب : سلك
مسلك التخيل ، وقال : إنه خاطب الجمهور بما يخيل اليهم ؛ مع علمه
أن الحق في نفس الامر ليس كذلك . فهؤلاء يقولون : ان الرسل
كذبوا للمصلحة .

وهذا طريق ابن رشد الحفيد وأمثاله من الباطنية ، قالذين عظموا
الرسل من هؤلاء عن الكذب نسبوم الى التليس والاضلال ، والذين
أقروا بأنهم ينو الحق قالوا : انهم كذبوا للمصلحة .

وأما أهل العلم والإيمان فتنفقون على أن الرسل لم يقولوا الا

الحق ، واتهم يبنوه ، مع علمهم بأنهم أعلم الخلق بالحق ، فهم الصادقون المصدقون علموا الحق ويبنوه ، فن قال : انهم كذبوا للمصلحة فهو من اخوان الكذابين للرسل ، لكن هذا لما رأى ما عملوا من الخير والعدل فى العالم لم يمكنه أن يقول : كذبوا لطلب العلو والفساد ، بل قال : كذبوا للمصلحة الخلق . كما يحكى عن ابن التومرت وأمثاله .

ولهذا كان هؤلاء لا يفرقون بين النبي والساحر الا من جهة حسن القصد ، فان النبي يقصد الخير والساحر يقصد الشر ، والا فلكل منها خوارق هي عند قوى نفسانية ، وكلاهما عند كذب ؛ لكن الساحر يكذب للعلو والفساد والنبي عند كذب للمصلحة ؛ اذ لم يمكنه اقامة العدل فيهم الا بنوع من الكذب .

والذين علموا أن النبوة تناقض الكذب على الله وان النبي لا يكون الا صادقا من هؤلاء قالوا : انهم لم يبنوا الحق ، ولو أنهم قالوا : سكتوا عن بيانه لكان أقل الحادأ ، لكن قالوا : انهم أخبروا بما يظهر منه للناس الباطل ولم يبنوا لهم الحق ، فعندهم انهم جمعوا بين شيئين : بين كتمان حق لم يبنوه ؛ وبين اظهار ما يدل على الباطل وان كانوا لم يقصدوا الباطل ، فجعلوا كلامهم من جنس المعارض التي بغى بها المتكلم معنى صحيحاً لكن لا يفهم للستمع منها الا الباطل . واذا قالوا : قصدوا التعريض كان أقل الحادأ من قال : انهم قصدوا الكذب .

والتعريض نوع من الكذب : إذ كان كذبا في الاقحام : ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « ان ابراهيم لم يكذب الا ثلاث كذبات كلهن في ذات الله » ، وهي معارض ، كقوله عن سارة : انها أختي : إذ كان ليس هناك مؤمن الا هو وهي .

وهؤلاء يقولون : ان كلام ابراهيم وعامة الانبياء مما اخبروا به عن الغيب كذب من المعارض !! .

وأما جمهور المتكلمين فلا يقولون بهذا ، بل يقولون : قصدوا البيان دون التعريض . لكن مع هذا يقول الجهمية ونحوهم : ان بيان الحق ليس في خطابهم بل اتما في خطابهم ما يدل على الباطل . والمتكلمون من الجهمية والمعتزلة والأشعرية ونحوهم ممن سلك في اثبات الصانع طريق الاعراض يقولون : ان الصحابة لم يبينوا أصول الدين بل ولا الرسول : اما لشغلهم بالجهاد ، أو لغير ذلك .

وقد بسطنا الكلام على هؤلاء في غير هذا الموضع ، وبيننا ان أصول الدين الحق الذي أنزل الله به كتابه وأرسل به رسوله وهي الأدلة والبراهين والآيات الدالة على ذلك : قد بينها الرسول أحسن بيان ، وأنه بل الناس وهداهم الى الأدلة العقلية والبراهين اليقينية التي بها يعلمون المطالب الالهية ، وبها يعلمون اثبات ربوبية الله ووحدانيته .

وصفاته وصدق رسوله والمعاد ، وغير ذلك مما يحتاج الى معرفته بالأدلة العقلية ، بل وما يمكن بيانه بالأدلة العقلية وان كان لا يحتاج اليها ؛ فان كثيراً من الامور تعرف بالخبر الصادق ومع هذا فالرسول بين الأدلة العقلية الدالة عليها ؛ فجمع بين الطريقين : السمعي ؛ والعقلي .

وبينا أن دلالة الكتاب والسنة على أصول الدين ليست بمجرد الخبر ؛ كما تظنه طائفة من الغالطين من اهل الكلام والحديث والفقهاء والصوفية وغيرهم ، بل الكتاب والسنة دلا الخلق وهديهم الى الآيات والبراهين والأدلة المينة لأصول الدين ، وهؤلاء الغالطون الذين أعرضوا عما في القرآن من الدلائل العقلية والبراهين اليقينية صاروا إذا صنفوا في أصول الدين أحزاباً :

حزب : يقدمون في كتبهم الكلام في النظر والدليل والعلم ، وأن النظر يوجب العلم وأنه واجب ، وتكلمون في جنس النظر وجنس الدليل وجنس العلم بكلام قد اختلط فيه الحق بالباطل ، ثم اذا صاروا إلى ما هو الاصل والدليل للدين استدلوا بحدوث الأعراض على حدوث الاجسام ، وهو دليل مبتدع في الشرع وباطل في العقل .

والحزب الثاني : عرفوا أن هذا الكلام مبتدع ، وهو مستلزم مخالفة الكتاب والسنة ، وعنه ينشأ القول بأن القرآن مخلوق ، وان

الله لا يرى في الآخرة وليس فوق العرش ، ونحو ذلك من بدع الجهمية
فصنفوا كتباً قدموا فيها ما يدل على وجوب الاعتصام بالكتاب والسنة
من القرآن والحديث وكلام السلف ، وذكروا أشياء صحيحة لكنهم
قد يخلطون الآثار صحيحةا بضعفها ، وقد يستدلون بما لا يدل
على المطلوب .

وأيضاً فهم انما يستدلون بالقرآن من جهة اخباره لا من جهة دلالته ،
فلا يذكرون ما فيه من الأدلة على اثبات الربوبية والوحدانية والتبوة
والمعاد ؛ وأنه قد بين الأدلة العقلية الدالة على ذلك ؛ ولهذا سمو
كتبهم أصول السنة والشرعة ونحو ذلك ، وجعلوا الإيمان بالرسول
قد استقر فلا يحتاج أن يبين الأدلة الدالة عليه ، فزعمهم أولئك ونسبهم
إلى الجهل ؛ إذ لم يذكروا الأصول الدالة على صدق الرسول ؛ وهؤلاء
ينسبون أولئك إلى البدعة بل إلى الكفر لكونهم أصولاً أصولاً مخالفين
ما قاله الرسول .

والطائفتان يلحقهما اللام : لكونها أعرستا عن الأصول التي بينها
الله بكتابه فانها أصول الدين وأدله وآياته ، فلما أعرض عنها الطائفتان
وقع بينها العداوة ؛ كما قال الله تعالى : (فنسوا حظاً مما ذكروا به
فأغرنا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة) .

وحزب ثالث : قد عرف تفريط هؤلاء وتعدي أولئك وبدعتهم ، فذمهم وذم طالب العلم الذي اشتاقت نفسه إلى معرفة الأدلة والخروج عن التقليد إذا سلك طريقهم ، وقال : ان طريقهم ضارة وان السلف لم يسلكوها ، ونحو ذلك مما يقتضي ذمها ، وهو كلام صحيح ، لكنه إنما يدل على أمر يحمل لا تبين دلالاته على المطلوب ، بل قد يعتقد طريق للتكلمين مع قوله : انه بدعة ، ولا يفتح أبواب الأدلة التي ذكرها الله في القرآن التي تبين أن ما جاء به الرسول حق . ويخرج النبي بمعرفتها عن التقليد وعن الضلال والبدعة والجهل .

فهؤلاء أصل بفرقهم : لاسم لم يتدبروا القرآن وأعرضوا عن آيات الله التي بينها بكتابه ، كما يعرض من يعرض عن آيات الله الخلوقة ، قال الله تعالى : (وكم من آية في السموات والارض يمرون عليها وهم عنها معرضون) وقال تعالى : (وما تنفي الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون) ، وقال تعالى : (ان الذين لا يرجون لقاءنا ورضوا بالحياة الدنيا واطمأنوا بها والذين هم عن آياتنا غافلون . أولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون) ، وقال تعالى : (كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الالباب) ، وقال تعالى : (ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن من كل مثل) ، وقال تعالى : (وما أرسلنا من قبلك إلا رجالا نوحي اليهم فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر) الآية ، وقال

تعالى : (وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) ، وقال تعالى :
(وان يكذبوك فقد كذب الذين من قبلهم جاءتهم رسلهم بالبينات والزبر
والكتاب النير) ، ومثل هذا كثير لبسطه مواضع أخر .

والمقصود ان هؤلاء الغالطين الذين أعرضوا عما في القرآن من
الدلائل العقلية والبراهين اليقينية لا يذكرون النظر والدليل والعلم الذي
جاء به الرسول ، والقرآن مملوء من ذلك ، وللتكلمون يعترفون بأن في
القرآن من الأدلة العقلية الدالة على أصول الدين مافية ، لكنهم يسلكون
طرقاً أخر كطريق الأعراض .

ومنهم من يظن ان هذه طريق ابراهيم الخليل ، وهو غلط .

والتفلسفة يقولون : القرآن جاء بالطريق الخطائية والمقدمات الافتراضية
التي تقنع الجمهور ، ويقولون : ان المتكلمين جاءوا بالطرق الجدلية ،
ويدعون أنهم هم أهل البرهان اليقيني . وهم أبعد عن البرهان في الاهليات
من المتكلمين ، وللتكلمون أعلم منهم بالعمليات البرهانية في الاهليات
والكليات ، ولكن للتفلسفة في الطبيعيات خوض وتفصيل تميزوا به ،
بخلاف الاهليات فاتهم من أجهل الناس بها ، وأبعدم عن معرفة الحق
فيها ، وكلام ارسطو معلمهم فيها قليل كثير الخطأ ، فهو لحم حمل غث
على رأس جبل وعر ، لاسهل فيرتقى ؛ ولا سمين فينتقى . وهذا مبسوط
في غير هذا الموضع .

والقرآن جاء بالبينات والهدى؛ بالآيات البينات وهي الدلائل اليقينية وقد قال الله تعالى لرسوله : (أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن) ، والمتفلسفة يفسرون ذلك بطرقهم المنطقية في البرهان والخطابة والجدل ، وهو ضلال من وجوه قد بسطت في غير هذا الموضع ، بل الحكمة هي معرفة الحق والعمل به ، فالقلوب التي لها فهم وقصد تدعى بالحكمة ، فيبين لها الحق علماً وعملاً فتقبله وتعمل به .

وآخرون يعترفون بالحق لكن لهم أهواء تصدم عن اتباعه ، فهؤلاء يدعون بالموعظة الحسنة المشتملة على الترغيب في الحق والترهيب من الباطل . والوعظ أمر ونهي بترغيب وترهيب ، كما قال تعالى : (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به) ، وقال تعالى : (يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبداً) ، فالدعوة بهذين الطريقين لمن قبل الحق ، ومن لم يقبله فانه يجادل بالتي هي أحسن .

والقرآن مشتمل على هذا وهذا ! ولهذا إذا جادل بسأل ويستفهم من المقدمات البينة البرهانية التي لا يمكن أحد أن يجحدها ؛ لتقرير الحاطب بالحق ولاعترافه بانكار الباطل ، كما في مثل قوله : (أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون ؟) وقوله : (أفصينا بالخلق الأول ؟ بل هم في لبس من خلق جديد) ، وقوله : (أو ليس الذي خلق

السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم) ، وقوله : (أحسب الانسان أن يترك سدى ؟ ألم يك نطفة من مني يمي ؟ ثم كان علقة مخلوق فسوى ، فجعل منه الزوجين الذكر والانثى ، أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى ؟) ، وقوله : (أفأرأيتم ما تمنون ؟ أتتم تخلقونه أم نحن الخالقون) وقوله : (وقالوا : لولا يأتينا بآية من ربنا ! أو لم تأتهم بينة ما في الصحف الأولى ؟) وقوله : (أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب بتلى عليهم ؟) وقوله : (أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى اسرائيل ؟) وقوله : (ألم نجعل له عينين ولسانا وشفتين وهدينا له النجدين ؟) ، إلى أمثال ذلك مما يخاطبهم باستفهام التقرير ، المتضمن اقرارهم واعترافهم بالمقدمات البرهانية التي تدل على المطلوب ، فهو من أحسن جدل بالبرهان ؛ فان الجدل انما يشترط فيه أن يسلم الخصم المقدمات وان لم تكن بينة معروفة ، فاذا كانت بينة معروفة كانت برهانية .

والقرآن لا يحتاج في مجادلته بمقدمة لمجرد تسليم الخصم بها كما هي الطريقة الجدلية عند أهل المنطق وغيرهم ، بل بالقضايا والمقدمات التي تسلمها الناس ، وهي برهانية ، وان كان بعضهم يسلمها وبعضهم ينزاع فيها ذكر الدليل على صحتها ، كقوله : (وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا : ما أنزل الله على بشر من شيء ! قل : من أنزل الكتاب الذي

جاء به موسى نوراً وهدى للناس يجعلونه قراطيس بيدونها وتخفون كثيراً ؟ وعلمتم ما لم تعلموا أستم ولا آباؤكم) ، فان الخطاب لما كان مع من يقر بنبوة موسى من أهل الكتاب ومع من ينكرها من المشركين ذكر ذلك بقوله : (قل : من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ؟) ، وقد بين البراهين الدالة على صدق موسى في غير موضع .

وعلى قراءة من قرأ بيدونها كابن كثير وإبي عمرو جعلوا الخطاب مع المشركين وجعلوا قوله : (وعلمتم ما لم تعلموا) احتجاجاً على المشركين بما جاء به محمد ؛ فالجدة على أولئك نبوة موسى ، وعلى هؤلاء نبوة محمد ، ولكل منها من البراهين ما قد بين بعضه في غير موضع .

وعلى قراءة الأكثرين بالتاء هو خطاب لأهل الكتاب ، وقوله : (علمتم ما لم تعلموا) يبان لما جاءت به الأنبياء مما أنكروه ، فعلمهم الأنبياء ما لم يقبلوه ولم يعلموه ، فاستدل بما عرفوه من أخبار الأنبياء وما لم يعرفوه .

وقد قص سبحانه قصة موسى ، وأظهر براهين موسى وآياته التي هي من أظهر البراهين والأدلة ، حتى اعترف بها السحرة الذين جمعهم فرعون ، وناهيك بذلك ، فلما أظهر الله حق موسى ؛ وأتى بالآيات التي علم بالاضطرار أنها من الله ؛ وابتلعت عصاه الجبال والعصى التي أتى

بها السحرة بعد ان جاءوا بسحر عظيم وسحروا أعين الناس واسترهبوا الناس ؛ ثم لما ظهر الحق وانقلبوا صاغرين قالوا : (آمنا رب العالمين ، رب موسى وهرون) ، فقال لهم فرعون : (أمتم به قبل أن آذن لكم انه لكبيركم الذي علمكم السحر . فلا قطعن أيديكم وأرجلكم من خلاف ولاصلبنكم في جذوع النخل وتعلمن أننا أشد عذابا وأبقى ، قالوا : لن نؤثرَك على ما جاءنا من اليناث) : من الدلائل اليناث اليقينية القطعية وعلى الذي فطرنا ؛ وهو خالقنا وربنا الذي لا بد لنا منه ، لن نؤثرَك على هذه الدلائل اليقينية وعلى خالق البرية ، (فاقض ما أنت قاض ، إنما تقضي هذه الحياة الدنيا ، إنا آمنا ربنا لينفر لنا خطايانا وما أكرهنا عليه من السحر والله خير وأبقى) .

وقد ذكر الله هذه القصة في عدة مواضع من القرآن . يبين في كل موضع منها من الاعتبار والاستدلال نوعا غير النوع الآخر . كما يسمى الله ورسوله وكتابه بأسماء متعددة . كل اسم يدل على معنى لم يدل عليه الاسم الآخر ، وليس في هذا تكرار ، بل فيه تنويع الآيات . مثل : أسماء النبي صلى الله عليه وسلم إذا قيل : محمد ، وأحمد ؛ والحاشر والعاقب ؛ والمقفى ؛ ونبي الرحمة ، ونبي التوبة ، ونبي الملحمة ، في كل اسم دلالة على معنى ليس في الاسم الآخر ، وإن كانت الذات واحدة فالصفات متنوعة .

وكذلك القرآن إذا قيل فيه : قرآن ، وفرقان ، ويان ؛ وهدى ،
وبصائر ، وشفاء ، ونور ، ورحمة ، وروح ، فكل اسم يدل على معنى
ليس هو المعنى الآخر .

وكذلك أسماء الرب تعالى إذا قيل : الملك ؛ القدوس ، السلام ،
المؤمن ، الهميم ، العزيز ؛ الجبار ، المتكبر ، الخالق ، الباري ؛ المصور
فكل اسم يدل على معنى ليس هو المعنى الذي في الاسم الآخر ، فالذات
واحدة والصفات متعددة فهذا في الاسماء المفردة .

وكذلك في الجمل التامة ، يعبر عن القصة بجمل تدل على معان فيها
ثم يعبر عنها بجمل أخرى تدل على معان أخر ، وإن كانت القصة
للمذكورة ذاتها واحدة فصفاها متعددة ، ففي كل جملة من الجمل معنى
ليس في الجمل الآخر .

وليس في القرآن تكرار أصلا ، وأما ما ذكره بعض الناس من
أنه كرر القصص مع [إمكان] الاكتفاء بالواحدة ، وكان الحكمة فيه :
أن وفود العرب كانت ترد على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقرئهم
للمسلمون شيئا من القرآن فيكون ذلك كافيا ، وكان يبعث إلى القبائل

المتفرقة بالسور المختلفة ، فلو لم تكن الآيات والقصص مثناة متكررة لوقعت قصة موسى إلى قوم ، وقصة عيسى إلى قوم ، وقصة نوح إلى قوم ، فأراد الله أن يشهر هذه القصص في أطراف الأرض ، وأن يلقبها إلى كل سمع . فهذا كلام من لم يقدر القرآن قدره . وأبو الفرج اقتصر على هذا الجواب في قوله : (مثاني) لما قيل : لم ثبتت ؟ وبسط هذا له موضع آخر ، فان التثنية هي التوزيع والتجنيس ، وهي استيفاء الأقسام ولهذا يقول من يقول من السلف : الأقسام والأمثال .

والمقصود هنا التنبيه على أن القرآن اشتمل على أصول الدين التي تستحق هذا الاسم ، وعلى البراهين والآيات والأدلة اليقينية ؛ بخلاف ما أحدثه المبتدعون وللمحدثون ، كما قال الرازي مع خبرته بطرق هؤلاء : لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما وجدت لها تشقي غليلا ، ولا تروى غليلا ، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن : اقرأ في الاثبات (إليه يصعد الكلم الطيب) ، (الرحمن على العرش استوى) . وقرأ في النفي (ليس كمثله شيء) ، (ولا يحيطون به علما) ، قال : ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي .

والخير والسعادة والكمال والصالح منحصر في نوعين : في العلم النافع ؛ والعمل الصالح . وقد بعث الله محمداً بأفضل ذلك وهو الهدى

ودين الحق ، كما قال : (هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق
 ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا) ، وقد قال تعالى : (واذكر
 عبدنا إبراهيم واسحاق ويعقوب أولي الأيدي والأبصار) فذكر النوعين
 قال الوالي عن ابن عباس بقول : أولوا القوة في العبادة ، قال ابن أبي
 حاتم : وروى عن سعيد بن جبير وعطاء الخراساني والحسن والضحاك
 والسدي وقتادة وأبي سنان ومبشر بن عبيد نحو ذلك . و (الابصار)
 قال : الأبصار الفقه في الدين . وقال مجاهد : (الابصار) الصواب في
 الحكم ، وعن سعيد بن جبير قال : البصيرة بدين الله وكتابه . وعن
 عطاء الخراساني : (أولى الأيدي والأبصار) قال : أولوا القوة في العبادة
 والبصر والعلم بأمر الله ، وعن مجاهد وروى عن قتادة قال : أعطوا
 قوة في العبادة وبصرا في الدين .

وجميع حكماء الأمم يفضلون هذين النوعين ، مثل حكماء اليونان
 والهند والعرب ، قال ابن قتيبة : الحكمة عند العرب العلم والعمل ،
 فالعمل الصالح هو عبادة الله وحده لا شريك له ، وهو الدين دين
 الاسلام ، والعلم والهدى هو تصديق الرسول فيما أخبر به عن الله
 وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وغير ذلك ، فالعلم النافع هو
 الايمان ، والعمل الصالح هو الاسلام . العلم النافع من علم الله ، والعمل
 الصالح هو العمل بأمر الله . هذا تصديق الرسول فيما أخبر وهذا

طلعت فيها أمر . وضد الأول أن يقول على الله ما لا يعلم ، وضد الثاني أن يشرك بالله ما لم ينزل به سلطاناً ، والأول أشرف ، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً (قالت الاعراب : آمنا ! قل لم تؤمنوا ولكن قولوا : أسلمنا) ، وجميع الطوائف تفضل هذين النوعين ، لكن الذي جاء به الرسول هو أفضل ما فيها ، كما قال : (ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في ركعتي الفجر تارة (سورة الاخلاص) و (قل يا أيها الكافرون) وفي (قل يا أيها الكافرون) عبادة الله وحده وهو دين الاسلام ، وفي (قل هو الله أحد) صفة الرحمن ، وأن يقال فيه ونخبر عنه بما يستحقه وهو الايمان ، هذا هو التوحيد القولي وذلك هو التوحيد العملي .

وكان تارة يقرأ فيها في الأولى بقوله في البقرة : (قولوا : آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون) ، وفي الثانية : (قل : يا أهل الكتاب : تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) ، إلى قوله (فان تولوا فقولوا : اشهدوا بأننا مسلمون) .

قال أبو العالية في قوله (فلنسألهم أجمعين عما كانوا يعملون) ،
قال : خلتان يسأل عنها كل أحد : ماذا كنت تعبد ؟ وماذا أجبته
للمرسلين ؟ فالأولى تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله ، والثانية تحقيق
الشهادة بأن محمداً رسول الله .

والصوفية بنوا أمرهم على الإرادة ولا بد منها ، لكن بشرط أن
تكون إرادة عبادة الله وحده بما أمر .

والتكلمون بنوا أمرهم على النظر المقتضى للعلم ولا بد منه ، لكن
بشرط أن يكون علماً بما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم ، والنظر
في الأدلة التي دل بها الرسول وهي آيات الله ، ولا بد من هذا وهذا .

ومن طلب علماً بلا إرادة أو إرادة بلا علم فهو ضال ، ومن
طلب هذا وهذا بدون اتباع الرسول فيها فهو ضال ، بل كما قال من قال
من السلف : الدين والإيمان قول وعمل واتباع السنة . وأهل الفقه
في الأعمال الظاهرة يتكلمون في العبادات الظاهرة ، وأهل التصوف
والزهد يتكلمون في قصد الإنسان وإرادته ، وأهل النظر والكلام
وأهل العقائد من أهل الحديث وغيرهم يتكلمون في العلم والمعرفة
والتصديق الذي هو أصل الإرادة ، ويقولون : العبادة لا بد فيها من
القصد ، والقصد لا يصح إلا بعد العلم بالمقصود للمعبود ، وهذا صحيح ،

فلا بد من معرفة للمعبود وما يعبد به ، فالضالون من المشركين والنصارى وأشباههم لهم عبادات وزهادات لكن لغير الله أو بغير أمر الله ، وإنما القصد والارادة النافعة هو لارادة عبادة الله وحده ، وهو انما يعبد بما شريع لا بالبدع .

وعلى هذين الأصلين يتصور دين الاسلام : على أن يعبد الله وحده وأن يعبد بما شريع ولا يعبد بالبدع ، وأما العلم والمعرفة والتصفوف فدارها على أن يعرف ما أخبر به الرسول ، ويعرف ان ما أخبر به حق ، اما لعلنا بانه لا يقول الا حقاً وهذا تصديق عام ، واما لعلنا بان ذلك الخبر حق بما أظهر الله من آيات صدقه ، فانه أنزل الكتاب والميزان ، وأرى الناس آياته في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم ان القرآن حق .

فصل

وأما «العمليات» وما يسميه ناس : الفروع ، والشريع ، والفقه ، فهذا قد بينه الرسول أحسن بيان ، فما شيء مما أمر الله به أو نهى عنه أو حله أو حرمه الا بين ذلك ، وقد قال تعالى : (اليوم أكملت لكم دينكم) ، وقال تعالى : (ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق

الذي بين يديه . وتفصيل كل شيء . وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) .
 وقال تعالى : (وزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة
 وبشرى للمسلمين) . وقال تعالى : (كان الناس أمة واحدة فبعث
 الله النبيين مبشرين ومنذرين ، وأُنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين
 الناس فيما اختلفوا فيه) ، وقال تعالى : (تالله لقد أرسلنا إلى أمم من
 قبلك فزین لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ولهم عذاب أليم ،
 وما أنزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذي اختلفوا فيه ، وهدى
 ورحمة لقوم يؤمنون) ، فقد بين سبحانه أنه ما أنزل عليه الكتاب إلا
 لتبين لهم الذي اختلفوا فيه ، كما بين أنه أنزل جنس الكتاب مع
 النبيين ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه .

وقال تعالى : (وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله ، ذلكم
 الله ربى عليه توكلت وإليه أنيب) ، وقال تعالى : (وما كان الله
 ليضل قوماً بعد اذ هداهم حتى يبين لهم ما يتقون) ، فقد بين للمسلمين
 جميع ما يتقونه ، كما قال : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما
 اضطررتم إليه) ، وقال تعالى : (فان تنازعتم فى شيء فردوه الى الله
 والرسول) ، وهو الرد إلى كتاب الله أو الى سنة الرسول بعد موته
 وقوله : (فان تنازعتم) شرط ، والفعل نكرة فى سياق الشرط ، فاي
 شيء تنازعوا فيه ردوه إلى الله والرسول ، ولو لم يكن بيان الله

والرسول فاصلا للنزاع لم يؤمروا بالرد إليه .

والرسول أنزل الله عليه الكتاب والحكمة كما ذكر ذلك في غير موضع . وقد علم أمته الكتاب والحكمة كما قال : (ويعلمهم الكتاب والحكمة) وكان يذكر في بيته الكتاب والحكمة ، وأمر أزواج نبيه بذكر ذلك فقال : (واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) ، فأيات الله هي القرآن ، إذ كان نفس القرآن يدل على انه منزل من الله . فهو علامة ودلالة على منزله ، و (الحكمة) قال غير واحد من السلف : هي السنة . وقال أيضاً طائفة كمالك وغيره : هي معرفة الدين والعمل به . وقيل غير ذلك ، وكل ذلك حق ! فهي تتضمن التمييز بين الأمور المحظورة : والحق والباطل : وتعليم الحق دون الباطل ، وهذه السنة التي فرق بها بين الحق والباطل . وبين الأعمال الحسنة من القسيحة : والخير من الشر ، وقد جاء منه صلى الله عليه وسلم انه قال : « تركتكم على البيضاء ليلها كهارها ، لا يزيغ عنها بعدي الا هالك » .

وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كلام نحو هذا ، وهذا كثير في الحديث والآثار ، يذكرونه في الكتب التي تذكر فيها هذه الآثار ، كما يذكر مثل ذلك غير واحد فيما يصفونه في السنة ، مثل ابن بطة واللالكائى والظلمنى ، وقبلهم المصنفون في السنة كالحجاب

احمد، مثل عبد الله والارم وحرب الكرمانى وغيرهم، ومثل الحلال وغيره .
والمقصود هنا تحقيق ذلك ، وان الكتاب والسنة وافيان بجميع
أمر الدين .

وأما اجماع الأمة فهو في نفسه حق ، لا تجتمع الأمة على ضلالة ،
وكذلك القياس الصحيح حق ؛ فان الله بعث رسله بالعدل وأنزل
الميزان مع الكتاب ، والميزان يتضمن العدل وما يعرف به العدل ،
وقد فسروا انزال ذلك بأن أهم العباد معرفة ذلك ، والله ورسوله
يسوى بين التماثلين ويفرق بين المختلفين . وهذا هو القياس الصحيح
وقد ضرب الله في القرآن من كل مثل ، وبين القياس الصحيح
وهي الأمثال المضروبة ما بينه من الحق ، لكن القياس الصحيح يطابق
النص ، فان الميزان يطابق الكتاب ، والله أمر نبيه أن يحكم بما
أنزل وأمره أن يحكم بالعدل ، فهو أنزل الكتاب وإنما أنزل الكتاب
بالعدل ، قال تعالى : (وان احكم بينهم بما أنزل الله) (وان حكمت
فاحكم بينهم بالقسط)

واما اجماع الأمة فهو حق ، لا تجتمع الأمة — والله الحمد — على
ضلالة ، كما وصفها الله بذلك في الكتاب والسنة فقال تعالى : (كنتم
خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون

بالله) ، وهذا وصف لهم بأنهم يأمرون بكل معروف وينهون عن كل منكر ، كما وصف نبيهم بذلك في قوله : (الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر) ، وبذلك وصف المؤمنين في قوله : (وللمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) ؛ فلو قالت الامة في الدين بما هو ضلال لكانت لم تأمر بالمعروف في ذلك ولم تنه عن المنكر فيه ، وقال تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً) ، والوسط العدل الحيار ، وقد جعلهم الله شهداء على الناس ، وأقام شهادتهم مقام شهادة الرسول .

وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم مر عليه بجنائزة فأتوا عليها خيراً فقال : « وجبت وجبت » ، ثم مر عليه بجنائزة فأتوا عليها شراً فقال : « وجبت وجبت » ، قالوا : يا رسول الله ! ما قولك وجبت وجبت ؟ قال : « هذه الجنائزة أتيتهم عليها خيراً فقلت : وجبت لها الجنة ، وهذه الجنائزة أتيتهم عليها شراً فقلت : وجبت لها النار ، أستم شهداء الله في الأرض » .

فاذا كان الرب قد جعلهم شهداء لم يشهدوا بباطل ، فاذا شهدوا ان الله أمر بشيء فقد أمر به ، وإذا شهدوا أن الله نهى عن شيء فقد نهى عنه ، ولو كانوا يشهدون بباطل أو خطأ لم يكونوا شهداء الله

في الأرض ، بل زكّاهم الله في شهادتهم كما زكّى الأنبياء فيما يبلغون عنه أنهم لا يقولون عليه إلا الحق ، وكذلك الأمة لا تشهد على الله إلا بحق وقال تعالى : (واتبع سبيل من أتى الي) ، والأمة منيعة إلى الله فيجب اتباع سبيلها ، وقال تعالى : (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه) . فرضي عن اتباع السابقين إلى يوم القيامة . فدل على أن متابعتهم عامل بما رضى الله . والله لا يرضى إلا بالحق لا بالباطل . وقال تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى . ونصله جهنم ، وساءت مصيرا) .

وكان عمر بن عبد العزيز يقول كُلت كان مالك يأثرها عنه كثيراً قال : سن رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاة الأمر من بعده سننا الأخذ بها تصديق لكتاب الله ، واستعمال لطاعة الله ، ومعونة على دين الله ، ليس لأحد تغييرها ولا النظر في رأي من خالفها ، فمن خالفها واتباع غير سبيل المؤمنين ولاه الله تعالى . ما تولى وأصله جهنم وساءت مصيرا .

والشافعي رضي الله عنه لما جرد الكلام في أصول الفقه احتج بهذه الآية على الاجماع ، كما كان هو وغيره ومالك ذكر عن عمر ابن عبد العزيز ، والآية دلت على أن متبع غير سبيل المؤمنين مستحق

للوعيد ، كما أن مشاق الرسول من بعد ما تبين له الهدى مستحق
للوعيد ، ومعلوم أن هذا الوصف يوجب الوعيد بمجرد ، فلو لم يكن
الوصف الآخر يدخل في ذلك لكان لا فائدة في ذكره .

وهنا للناس ثلاثة أقوال : قيل : اتباع غير سبيل المؤمنين هو
عجرد مخالفة الرسول للذكورة في الآية . وقيل : بل مخالفة الرسول
مستقلة بالذم فكذلك اتباع غير سبيلهم مستقل بالثم ، وقيل : بل اتباع
غير سبيل المؤمنين يوجب الذم كما دلت عليه الآية ، لكن هذا
لا يقتضي مفارقة الأول . بل قد يكون مستلزماً له ، فكل متابع غير
سبيل المؤمنين هو في نفس الأمر مشاق للرسول ، وكذلك مشاق
الرسول متبع غير سبيل المؤمنين ، وهذا كما في طاعة الله والرسول
فان طاعة الله واجبة وطاعة الرسول واجبة . وكل واحد من معصية
الله ومعصية الرسول موجب للثم وهما متلازمان ، فانه من يطع الرسول
فقد أطاع الله .

وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من
أطاعني فقد أطاع الله ؛ ومن أطاع أميري فقد أطاعني ؛ ومن عصاني
فقد عصى الله ؛ ومن عصى أميري فقد عصاني » ، وقال : « اما الطاعة
في المعروف » ، يعني : اذا امر اميري بالمعروف فطاعته من طاعتي ،
وكل من عصى الله فقد عصى الرسول ؛ فان الرسول بأمر بما امر الله

به ، بل من أطاع رسولا واحداً فقد أطاع جميع الرسل ومن آمن بواحد منهم فقد آمن بالجميع ، ومن عصى واحداً منهم فقد عصى الجميع ومن كذب واحداً منهم فقد كذب الجميع ؛ لأن كل رسول يصدق الآخر ويقول : انه رسول صادق ويأمر بطاعته ، فمن كذب رسولا فقد كذب الذي صدقه ومن عصاه فقد عصى من أمر بطاعته .

ولهذا كان دين الأنبياء واحداً ، كما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انا معاشر الأنبياء ديننا واحد » . وقال تعالى : (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى : أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) ، وقال تعالى : (يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً اني بما تعملون عليم ، وان هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، فتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون) ، وقال تعالى : (فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلق الله ، ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون ، منيبين إليه واتقوه وأقيموا الصلاة ولا تكونوا من المشركين : من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً كل حزب بما لديهم فرحون) .

ودين الأنبياء كلهم الاسلام كما أخبر الله بذلك في غير موضع .

وهو : الاستسلام لله وحده . وذلك إنما يكون بطاعته فيما أمر به في ذلك الوقت ، فطاعة كل نبي هي من دين الاسلام اذ ذلك ، واستقبال بيت المقدس كان من دين الاسلام قبل النسخ ، ثم لما أمر باستقبال الكعبة صار استقبالها من دين الاسلام ولم يبق استقبال الصخرة من دين الاسلام ؛ ولهذا خرج اليهود والنصارى عن دين الاسلام ؛ فانهم تركوا طاعة الله وتصدق رسوله واعتاضوا عن ذلك بمبدل أو منسوخ .

وهكذا كل مبتدع ديناً خالف به سنة الرسول لا يتبع الا ديناً مبدياً أو منسوخاً ، فكل من خالف ما جاء به الرسول : اما أن يكون ذلك قد كان مشروعاً لني ثم نسخ على لسان محمد صلى الله عليه وسلم واما أن لا يكون شرع قط ؛ فهذا كالأديان التي شرعها الشياطين على ألسنة أوليائهم ، قال تعالى : (أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) ، وقال : (وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم وان أطعموكم انكم لمشركون) ، وقال : (وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الانس والجن يوحى بعضهم الى بعض زخرف القول غروراً ، ولو شاء ربك ما فعلوه ، فنفرم وما يفترون) .

ولهذا كان الصحابة اذا قال أحدهم برأيه شيئاً يقول : ان كان صواباً فمن الله ؛ وان كان خطأً فني ومن الشيطان والله ورسوله بريان

منه ، كما قال ذلك ابن مسعود ، وروى عن أبي بكر وعمر . فالأقسام ثلاثة : فانه : اما ان يكون هذا القول موافقاً لقول الرسول أولاً يكون : واما أن يكون موافقاً لشرع غيره : واما أن لا يكون ، فهذا الثالث للبديل كأديان المشركين والمجوس ، وما كان شرعاً لغيره وهو لا يوافق شرعه فقد نسخ كالسبت ، وتحريم كل ذي ظفر ، وشحم الثرب والكليتين : فان اتخذ السبت عيداً وتحريم هذه الطيبات قد كان شرعاً لموسى ثم نسخ : بل قد قال المسيح : (ولا حل لكم بعض الذي حرم عليكم) ، فقد نسخ الله على لسان المسيح بعض ما كان حراماً في شرع موسى .

وأما محمد فقال الله فيه : (الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ، بأمرهم بللعروف وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الجبائث ، ويضع عنهم اصرهم والاغلال التي كانت عليهم . فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون) ، والشرك كله من البديل ، لم يشرع الله الشرك قط ! كما قال : (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا : أبعطنا من دون الرحمن آلهة يعبدون ؟) ، وقال تعالى : (وما أرسلناك من قبلك من رسول الا نوحي إليه : أنه لا اله الا أنا فاعبدون !) .

وكذلك ما كان يحرمه أهل الجاهلية مما ذكره الله في القرآن .

كالسائبة والوصيلة والحام وغير ذلك ، هو من الدين للبذل ؛ ولهذا لما ذكر الله ذلك عنهم في سورة الأنعام بين ان من حرم ذلك فقد كذب على الله ، وذكر تعالى ما حرمه على لسان محمد وعلى لسان موسى في الانعام فقال : (قل : لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة ، أو دماً مسفوحاً ، أو لحم خنزير ؛ فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به ، فن اضطر غير باغ ولا عاد فان ربك غفور رحيم ، وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها الا ما حملت ظهورها أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ، ذلك جزينام بيغيهم وانا لصادقون) ، وكذلك قال بعد هذا : (وعلى الذين هادوا حرمنا ما قصصنا عليك من قبل) .

فيين ان ما حرمه للمشركون لم يحرمه على لسان موسى ولا لسان محمد ، وهذان هما اللذان جاءا بكتاب فيه الحلال والحرام ، كما قال تعالى : (قل : فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدي منها أتبعه) ، وقال تعالى : (ومن قبله كتاب موسى اماماً ورحمة) ، وقال تعالى : (قل : من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى ؟) ، الى قوله : (وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه) ، وقالت الجن لما سمعت القرآن : (انا سمعنا كتاباً أنزل من بعد موسى مصدقاً لما بين يديه ، يهدي الى الحق وإلى طريق مستقيم) ، وقال ورقة بن نوفل :

ان هذا والذي جاء به موسى ليخرجان من مشكاة واحدة . وكذلك قال النجاشي .

فالقرآن والتوراة هما كتابان جاءا من عند الله لم يأت من عنده كتاب أهدى منها ، كل منها أصل مستقل والذي فيها دين واحد ، وكل منها يتضمن اثبات صفات الله تعالى والأمر بعبادته وحده لاشريك له ، وفيه التوحيد قولاً وعملاً كما في سورتي الاخلاص : (قل يا أيها الكافرون) و (قل هو الله أحد) .

وأما الزبور فان داود لم يأت بغير شريعة التوراة ، وإنما في الزبور ثناء على الله ودعاء وأمر ونهي بدينه وطاعته وعبادته مطلقاً .

وأما المسيح فانه قال : (ولأحل لكم بعض الذي حرم عليكم) ، فأحل لهم بعض المحرمات ، وهو في الأكثر متبع لشريعة التوراة ؛ ولهذا لم يكن بد لمن اتبع المسيح من ان يقرأ التوراة ويتبع ما فيها ؛ اذ كان الانجيل تبعاً لها .

وأما القرآن فانه مستقل بنفسه لم يحوج أصحابه الى كتاب آخر ، بل اشتمل على جميع ما في الكتب من الحسن ؛ وعلى زيادات كثيرة لا توجد في الكتب ؛ فلهذا كان مصداقاً لما بين يديه من الكتاب

ومهمنا عليه ، يقرر ما فيها من الحق ويطل ما حرف منها وينسخ ما نسخه الله ، فيقرر الدين الحق وهو جمهور ما فيها ، ويطل الدين للبدل الذي لم يكن فيها ، والقليل الذي نسخ فيها ؛ فان للنسخ قليل جداً بالنسبة الى المحكم المقرر .

والأنبياء كلهم دينهم واحد ، وتصديق بعضهم مستازم تصديق سائرهم وطاعة بعضهم تستازم طاعة سائرهم ، وكذلك التكذيب والمعصية : لا يجوز أن يكذب نبي نبياً ، بل ان عرفه صدقه والا فهو يصدق بكل ما أنزل الله مطلقاً ، وهو يأمر بطاعة من أمر الله بطاعته . ولهذا كان من صدق بمحمد فقد صدق كل نبي ؛ ومن أطاعه فقد أطاع كل نبي ، ومن كذبه فقد كذب كل نبي ؛ ومن عصاه فقد عصى كل نبي ، قال تعالى : (ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون : نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً ، أولئك هم الكافرون حقاً) ، وقال تعالى : (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ؟ فما جزاء من يفعل ذلك منكم الا خزي في الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون الى أشد العذاب ، وما الله بنافل عما تعملون) .

ومن كذب هؤلاء تكذيباً يجنس الرسالة فقد صرح بأنه يكذب الجميع ؛ ولهذا يقول تعالى : (كذبت قوم نوح المرسلين) ، ولم

يرسل إليهم قبل نوح أحداً ، وقال تعالى : (وقوم نوح لما كذبوا
الرسل أغرقناهم) .

· وكذلك من كان من للملاحمة والتفلسفة طاعناً في جنس الرسل كما
قدمنا ، بأن يزعم أنهم لم يعلموا الحق أو لم يبينوه ، فهو مكذب لجميع
الرسل ، كالذين قال فيهم : (الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا
فسوف يعلمون ، اذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون في الحميم ثم
في النار يسجرون) ، وقال تعالى : (فلما جاءتهم رسلهم بالبينات فرحوا
بما عندهم من العلم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون ، فلما رأوا بأسنا
قالوا : آمنا بالله وحده وكفرنا بما كنا به مشركين ، فلم يك ينفعهم إيمانهم
لما رأوا بأسنا ، سنة الله التي قد خلت في عباده ، وخسر هنالك
الكافرون) ، وقال تعالى عن الوليد : (انه فكر وقدر ، فقتل كيف
قدر ، ثم قتل كيف قدر ، ثم نظر ، ثم عبس وبسر ، ثم أدير
واستكبر ، فقال : ان هذا الا سحر يؤثر ، ان هذا الا قول البشر) .

وأهل الكتاب منهم من يؤمن بجنس الرسالة لكن يكذب بعض
الرسل كالسيح ومحمد ، فهؤلاء لما آمنوا ببعض وكفروا ببعض كانوا
كافرين حقاً ، وكثير من الفلاسفة والباطنية ، وكثير من أهل الكلام
والتصوف لا يكذب الرسل تكديماً صريحاً ، ولا يؤمن بحقيقة النبوة
والرسالة ، بل يقر بفضلهم في الجملة مع كونه يقول : ان غيرهم أعلم

منهم : أو أنهم لم يبينوا الحق أو لبسوه : أو إن النبوة هي فيض يفيض على النفوس من العقل الفعال من جنس ما يراه النائم ، ولا يقر بملائكة مفضلين ولا بالجن ونحو ذلك ، فهؤلاء يقرّون ببعض صفات الأنبياء دون بعض : وما أوتوه دون بعض . ولا يقرّون بجميع ما أوتيه الأنبياء ، وهؤلاء قد يكون أحدهم شراً من اليهود والنصارى الذين أقروا بجميع صفات النبوة لكن كذبوا ببعض الأنبياء : فإن الذي أقر به هؤلاء مما جاءت به الأنبياء أعظم وأكثر : إذ كان هؤلاء يقرّون بأن الله خلق السموات والأرض في ستة أيام ، ويقرّون بقيام القيامة ، ويقرّون بأنه تجب عبادته وحده لا شريك له ، ويقرّون بالشرائع المنطق عليها . وأولئك يكذبون بهذا ، وإنما يقرّون ببعض شرع محمد صلى الله عليه وسلم .

ولهذا كان اليهود والنصارى أقلّ كفراً من للملاحدة الباطنية وللتفلسفة ونحوهم ، لكن من كان من اليهود والنصارى قد دخل مع هؤلاء فقد جمع نوعي الكفر : إذ لم يؤمن بجميع صفاتهم ولا بجميع أعيانهم ، وهؤلاء موجودون في دول الكفار كثيراً ، كما يوجد أيضاً في المنتسبين إلى الإسلام من هؤلاء وهؤلاء ، إذ كانوا في دولة المسلمين .

وأهل الكتاب كانوا منافقين فيهم من التفاق بحسب ما فيهم

من الكفر ، والنفاق يتبع الكفر ويتبع وينقص ، كما
 ان الايمان يتبع وينقص ، قال الله تعالى : (اما النسيء
 زيادة في الكفر) ، وقال : (واذا ما أنزلت سورة فهم من يقول :
 أيكم زادته هذه ايماناً ؟ فاما الذين آمنوا فزادتهم ايماناً وهم
 يستبشرون ، وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً الى
 رجسهم وماتوا وهم كافرون) ، وقال : (ونزل من القرآن ما هو
 شفاء ورحمة للمؤمنين ، ولا يزيد الظالمين الا خساراً) ، وقال :
 (وليزيدن كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً) ، وقال :
 (ويزيد الله الذين اهتدوا هدى) ، وقال : (في قلوبهم مرض فزادهم
 الله مرضاً) ، وقال : (ان الذين آمنوا ثم كفروا ، ثم آمنوا ثم كفروا
 ، ثم ازدادوا كفراً) .

وكثير من المصنفين في الكلام لا يردون على أهل الكتاب الا
 ما يقولون : انه يعلم بالعقل ، مثل ثلث النصارى ومثل تكذيب محمد ،
 ولا ينظرونهم في غير هذا من أصول الدين ، وهذا تقصير منهم
 ومخالفة لطريقة القرآن : فان الله يبين في القرآن ما خالفوا به
 الأنبياء وينهمم على ذلك ، والقرآن مملوء من ذلك : اذ كان
 الكفر والايمان يتعلق بالرسالة والنبوة ، فاذا تبين ما خالفوا فيه الأنبياء
 ظهر كفرهم .

وأولئك المتكلمون لما أصلوا لهم ديناً بما أحدثوه من الكلام
كالاستدلال بالاعراض على حدوث الأجسام ظنوا إن هذا هو أصول
الدين ، ولو كان ما قالوه حقاً لكان ذلك جزء من الدين ، فكيف إذا
كان باطلا ؟

وقد ذكرت في الرد على النصارى من مخالفتهم للإنبياء كلهم مع
مخالفتهم لصريح العقل ما يظهر به من كفرهم ما يظهر ؛ ولهذا قيل فيه
« الجواب الصحيح ، لمن بدل دين المسيح » وخطابهم في مقامين :

أحدهما : تبديلهم لدين المسيح .

والثاني : تكذيبهم لمحمد صلى الله عليه وسلم ، واليهود خطابهم في
تكذيب من بعد موسى إلى المسيح ثم في تكذيب محمد صلى الله عليه
وسلم كما ذكر الله ذلك في سورة البقرة في قوله : (ولقد آتينا موسى
الكتاب وقفينا من بعده بالرسل وآتينا عيسى ابن مريم الإنجيل وأيدناه
بروح القدس ، أفكلمنا جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم
فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون ؟ وقالوا : قلوبنا غلف ؛ بل لنهمل الله
بكفرهم قليلاً ما يؤمنون) ، ثم قال : (ولما جاءهم كتاب من عند الله
مصدق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم
ما عرفوا كفروا به ، فلنعه الله على الكافرين) ، إلى أن ذكر أنهم أعرضوا

عن كتاب الله مطلقاً واتبعوا السحر . فقال : (ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ، واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان) ، الى قوله : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ، ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون) .

والنصارى نذمهم على الغلو والشرك الذي ابتدعوه ، وعلى تكذيب الرسول والرهبانية التي ابتدعوها ، ولا نحمدكم عليها اذ كانوا قد ابتدعوها وكل بدعة ضلالة ، لكن إذا كان صاحبها قاصداً للحق فقد يعفى عنه فيبقى عمله ضائعاً لا فائدة فيه ، وهذا هو الضلال الذي يعذر صاحبه فلا يعاقب ولا يثاب ؛ ولهذا قال : (غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ؛ فان المغضوب عليه يعاقب بنفس الغضب ، والضال فاته المقصود وهو الرحمة والثواب ، ولكن قد لا يعاقب كما عوقب ذلك ، بل يكون ملعوناً مطروداً ، ولهذا جاء في حديث زيد بن عمرو بن نفيل : ان اليهود قالوا له : لن تدخل في ديننا حتى تأخذ نصيبك من غضب الله . وقال له النصارى : حتى تأخذ نصيبك من لعنة الله .

وقال الضحاك وطائفة : ان جهنم طبقات ، فالعليا لعنة هذه الامة ، والتي تليها للنصارى ، والتي تليها لليهود . فجعلوا اليهود تحت النصارى .

والقرآن قد شهد بان المشركين واليهود يوجدون أشد عداوة للذين آمنوا من الذين قالوا : انا نصارى ، وشدة العداوة زيادة في الكفر ، فاليهود أقوى كفراً من النصارى وان كان النصارى أجهل وأضل ، لكن أولئك يعاقبون على عملهم اذ كانوا عرفوا الحق وتركوه عناداً فكانوا مفضوا عليهم ، وهؤلاء بالضلال حرموا أجر المهتدين ، ولعنوا وطردوا عما يستحقه للمهتدون ، ثم إذا قامت عليهم الحجة فلم يؤمنوا استحقوا العقاب إذ كان اسم الضلال علماً .

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث الصحيح في خطبة يوم الجمعة : « خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة » ، ولم يقل : وكل ضلالة في النار ، بل يضل عن الحق من قصد الحق وقد اجتهد في طلبه فعجز عنه فلا يعاقب ، وقد يفعل بعض ما أمر به فيكون له أجر على اجتجاهه ، وخطؤه الذي ضل فيه عن حقيقة الأمر مغفور له .

وكثير من مجتهدى السلف والخلف قد قالوا وفعلوا ما هو بدعة ولم يعلموا انه بدعة ، إما لأحاديث ضعيفة ظنوها صحيحة ، وإما لآيات فهموا منها ما لم يرد منها ، وإما لرأي رأوه وفي المسألة نصوص لم تبلغهم .

وإذا اتقى الرجل ربه ما استطاع دخل في قوله : (ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا) وفي الصحيح ان الله قال : « قد فعلت » وبسط هذا له موضع آخر .

والمقصود هنا ان الرسول بين جميع الدين بالكتاب والسنة ، وأن الاجماع — اجماع الأمة — حق ؛ فلها لا تجتمع على ضلالة ، وكذلك القياس الصحيح حق يوافق الكتاب والسنة .

والآية المشهورة التي يحتج بها على الاجماع قوله : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سيل المؤمنين نوله ما تولى) ، ومن الناس من يقول : انها لا تدل على مورد النزاع ؛ فان الذم فيها لمن جمع الاصرين وهذا لانزاع فيه ؛ أو لمن اتبع غير سيل المؤمنين التي بها كانوا مؤمنين وهي متابعة الرسول وهذا لانزاع فيه ؛ أو أن سيل المؤمنين هو الاستدلال بالكتاب والسنة وهذا لانزاع فيه ؛ فهذا ونحوه قول من يقول : لا تدل على محل النزاع .

وآخرون يقولون : بل تدل على وجوب اتباع المؤمنين مطلقاً ، وتكلفوا لذلك ما تكلفوه كما قد عرف من كلامهم ، ولم يجيبوا عن أسئلة أولئك باجوبة شافية .

والقول الثالث الوسط : انها تدل على وجوب اتباع سبيل المؤمنين وتحريم اتباع غير سبيلهم ، ولكن مع تحريم مشاقة الرسول من بعد ما تبين له الهدى ، وهو يدل على ذم كل من هذا وهذا كما تقدم ، لكن لا ينفى تلازمها كما ذكر في طاعة الله والرسول . وحينئذ نقول : النعم اما أن يكون لاحقاً لمشاقة الرسول فقط ؛ أو باتباع غير سبيلهم فقط ؛ أو أن يكون النعم لا يلحق بواحد منها بل بهما إذا اجتمعا ؛ أو يلحق النعم بكل منهما وان انفرد عن الآخر ؛ أو بكل منهما لكونه مستلزماً للآخر . والأولان باطلان ؛ لأنه لو كان للوثر أحدهما فقط كان ذكر الآخر ضائعاً لافائدة فيه ، وكون النعم لا يلحق بواحد منها باطل قطعاً ؛ فان مشاقة الرسول موجبة للوعيد مع قطع النظر عن اتبعه ؛ ولحق النعم بكل منهما وان انفرد عن الآخر لا تدل عليه الآية ؛ فان الوعيد فيها انما هو على المجموع .

بقي القسم الآخر وهو ان كلا من الوصفين يقتضي الوعيد لأنه مستلزم للآخر ، كما يقال مثل ذلك في معصية الله والرسول ومخالفة القرآن والاسلام ، فيقال : من خالف القرآن والاسلام أو من خرج عن القرآن والاسلام فهو من أهل النار ، ومثله قوله : (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضلّ ضلالاً بعيداً) ، فان الكفر بكل من هذه الاصول يستلزم الكفر بغيره ، فن كفر بالله كفر

بجميع ، ومن كفر باللائكة كفر بالكتب والرسل فكان كافراً بالله .
إذ كذب رسله وكتبه ، وكذلك إذا كفر باليوم الآخر كذب الكتب
والرسل فكان كافراً .

وكذلك قوله : (يا أهل الكتاب ! لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون
الحق وأنتم تعلمون ؟) نهم على الوصفين وكل منها مقتضى للنم وهما
متلازمان ؛ ولهذا نهى عنها جميعاً في قوله : (ولا تلبسوا الحق بالباطل
وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) ، فانه من لبس الحق بالباطل فغطاه به
فغط به لزم أن يكتم الحق الذي تبين أنه باطل ؛ إذ لو بينه زال
الباطل الذي لبس به الحق .

فهكذا مشاقة الرسول واتباع غير سبيل المؤمنين ، ومن شاقه فقد
اتبع غير سبيلهم وهذا ظاهر ، ومن اتبع غير سبيلهم فقد شاقه أيضاً ؛
فانه قد جعل له مدخلا في الوعيد ، فدل على انه وصف مؤثر في النم ،
فمن خرج عن اجماعهم فقد اتبع غير سبيلهم قطعاً ، والآية توجب ذم
ذلك . وإذا قيل : هي اما ذمته مع مشاقة الرسول . قلنا : لانها
متلازمان ، وذلك لأن كل ما أجمع عليه للمسلمون فانه يكون منصوفاً
عن الرسول ، فالخالف لهم مخالف للرسول كما أن الخالف للرسول
مخالف لله ، ولكن هذا يقتضي ان كل ما أجمع عليه قد بينه الرسول ؛
وهذا هو الصواب .

فلا يوجد قط مسألة يجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول .
ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الاجماع فيستدل به ، كما
أنه يستدل بالنص من لم يعرف دلالة النص ، وهو دليل ثان مع النص ،
كالأمثال المضروبة في القرآن ، وكذلك الاجماع دليل آخر ، كما يقال :
قد دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع ، وكل من هذه الاصول
يدل على الحق مع تلازمها ؛ فان ما دل عليه الاجماع فقد دل عليه
الكتاب والسنة ، وما دل عليه القرآن فعن الرسول أخذ ، فالكتاب
والسنة كلاهما مأخوذ عنه ، ولا يوجد مسألة يتفق الاجماع عليها إلا
وفيها نص .

وقد كان بعض الناس يذكر مسائل فيها اجماع بلا نص كالضاربة
وليس كذلك ، بل للضاربة كانت مشهورة بينهم في الجاهلية لاسباب
قريش ؛ فان الأغلب كان عليهم التجارة وكان أصحاب الاموال يدفعونها
إلى العمال ، ورسول الله صلى الله عليه وسلم قد سافر بمال غيره قبل
النبوّة كما سافر بمال خديجة ، والعير التي كان فيها أبو سفيان كان
أكثرها مضاربة مع أبي سفيان وغيره ، فلما جاء الاسلام أقرها رسول
الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أصحابه يسافرون بمال غيرهم مضاربة
ولم ينه عن ذلك ، والسنة : قوله وفعله وأقراره . فلما أقرها كانت
ثابتة بالسنة .

والاثر المشهور فيها عن عمر النبي رواه مالك في اللوطاً ويعتمد عليه الفقهاء ، لما أرسل أبو موسى بـمال أقرضه لا بنيه وأجرأ فيه وربحاً ، وطلب عمر أن يأخذ الربح كله للمسلمين لكونه خصهما بذلك دون سائر الجيش ، فقال له أحدهما : لو خسر المال كان علينا فكيف يكون لك الربح وعلينا الضمان ؟ فقال له بعض الصحابة : اجعله مضارباً فجعله مضاربة ، وإنما قال ذلك لأن المضاربة كانت معروفة بينهم والهد بالرسول قريب لم يحدث بعده ، فعلم أنها كانت معروفة بينهم على عهد الرسول كما كانت الفلاحة وغيرها من الصناعات كالحياطة والجزارة .

وعلى هذا فالمسائل المجمع عليها قد تكون طائفة من المجتهدين لم يعرفوا فيها نصاً فقالوا فيها باجتهاد الرأي للوافق للنص ، لكن كان النص عند غيرهم . وابن جرير وطائفة يقولون : لا ينعقد الاجماع إلا عن نص نقلوه عن الرسول ، مع قولهم بصحة القياس .

ونحن لا نشترط أن يكونوا كلهم علموا النص فنقلوه بالمعنى كما تنقل الأخبار ، لكن استقرأنا موارد الاجماع فوجدناها كلها منصوصة ، وكثير من العلماء لم يعلم النص ، وقد وافق الجماعة ، كما أنه قد يحتج بقياس وفيها اجماع لم يعلمه فيوافق الاجماع ، وكما يكون في المسألة نص خاص وقد استدلل فيها بعضهم بعموم ، كاستدلال ابن مسعود وغيره بقوله : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) ، وقال ابن مسعود :

سورة النساء القصوى رُلت بعد الطولي ، أي : بعد البقرة ؛ وقوله : (أجلهن أن يضعن حملهن) يقتضي انحصار الأجل في ذلك ، فلو أوجب عليها أن تعتد بأبعد الأجلين لم يكن أجلها أن تضع حملها ، وعلي وابن عباس وغيرهما أدخلوها في عموم الآيتين ، وجاء النص الخاص في قصة سيدة الاسلمية بما يوافق قول ابن مسعود .

وكذلك لما تنازعوا في اللقوضة إذا مات زوجها ؛ هل لها مهر للثل ؛ أفتى ابن مسعود فيها برأيه أن لها مهر للثل ، ثم روي حديث بروع بنت واشق بما يوافق ذلك ، وقد خالفه علي وزيد وغيرهما فقالوا : لا مهر لها .

فثبت أن بعض المجتهدين قد يفتي بعموم أو قياس ويكون في الحادثة نص خاص لم يعلمه فيواقفه ، ولا يعلم مسألة واحدة اتفقوا على أنه لا نص فيها ؛ بل عامة ما تنازعوا فيه كان بعضهم يحتج فيه بالنصوص ، أولئك احتجوا بنص كالتوفى عنها الحامل ، وهؤلاء احتجوا بشمول الآيتين لها ، والآخرين قالوا : إنما يدخل في آية الحمل فقط ، وإن آية الشهور في غير الحامل كما أن آية القروه في غير الحامل .

وكذلك لما تنازعوا في الحرام احتج من جعله يمينا بقوله : (لم تحرم

ما أحل الله لك تبتغي مرضات أزواجك والله غفور رحيم ، قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) .

وكذلك لما تنازعوا في المبتوتة : هل لها نفقة او سكنى ؟ احتج هؤلاء بحديث فاطمة ، وبأن السكنى التي في القرآن للرجعية ، وأولئك قالوا : بل هي لها .

ودلائل النصوص قد تكون خفية ، فخص الله بفهمين بعض الناس ، كما قال علي : الا فيها يؤتيه الله عبدا في كتابه .

وقد يكون النص بيضا ويذهل المجتهد عنه ، كتسيم الجنب فانه بين في القرآن في آيتين ولما احتج ابو موسى على ابن مسعود بذلك قال : الحاضر : ما جرى عبد الله ما يقول إلا أنه قال : لو أرخصنا لهم في هذا لأوشك أحدهم إذا وجد للمرء البرد أن يتيمم ، وقد قال ابن عباس وفاطمة بنت قيس وجابر : ان المطلقة في القرآن هي الرجعية بدليل قوله : (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) ، وأي أمر يحدثه بعد الثلاثة ؟

وقد احتج طائفة على وجوب العمرة بقوله : (وأتموا الحج والعمرة لله) ، واحتج بهذه الآية من منع الفسخ ، وآخرون بقولون : إنما أمر

بالإتمام فقط ، وكذلك أمر الشارع أن يتم ، وكذلك في الفسخ قالوا :
من فسخ العمرة الى غير حج فلم يتمها أما إذا فسخها ليحج من عامه
فهذا قد أتى بما تم مما شرع فيه : فانه شرع في حج مجرد فأتى بعمره
في الحج ، ولو لم يكن هذا إتماماً لما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم
أصحابه عام حجة الوداع .

وتأزعووا في الذي بيده عقدة النكاح وفي قوله : (او لامستم
النساء) ، ونحو ذلك مما ليس هذا موضع استقصائه .

وأما مسألة مجردة انفقوا على أنه لا يستدل فيها بنص جلي ولا خفي
فهذا ما لا أرفقه .

والجد لما قال أكثرهم : انه أب استدلوا على ذلك بالقرآن بقوله :
(كما أخرج أبيكم من الجنة) ، وقال ابن عباس : لو كانت الجن نظن
ان الانس تسمى أباً الاب جدنا لما قالت : (وانه تعالى جد ربنا) يقول :
إنما هو أب لكن أب أبعد من أب .

وقد روى عن علي وزيد أنها احتجا بقياس ، فن ادعى إجماعهم
على ترك العمل بالرأي والقياس مطلقا فقد غلط ، ومن ادعى ان من
المسائل ما لم يتكلم فيها أحد منهم إلا بالرأي والقياس فقد غلط ، بل

كان كل منهم يتكلم بحسب ما عنده من العلم ، فمن رأى دلالة الكتاب ذكرها ، ومن رأى دلالة الميزان ذكرها ، والدلائل الصحيحة لا تتناقض لكن قد يخفى وجه اتفاقها او ضعف أحدها على بعض العلماء .

وللصحابة فهم في القرآن يخفى على أكثر المتأخرين ، كما أن لهم معرفة بأمور من السنة وأحوال الرسول لا يعرفها أكثر للتأخرين . فلهم شهدوا الرسول والتزىل وعابنوا الرسول ، وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله مما يستدلون به على مرادهم ما لم يعرفه أكثر المتأخرين الذين لم يعرفوا ذلك فطلبوا الحكم مما اعتقدوه من إجماع او قياس .

ومن قال من المتأخرين : إن الاجماع مستند معظم الشريعة فقد أخبر عن حاله : فانه لنقص معرفته بالكتاب والسنة احتاج إلى ذلك ، وهذا كقولهم : ان أكثر الحوادث يحتاج فيها إلى القياس لعدم دلالة النصوص عليها ؛ فاما هذا قول من لا معرفة له بالكتاب والسنة ودلائلها على الاحكام ، وقد قال الامام أحمد — رضي الله عنه — إنه ما من مسألة إلا وقد تكلم فيها الصحابة او في نظيرها ، فانه لما فُتحت البلاد وانتشر الاسلام حدثت جميع أجناس الاعمال فتكلموا فيها بالكتاب والسنة ، وإنما تكلم بعضهم بالرأي في مسائل قليلة ، والاجماع لم يكن يحتاج به علمهم ولا يحتاجون إليه ؛ إذ هم أهل الاجماع فلا إجماع قبلهم ، لكن لما جاء التابعون كتب عمر إلى شريح : افض بما في كتاب .

الله ، فان لم تجد فيما في سنة رسول الله ، فان لم تجد فيما به قضى
الصالحون قبلك . وفي رواية : فيما أجمع عليه الناس .

وعمر قسم الكتاب ثم السنة وكذلك ابن مسعود قال مثل ما قال
عمر ، قسم الكتاب ثم السنة ثم الاجماع . وكذلك ابن عباس كان يفتي
بما في الكتاب ثم بما في السنة ثم بسنة أبي بكر وعمر ؛ لقوله : « اقتدوا
بالمذنبين من بعدي أبي بكر وعمر » ، وهذه الآثار ثابتة عن عمر وابن
مسعود وابن عباس ومع من أشهر الصحابة بالقنيا والقضاء ، وهذا
هو الصواب .

ولكن طائفة من المتأخرين قالوا : يبدأ المجتهد بان ينظر أولاً في
الاجماع فان وجده لم يلتفت إلى غيره ، وإن وجد نصاً خالفه اعتقد انه
منسوخ بنص لم يبلغه ، وقال بعضهم : الاجماع نسخه ! والصواب
طريقة السلف .

وذلك لأن الاجماع إذا خالفه نص فلا بد أن يكون مع الاجماع
نص معروف به أن ذلك منسوخ ، فأما ان يكون النص المحكم قد
ضيعة الأمة وحفظت النص للمنسوخ فهذا لا يوجد قط ، وهو نسبة
الأمة إلى حفظ ما نهيت عن اتباعه وإضاعة ما أمرت باتباعه وهي معصومة
عن ذلك ، ومعرفة الاجماع قد تتعذر كثيراً أو غالباً ، فمن ذا الذي

يحيط بأقوال المجتهدين ؟ بخلاف النصوص فإن معرفتها ممكنة متيسرة .

وهم إنما كانوا يقضون بالكتاب أولا لأن السنة لا تنسخ الكتاب فلا يكون في القرآن شيء منسوخ بالسنة . بل إن كان فيه منسوخ كان في القرآن ناسخه فلا يقسم غير القرآن عليه ، ثم إذا لم يجد ذلك طلبه في السنة ولا يكون في السنة شيء منسوخ إلا والسنة نسخته ، لا ينسخ السنة إجماع ولا غيره ؛ ولا تعارض السنة بإجماع وأكثر الفاظ الآثار ، فإن لم يجد فالطالب قد لا يجد مطلوبه في السنة مع أنه فيها وكذلك في القرآن ، فيجوز له إذا لم يجده في القرآن أن يطلبه في السنة ، وإذا كان في السنة لم يكن ما في السنة معارضا لما في القرآن ، وكذلك الإجماع الصحيح لا يعارض كتابا ولا سنة .

تم بحمد الله وعونه وصلواته على خير بريته محمد وآله وسلم .

وقال - رحمه الله - بعد كلامه :

ونحن نذكر « قاعدة جامعة » في هذا الباب لسائر الامة فنقول :

لا بد أن يكون مع الإنسان أصول كلية ترد اليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعقل ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت ؟ والا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات وجهل وظلم في الكلّيات ، فيتولد فساد عظيم .

فنقول : ان الناس قد تكلموا في تصويب المجتهدين وتخطئهم وتأييمهم وعدم تأييمهم في مسائل الفروع والاصول ، ونحن نذكر أصولا جامعة نافعة :

(الاصل الاول)

انه هل يمكن كل واحد أن يعرف بلجهاده الحق في كل مسألة فيها نزاع ؟ وإذا لم يمكنه فاجتهد واستقرخ وسعه فلم يصل إلى الحق ؛ بل قال : ما اعتقد أنه هو الحق في نفس الامر ؛ ولم يكن هو الحق في نفس الأمر : هل

يستحق أن يعاقب أم لا ؟ هذا أصل هذه المسألة .

وللناس في هذا الاصل ثلاثة أقوال ، كل قول عليه طائفة من النظر :

الأول : قول من يقول : ان الله قد نصب على الحق في كل مسألة دليلا يعرف به ، يتمكن كل من اجتهد واستفرغ وسعه ان يعرف الحق ، وكل من لم يعرف الحق في مسألة أصولية أو فروعية فالتما هو لتفريطه فيها يجب عليه ، لا لعجزه . وهذا القول هو للمشهور عن القدسية والمعتزلة ، وهو قول طائفة من أهل الكلام غير هؤلاء ، ثم قال هؤلاء : أما المسائل العلمية فعليها أدلة قطعية تعرف بها ، فكل من لم يعرفها فانه لم يستفرغ وسعه في طلب الحق فيآثم . وأما للمسائل العملية الشرعية فلهم منهيان :

أحدها أنها كالعلمية ، وأنه على كل مسألة دليل قطعي من خالفه فهو آثم ، وهؤلاء الذين يقولون : للصيب واحد في كل مسألة أصلية وفرعية ، وكل من سوى للصيب فهو آثم ؛ لأنه مخطيء والخطأ والالتم عندم متلازمان ، وهذا قول بشر للرئيسي وكثير من المعتزلة البغداديين .

الثاني : ان للمسائل العملية ان كان عليها دليل قطعي فان من خالفه

آثم مخطيء كالعلمية ، وان لم يكن عليها دليل قطعي فليس لله فيها حكم في الباطن ، وحكم الله في حق كل مجتهد ما أداه اجتهاده اليه .

وهؤلاء وافقوا الأولين في ان الخطأ والاثم متلازمان وان كل مخطيء آثم ؛ لكن خالفهم في المسائل الاجتهادية فقالوا : ليس فيها قاطع ، والظن ليس عليه دليل عند هؤلاء ، وانما هو من جنس ميل النفوس الى شيء دون شيء ، فجعلوا الاعتقادات الظنية من جنس الارادات ، وادعوا أنه ليس في نفس الامر حكم مطلوب بالاجتهاد ، والاثم في نفس الأمر أمانة أرجح من أمانة ، وهذا القول قول أبي الهذيل العلاف ومن اتبعه كالجبائي وابنه ، وهو أحد قولي الاشعري وأشهرها ، وهو اختيار القاضي الباقلاني وأبي حامد النزالى ، وأبى بكر ابن العربي ؛ ومن اتبعهم . وقد بسطنا القول في ذلك بسطا كثيراً في غير هذا الموضع .

والمخالفون لهم كابى إسحق الاسفرائينى وغيره من الاشعرية وغيرهم يقولون : هذا القول أوله سفسطة وآخره زندقة ، وهذا قول من يقول : ان كل مجتهد في المسائل الاجتهادية العملية فهو مصيب باطناً وظاهراً ؛ إذ لا يتصور عندهم أن يكون مجتهداً مخطئاً إلا بمعنى أنه خفي عليه بعض الأمور ، وذلك الذي خفي عليه ليس هو حكم الله لا

في حقه ولا في حق أمثاله ، وأما من كان مخطئاً وهو المخطئ في المسائل القطعية فهو آثم عديم .

والقول الثاني في أصل المسألة : أن المجتهد المستدل قد يمكنه ان يعرف الحق وقد يعجز عن ذلك ، لكن إذا عجز عن ذلك فقد يعاقبه الله تعالى وقد لا يعاقبه ؛ فإن له أن يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء بلا سبب أصلاً ؛ بل لمحض المشيئة . وهذا قول الجهمية والاشعرية ؛ وكثير من الفقهاء ؛ واتباع الأئمة الأربعة وغيرهم .

ثم قال هؤلاء : قد علم بالسمع أن كل كافر فهو في النار ، فنحن نعلم ان كل كافر فإن الله سيعذبه ، سواء كان قد اجتهد وعجز عن معرفة دين الإسلام أو لم يجتهد ، وأما المسلمون المختلفون ؛ فإن كان اختلافهم في الفروعيات فأكثرهم يقول : لا عذاب فيها ، وبعضهم يقول : لأن الشارع مفا عن الخطأ فيها ، وعلم ذلك بإجماع السلف على أنه لا إثم على المخطئ فيها ، وبعضهم يقول : لأن الخطأ في الظنيات يمتنع كما تقدم ذكره عن بعض الجهمية والاشعرية .

وأما القطعيات فأكثرهم يؤثم المخطئ فيها ، ويقول : إن السمع قد دل على ذلك . ومنهم من لا يؤثمه . والقول المحكي عن عبيد الله بن الحسن الصبري هذا معناه : أنه كان لا يؤثم المخطئ من المجتهدين من

هذه الامة لا في الأصول ولا في الفروع ، وأنكر جمهور الطائفتين من أهل الكلام والرأى على عيد الله هذا القول ، وأما غير هؤلاء فيقول : هذا قول السلف وأئمة القوي كابي خنيفة والشافعي ؛ والثوري ودلود بن علي ؛ وغيرهم ، لا يؤمنون مجتهداً مخطئاً في المسائل الاصولية ولا في الفروعية ، كما ذكر ذلك عنهم ابن حزم وغيره ؛ ولهذا كان أبو خنيفة والشافعي وغيرها يقبلون شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية ، ويصححون الصلاة خلفهم .

والكافر لا تقبل شهادته على المسلمين ولا يصلى خلفه ، وقالوا : هذا هو القول المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الدين : أنهم لا يكفرون ولا يفسقون ولا يؤمنون أحداً من المجتهدين المخطئين ، لا في مسألة عملية ولا علمية ، قالوا : والفرق بين مسائل الفروع والأصول إنما هو من أقوال أهل البدع من أهل الكلام والمعتزلة ، والجهمية ومن سلك سبيلهم ، وانتقل هذا القول إلى أقوام تكلموا بذلك في أصول الفقه ، ولم يعرفوا حقيقة هذا القول ولا غوره .

قالوا : والفرق بين ذلك في مسائل الأصول والفروع ، كما أنها محدثة في الإسلام لم يدل عليها كتاب ولا سنة ولا إجماع ، بل ولا قالها أحد من السلف والأئمة ، فهي باطلة عقلاً ؛ فإن للمفرقين بين ما جعلوه مسائل

أصول ومسائل فروع لم يفرقوا بينها بفرق صحيح يميز بين النوعين ، بل ذكروا ثلاثة فروق أو أربعة كلها باطلة .

فبينهم من قال : مسائل الأصول هي العلمية الاعتقادية التي يطلب فيها العلم والاعتقاد فقط ؛ ومسائل الفروع هي العملية التي يطلب فيها العمل . قالوا : وهذا فرق باطل ؛ فان للمسائل العملية فيها ما يكفر بإحاده ، مثل : وجوب الصلوات الخمس والزكاة وصوم شهر رمضان ؛ وتحريم الزنا ، والربا ، والظلم ، والفواحش . وفي للمسائل العلمية مالا يأتي المتنازعون فيه ، كتنازع الصحابة : هل رأى محمد ربه ؟ وتنازعهم في بعض النصوص : هل قاله النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ؟ وما أراد بمفناه ؟ وتنازعهم في بعض الكلمات : هل هي من القرآن أم لا ؟ وتنازعهم في بعض معاني القرآن والسنة : هل أراد الله ورسوله كذا وكذا ؟ وتنازع الناس في دقيق الكلام ، كسألة الجوهر الفرد وتمائل الأجسام ؛ وبقاء الاعراض وبحوث ذلك ، فليس في هذا تكفير ولا تفسيق .

قالوا : والمسائل العملية فيها عمل وعلم . فاذا كان الخطأ مغفوراً فيها فالتى فيها علم بلا عمل أولى أن يكون الخطأ فيها مغفوراً .

ومهم من قال : المسائل الأصولية هي ما كان عليها دليل قطعي ؛
والفرعية ما ليس عليها دليل قطعي . قال أولئك : وهذا الفرق خطأ
أيضاً ؛ فإن كثيراً من المسائل العملية عليها أدلة قطعية عند من عرفها
وغيرهم لم يعرفها ، وفيها ما هو قطعي بالإجماع كتحريم المحرمات ووجوب
الواجبات الظاهرة . ثم لو أنكرها الرجل ببطل وتأويل لم يكفر حتى
تقام عليه الحجة ، كما أن جماعة استحلوا شرب الخمر على عهد عمر منهم
قدامة ، ورأوا أنها حلال لهم ؛ ولم تكفرهم الصحابة حتى بينوا لهم
خطأهم فتابوا ورجعوا .

وقد كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم طائفة أكلوا بعد
طلوع الفجر حتى تبين لهم الحيط الأبيض من الحيط الأسود ؛ ولم يؤثمهم
النبي صلى الله عليه وسلم فضلاً عن تكفيرهم ، وخطوهم قطعي . وكذلك
أسامة بن زيد قد قتل الرجل المسلم وكان خطؤه قطعياً ، وكذلك
الذين وجدوا رجلاً في غم له فقال : إني مسلم فقتلوه وأخذوا ماله .
كان خطوهم قطعياً . وكذلك خالد بن الوليد قتل بني جذيمة وأخذ أموالهم ،
كان مخطئاً قطعاً .

وكذلك الذين تيمموا إلى الآباط ، وعمار الذي تمك في التراب
للجناية كما تمك الدابة ، بل والذين أصابتهم جنابة فلم يتيمموا ولم يصلوا
كانوا مخطئين قطعاً . وفي زماننا لو أسلم قوم في بعض الأطراف ولم

يعلموا بوجوب الحج أو لم يعلموا تحريم الحمر لم يحدوا على ذلك ، وكذلك لو نشأوا بمكان جهل .

وقد زنت على عهد عمر امرأة فلما أقرت به قال عثمان : انها لتستهل به استهلال من لا يعلم أنه حرام . فلما تبين للصحابة أنها لا تعرف التحريم لم يحدوها ! واستحلل الزنا خطأ قطعاً .

والرجل إذا حلف على شيء يعتقد كما حلف عليه فتبين بخلافه فهو مخطيء قطعاً ، ولا إثم عليه بانفاق ، وكذلك لا كفارة عليه عند الأكثرين .

ومن اعتقد بقاء الفجر فأكل فهو مخطيء قطعاً إذا تبين له الأكل بعد الفجر ؛ ولا إثم عليه ، وفي القضاء نزاع ، وكذلك من اعتقد غروب الشمس فتبين بخلافه . ومثل هذا كثير .

وقول الله تعالى في القرآن : (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) ، قال الله تعالى : « قد فعلت » ولم يفرق بين الخطأ القطعي في مسألة قطعية أو ظنية . والظني مالا يجزم بأنه خطأ إلا إذا كان خطأ قطعاً ، قالوا : فمن قال : إن المخطيء في مسألة قطعية أو ظنية يأثم فقد خالف الكتاب والسنة والاجماع القديم .

قالوا : وأيضاً فكون المسألة قطعية أو ظنية هو أمر إضافي بحسب حال المعتقدين ليس هو وصفا للقول في نفسه ؛ فان الانسان قد يقطع بأشياء علمها بالضرورة ؛ او بالنقل المعلوم صدقه عنده ، وغيره لا يعرف ذلك لا قطعاً ولا ظناً . وقد يكون الانسان ذكياً قوي الذهن سريع الادراك فيعرف من الحق ويقطع به مالا يتصوره غيره ولا يعرفه لاعلم ولا ظناً .

فالقطة والظن يكون بحسب ما وصل الى الانسان من الأدلة ، وبحسب قدرته على الاستدلال ، والناس يختلفون في هذا وهذا ، فكون المسألة قطعية أو ظنية ليس هو صفة ملازمة للقول للتنازع فيه حتى يقال : كل من خالفه قد خالف القطعي ، بل هو صفة لحال الناظر المستدل للمعتقد ، وهذا مما يختلف فيه الناس ، فلم أن هذا الفرق لا يطرد ولا ينعكس .

ومنهم من فرق بفرق ثالث وقال : للمسائل الأصولية هي المعلومة بالعقل ، فكل مسألة علمية استقل العقل بدركها فهي من مسائل الأصول التي يكفر أو يفسق مخالفتها . والمسائل الفروعية هي المعلومة بالشرع ، قالوا : فالأول كمسائل الصفات والقدر ؛ والثاني كمسائل الشفاعة وخروج أهل الكبائر من النار .

فيقال لهم : ماذا كرموه بالزند أولى ، فان الكفر والفسق أحكام شرعية ليس ذلك من الأحكام التي يستقل بها العقل .

إلى أن قال : وحينئذ فان كان الخطأ في المسائل العقلية التي يقال : إنها أصول الدين ككفر ، فهؤلاء السالكون هذه الطرق الباطلة في العقل للبتدعة في الشرع هم الكفار لا من خالفهم ، وان لم يكن الخطأ فيها ككراً فلا يكفر من خالفهم فيها ، فثبت أنه ليس ككراً في حكم الله ورسوله على التقديرين ، ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة في الدين ، بل يجعلونها من الإيمان الذي لا بد منه ، ويكفرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه ، كفعل الحوارج والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم .

وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفرون من اجتهد فإخفاً ، وإن كان مخالفاً لهم مستحلاً لسمائهم ، كما لم تكفر الصحابة الحوارج مع تكفيرهم لثمان وعلي ومن والاهما واستحل لهما لدماء المسلمين المخالفين لهم .

وكلام هؤلاء للتكلمين في هذه المسائل بالتصويب والتخطئة ، والتأثيم ونفيه ، والتكفير ونفيه ؛ لكونهم بنوا على القولين للتقدمين في قول القدريّة ، الذين يجعلون كل مستدل بقدره على معرفة الحق

فيعذب كل من لم يعرفه ؛ وقول الجهمية الجبرية الذين يقولون :
لا قدرة للعبد على شيء أصلاً ، بل الله يعذب بمحض المشيئة ، فيعذب
من لم يعمل ذنباً قط ، وينعم من كفر وفسق ، وقد وافقهم على ذلك
كثير من المتأخرين .

وهؤلاء يقولون : يجوز أن يعذب الأطفال والحائنين وإن لم يفعلوا
ذنباً قط ، ثم منهم من يجزم بعذاب اطفال الكفار في الآخرة ، ومنهم
من يجوزه ويقول : لا أدري ما يقع ؟ وهؤلاء يجوزون أن يغفر
لأفسق أهل القبلة بلا سبب أصلاً ، ويعذب الرجل الصالح على السيئة
الصغيرة وإن كانت له حسنات أمثال الجبال بلا سبب أصلاً ، بل
بمحض المشيئة .

وأصل الطائفتين أن القادر المختار يرجع أحد المتماثلين على الآخر
بلا مرجح ، إلى آخر ما نقل — رحمه الله —

ثم قال : وبهذا يظهر القول الثالث في هذا الأصل ، وهو : أنه
ليس كل من اجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق ، ولا يستحق
الوعيد إلا من ترك مأموراً أو فعل محظوراً ، وهذا هو قول الفقهاء
والأئمة ، وهو القول المعروف عن سلف الأمة وقول جمهور المسلمين ،
وهذا القول يجمع الصواب من القولين .

فالصواب من القول الأول قول الجهمية الذي وافقوا فيه السلف والجمهور ، وهو أنه ليس كل من طلب واجتهد واستدل يتمكن من معرفة الحق فيه ، بل استطاعة الناس في ذلك متفاوتة .

والقدرية يقولون : ان الله تعالى سوى بين المكلفين في القدرة ولم يخص المؤمنين بما فضلهم به على الكفار حتى آمنوا ، ولا خص المطيعين بما فضلهم به على العصاة حتى أطاعوا . وهذا من أقوال القدرية والمعتزلة وغيرهم التي خالفوا بها الكتاب والسنة واجماع السلف والعقل الصريح كما بسط في موضعه .

ولهذا قالوا : إن كل مستدل فمه قدرة تامة يتوصل بها إلى معرفة الحق ، ومعلوم ان الناس إذا اشتبهت عليهم القبلة في السفر فكلمهم مأمورون بالاجتهاد والاستدلال على جهة القبلة ، ثم بعضهم يتمكن من معرفة جهتها ، وبعضهم يعجز عن ذلك فيغلط ، فيظن في بعض الجهات أنها جهتها ولا يكون مصيئاً في ذلك ، لكن هو مطيع لله ولا إثم عليه في صلاته إليها ؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها ، فعجزم عن العلم بها كمعجزة عن التوجه إليها ، كاللقيد والحائف ؛ والمحبوس والمريض الذي لا يمكنه التوجه إليها .

ولهذا كان الصواب في الأصل الثاني قول من يقول : إن الله

لا يعذب في الآخرة إلا من عصاه بترك للأمر أو فعل المحذور .
للمعتزلة في هذا وافقوا الجماعة ، بخلاف الجهمية ومن اتبعهم من
الأشعرية وغيرهم ؛ فاتهم قالوا : بل يعذب من لا ذنب له أو نحو ذلك .

ثم هؤلاء يحتجون على المعتزلة في نفي الإيجاب والتحرير العقلي
بقوله تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبث رسولا) ، وهو حجة
عليهم أيضاً في نفي العذاب مطلقاً إلا بعد ارسال الرسل ، وم يجوزون
التعذيب قبل ارسال الرسل . فأولئك يقولون : يعذب من لم يبث
إليه رسولا لأنه فعل القبائح العقلية . وهؤلاء يقولون : بل يعذب من
لم يفعل قبيحاً قط كالأطفال . وهذا مخالف للكتاب والسنة والعقل
أيضاً ، قال تعالى : (وما كنا معذبين حتى نبث رسولا) ، وقال
تعالى عن أهل النار : (كلما القي فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم
نذير ؟ قالوا : بلى ! قد جاءنا نذير فكذبنا وقلنا : ما نزل الله من
شيء إن أئتم الا في ضلال كبير) ، فقد اخبر سبحانه وتعالى بصيغة
العموم أنه كلما القي فيها فوج سألهم الخزنة : هل جاءهم نذير ؟ فيعترفون
بأنهم قد جاءهم نذير ، فلم يبق فوج يدخل النار الا وقد جاءهم نذير ،
فن لم يأتهم نذير لم يدخل النار .

وقال : (ذلك ان لم يكن ربك مهلك القرى بظلم وأهلها غافلون)
أي : هذا بهذا السبب ، فلم أنه لا يعذب من كان غافلاً ما لم يأتهم

نذير ، وحل أيضاً على أن ذلك ظلم تنزه سبحانه عنه .

وأيضاً فإن الله تعالى قد أخبر في غير موضع أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها ، كقوله : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ، وقوله تعالى : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لا تكلف نفساً إلا وسعها) وقوله : (لا تكلف نفس إلا وسعها) ، وقوله : (لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها)

وامر ببقواه بقدر الاستطاعة فقال : (فأتقوا الله ما استطعتم) ، وقد دعاه المؤمنون بقولهم : (ربنا ! ولا تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ! ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به) ، فقال : « قد فعلت » .

فدلت هذه النصوص على أنه لا يكلف نفساً ما تعجز عنه ، خلافاً للجهمية المجبرة ، ودلت على أنه لا يؤاخذ المخطيء والناسي خلافاً للقدرية والمعتزلة .

وهذا فصل الخطاب في هذا الباب . فالجتهد للاستدلال من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفت وغير ذلك : إذا اجتهد واستدل فأتق الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه ، وهو مطيع لله مستحق

للتواب إذا اتقاه ما استطاع ، ولا يعاقبه الله ألبتة خلافاً للجهمية المخبرة
وهو مصيب ؛ بمعنى : أنه مطيع لله ، لكن قد يعلم الحق في نفس
الأمر وقد لا يعلمه ، خلافاً للقدرية والمعتزلة في قولهم : كل من
استفرغ وسعه علم الحق ، فإن هذا باطل كما تقدم ، بل كل من استفرغ
وسعه استحق الثواب .

وكذلك الكفار : من بلغه دعوة النبي صلى الله عليه وسلم في دار
الكفر ، وعلم أنه رسول الله فأمن به وآمن بما أُنزل عليه ؛ واتقى
الله ما استطاع كما فعل النجاشي وغيره ، ولم تمكنه الهجرة إلى دار
الاسلام ولا التزام جميع شرائع الاسلام ؛ لكونه ممنوعاً من الهجرة
وممنوعاً من إظهار دينه ، وليس عنده من يعلمه جميع شرائع الاسلام :
فهذا مؤمن من أهل الجنة . كما كان مؤمن آل فرعون مع قوم فرعون .
وكما كانت امرأة فرعون ، بل وكما كان يوسف الصديق عليه السلام
مع أهل مصر ؛ فأنهم كانوا كافرين ولم يتمكنوا أن يفعل معهم كل ما
يعرفه من دين الاسلام ؛ فأنه دعاهم إلى التوحيد والإيمان فلم يجيبوه ،
قال تعالى عن مؤمن آل فرعون : (ولقد جاءكم يوسف من قبل
بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به ، حتى إذا هلك قلتم : لن يبعث
الله من بعده رسولا) .

وكذلك النجاشي هو وإن كان ملك النصارى فلم يطمعه قومه في

الدخول في الاسلام ، بل إنما دخل معه نفر منهم ؛ ولهذا لما مات لم يكن هناك احد يصلي عليه ، فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة خرج للمسلمين الى المصلى فصفهم صفوفاً وصلى عليه ، وأخبرهم بموته يوم مات وقال : « إن أخاً لكم صالحاً من أهل الحبشة مات » وكثير من شرائع الاسلام او أكثرها لم يكن دخل فيها لجزءه عن ذلك ، فلم يهاجر ولم يجاهد ولا حج البيت ، بل قد روي أنه لم يصل الصلوات الخمس ولا يصوم شهر رمضان ، ولا يؤدي الزكاة الشرعية ؛ لأن ذلك كان يظهر عند قومه فينكرونه عليه وهو لا يمكنه مخا لفتهم . ونحن نعلم قطعاً أنه لم يكن يمكنه ان يحكم بينهم بحكم القرآن ، والله قد فرض على نبيه بالمدينة أنه إذا جاءه أهل الكتاب لم يحكم بينهم إلا بما أنزل الله إليه ، وحذره ان يقتوه عن بعض ما أنزل الله إليه .

وهذا مثل الحكم في الزنا للمحصن بحمد الرجم ، وفي الديات بالعدل ؛ والتسوية في النماء بين الشريف والوضيع ، النفس بالنفس والعين بالعين ، وغير ذلك .

والنجاشي ما كان يمكنه أن يحكم بحكم القرآن ؛ فان قومه لا يقرونه على ذلك ، وكثيراً ما يتولى الرجل بين المسلمين والتتار قاضياً بل وإماماً ، وفي نفسه أمور من العدل يريد أن يعمل بها فلا يمكنه ذلك ، بل هناك من ينتمه ذلك ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ،

وعمر بن عبد العزيز عودي وأوذني على بعض ما أقامه من العدل .
وقيل : إنه سم على ذلك . فالتجاشي وأمثاله سعداء في الجنة وإن
كانوا لم يلتزموا من شرائع الاسلام مالا يقدرّون على الترامه ، بل
كانوا يحكمون بالأحكام التي يمكنهم الحكم بها .

ولهذا جعل الله هؤلاء من أهل الكتاب ، قال الله تعالى : (وإن
من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم خاشعين
لله لا يشترّون بآيات الله ثمناً قليلاً ، أولئك لهم أجرهم عند ربهم إن
الله سريع الحساب) ، وهذه الآية قد قال طائفة من السلف : إنها
نزلت في التجاشي ، ويروى هذا عن جابر وابن عباس وأنس . ومنهم
من قال : فيه وفي أصحابه ، كما قال الحسن وقتادة . وهذا مراد
الصحابة ولكن هو للطاع ، فإن لفظ الآية لفظ الجمع لم يرد
بها واحد .

ومن عطاء قال : نزلت في أربعين من أهل نجران وثلاثين من
الجبشة وثمانية من الروم ، وكانوا على دين عيسى فأمنوا بمحمد صلى
الله عليه وسلم ، ولم يذكر هؤلاء من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم
بالمدينة ، مثل : عبد الله بن سلام وغيره ممن كان يهودياً ، وسلمان
الفارسي وغيره ممن كان نصرانياً ، الا هؤلاء صاروا من المؤمنين فلا
يقال فيهم : (وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم

وما أُنزل إليهم) ، ولا يقول أحد : إن اليهود والنصارى بعد إسلامهم
وهجرتهم ودخلهم في جملة المسلمين المهاجرين المجاهدين يقال : أنهم من
أهل الكتاب ، أي من جملتهم وقد آمنوا بالرسول ، كما قال تعالى في
القتول خطأ : (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق) إلى قوله :
(عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة) ، فهو من العدو
ولكن هو كان قد آمن وما أمكنه الهجرة وإظهار الإيمان والتزام شرائعه ،
فسماه مؤمناً لأنه فعل من الإيمان ما يقدر عليه .

وهذا كما أنه قد كان بمكة جماعة من المؤمنين يستخفون بإيمانهم
وم عاجزون عن الهجرة ، قال تعالى : (إن الذين توفاهم الملائكة ظملي
أنفسهم قالوا : فيم كنتم ؟ قالوا : كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا :
ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها ؟ فأولئك مأواهم جهنم وساءت
مصيرا ، إلا للمستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة
ولا يهتدون سبيلا ، فأولئك عسى الله أن يعفو عنهم وكان الله عفواً
غفورا) فمُنر سبحانه للمستضعف العاجز عن الهجرة . وقال تعالى :
(وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله ؟ وللمستضعفين من الرجال والنساء
والولدان الذين يقولون : ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها
واجعل لنا من لدنك ولياً واجعل لنا من لدنك نصيراً) ، فأولئك
كانوا عاجزين عن إقامة دينهم فقد سقط عنهم ما عجزوا عنه ، فإذا

كان هذا فيمن كان مشركاً وآمن : فما الظن بمن كان من أهل الكتاب وآمن ؟

وقوله : (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن) قيل : هو الذي يكون عليه لبس أهل الحرب ، مثل ان يكون في صفهم فيعذر القاتل لأنه مأمور بقتاله ، فتسقط عنه الية وتجب الكفارة ، وهو قول الشافعي وأحمد في أحد القولين ، وقيل : بل هو من أسلم ولم يهاجر . كما بقوله أبو حنيفة ، لكن هذا قد أوجب فيه الكفارة . وقيل اذا كان من أهل الحرب لم يكن له وارث فلا يعطى أهل الحرب دينه ، بل تجب الكفارة فقط . وسواء عرف أنه مؤمن وقتل خطأ أو ظن أنه كافر ، وهذا ظاهر الآية .

وقد قال بعض المفسرين : ان هذه الآية نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه كما نقل عن ابن جريج ومقاتل وابن زيد ، يعني : قوله : (وان من أهل الكتاب) ، وبعضهم قال : انها في مؤمني أهل الكتاب . فهو كالقول الأول ، وإن أراد العموم فهو لالثاني . وهذا قول مجاهد ، ورواه أبو صالح عن ابن عباس .

وقول من أدخل فيها ابن سلام وأمثاله ضعيف : فان هؤلاء من المؤمنين ظاهراً وباطناً من كل وجه ، لا يجوز ان يقال فيهم : (وان

من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل إليكم وما أنزل إليهم خاشعين
لله لا يشترون بآيات الله تمناً قليلاً ، أولئك لهم أجرهم عند ربهم ان
الله سريع الحساب) .

أما أولاً : فان ابن سلام أسلم في أول ما قدم النبي صلى الله عليه
وسلم للدينة ، وقال : فلما رأيت وجهه عرفت أن وجهه ليس بوجه
كذاب . وسورة آل عمران إنما نزل ذكر أهل الكتاب فيها لما قدم وفد
نجران سنة تسع أو عشر .

وثانياً : أن ابن سلام وأمثاله هو واحد من جملة الصحابة والمؤمنين
وهو من أفضلهم ، وكذلك سلمان الفارسي ، فلا يقال فيه : إنه من
أهل الكتاب . وهؤلاء لهم أجر مثل أجر سائر المؤمنين بل يؤتون
أجرهم مرتين ، وهم ملتزمون بجميع شرائع الاسلام ، فأجرهم أعظم من
أن يقال فيه : (أولئك لهم أجرهم عند ربهم) .

وأيضاً فان أمر هؤلاء كان ظاهراً معروفاً ولم يكن أحد يشك
فيهم ، فأبي فائدة في الاخبار بهم ؟ وما هذا الا كما يقال : الاسلام
دخل فيه من كان مشركاً أو كان كفاً ، وهذا معلوم لكل أحد .
دين لم يعرف قبل محمد صلى الله عليه وسلم ، فكل من دخل فيه
كان قبل ذلك إما مشركاً وإما من أهل الكتاب ، إما كفاً وإما

أَمْياً . فأَيُّ قائِمةٍ في الأخبار بهذا ؟ بخلاف أمر النجاشي وأصحابه
ممن كانوا متظاهرين بكثير مما عليه الصاري ؛ فإن أمرهم قد يشبهه .

ولهذا ذكروا في سبب نزول هذه الآية : انه لما مات النجاشي
صلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال قائل : تصلى على هذا العليج
النصراني وهو في أرضه ؟ فنزلت هذه الآية ، هذا منقول عن جابر
وأُنس بن مالك وابن عباس . وممن من الصحابة الذين باشروا الصلاة
على النجاشي ، وهذا بخلاف ابن سلام وسلمان الفارسي ؛ فإنه إذا صلى على
واحد من هؤلاء لم ينكر ذلك أحد .

وهذا مما يبين ان المظهرين للإسلام فيهم منافق لا يصلى عليه . كما
نزل في حق ابن أبي وأمثاله . وان من هو في أرض الكفر يكون مؤمناً
يصلى عليه كالنجاشي .

وبشبه هذه الآية انه لما ذكر تعالى اهل الكتاب فقال : (ولو
آمن اهل الكتاب لكان خيراً لهم ، منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون
لن يضرركم الا أذى وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون .
ضربت عليهم الذلة أينما ثقفوا الا بحبل من الله وحبل من الناس وباءوا
بغضب من الله ، وضربت عليهم المسكنة ، ذلك بأنهم كانوا يكفرون
بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حق ، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ،

ليسوا سواء من اهل الكتاب امة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون ، يؤمنون بالله واليوم الآخر ، ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويسارعون في الخيرات ، وأولئك من الصالحين) ، وهذه الآية قيل : انها نزلت في عبد الله بن سلام وأصحابه . وقيل : ان قوله (منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون) . هو عبد الله بن سلام وأصحابه .

وهذا والله اعلم من نخط النبي قبله : فان هؤلاء ما بقوا من اهل الكتاب ، وإنما المقصود من هو منهم في الظاهر وهو مؤمن : لكن لا يقدر على ما يقدر عليه المؤمنون المهاجرون المجاهدون ، كمؤمن آل فرعون هو من آل فرعون وهو مؤمن : ولهذا قال تعالى : (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه : اتقوا رجلا ان يقول : ربي الله وقد جاءكم بالبينات من ربكم ؟) فهو من آل فرعون وهو مؤمن .

وكذلك هؤلاء منهم المؤمنون : ولهذا قال : (وأكثرهم الفاسقون وقد قال قبل هذا : (ولو آمن اهل الكتاب لكان خيراً لهم ، منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون) ، ثم قال : (ان يضروكم الا أذى) ، وهذا عائد إليهم جميعهم لا الى أكثرهم : ولهذا قال : (وان يقاتلوك يولوك الأديار ثم لا ينصرون) ، وقد يقاتلون وفيهم مؤمن يكتم إيمانه يشهد القتال معهم ولا يمكنه الهجرة ، وهو مكره على القتال ، ويبعث

يوم القيامة على نيته ، كما في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « يغزو جيش هذا البيت ، فيبناهم بيداء من الأرض إذ خسف بهم ، فقيل : يا رسول الله ! وفيهم للمكره » قال : يعيشون على نياتهم وهذا في ظاهر الأمر وان قتل وحكم عليه بما يحكم على الكفار فالله يعيشه على نيته ، كما ان المنافقين منا يحكم لهم في الظاهر بحكم الاسلام ويعيشون على نياتهم .

والجزاء يوم القيامة على ما في القلوب لا على مجرد الظواهر ؛ ولهذا روي ان العباس قال : يا رسول الله ! كنت مكرها . قال : « أما ظاهرك فكان علينا ، ولما سررتك فإلى الله » .

وبالمجمل لا خلاف بين المسلمين ان من كان في دار الكفر وقد آمن وهو عاجز عن الهجرة لا يجب عليه من الشرائع ما يعجز عنها بل الوجوب بحسب الامكان ، وكذلك ما لم يعلم حكمه ، فلو لم يعلم ان الصلاة واجبة عليه وبقي مدة لم يصل لم يجب عليه القضاء في الظاهر قولي العلماء ، وهذا مذهب ابي خنيفة واهل الظاهر ، وهو احد الوجهين في مذهب احمد .

وكذلك سائر الواجبات من صوم شهر رمضان وأداء الزكاة وغير ذلك . ولو لم يعلم تحريم الخمر فشرعها لم يحد باتفاق المسلمين ، وإنما

اختلفوا في قضاء الصلوات . وكذلك لو عامل بما يستحله من ربا او ميسر ثم تبين له تحريم ذلك بعد القبض : هل يفسخ العقد ام لا ؟ كما لا نفسخه لو فعل ذلك قبل الاسلام . وكذلك لو تزوج نكاحا يعتد صحته على عاداتهم ، ثم لما بلغته شرائع الاسلام رأى انه قد أخل ببعض شروطه ، كما لو تزوج في عدة وقد انقضت ، فهل يكون هذا فاسداً او يقر عليه ؟ كما لو عقده قبل الاسلام ثم أسلم .

واصل هذا كله ان الشرائع هل تنزم من لم يعلمها ام لا تنزم احداً الا بعد العلم ؟ او يفرق بين الشرائع الناسخة والمبتدأة ؟ هذا فيه ثلاثة اقوال ، هي ثلاثة اوجه في مذهب احمد ، ذكر القاضي ابو يعلى الوجهين المطلقين في كتاب له ، وذكر هو وغيره الوجه للفرق في اصول الفقه ، وهو : ان النسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه الناسخ . وأخرج ابو الخطاب وجهاً في ثبوته .

ومن هذا الباب من ترك الطهارة الواجبة ولم يكن علم بوجوبها ، او صلى في الموضع الذي قبل علمه بالهي : هل يعيد الصلاة ؟ فيه روايتان منصوصتان عن احمد .

والصواب في هذا الباب كله : ان الحكم لا يثبت الا مع التمكن من العلم ، وانه لا يقضى ما لم يعلم وجوبه ، فقد ثبت في الصحيح ان

من الصحابة من أكل بعد طلوع الفجر في رمضان حتى تبين له الحيط الأبيض من الحيط الأسود ، ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء ومنهم من كان يمكث جنباً مدة لا يبلى ، ولم يكن يعلم جواز الصلاة بالثيم كأبي ذر وعمر بن الخطاب وعمار لما اجنب ، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم احداً منهم بالقضاء ، ولا شك ان خلقا من المسلمين بمكة والبادي صاروا يصلون الى بيت المقدس حتى بلغهم النسخ ولم يؤمروا بالاعادة . ومثل هذا كثير .

وهذا يطابق الأصل الذي عليه السلف والجمهور : أن الله لا يكلف نفساً الا وسعها . فالوجوب مشروط بالقدره ، والعقوبة لا تكون الا على ترك مأمور او فعل محظور بعد قيام الحجة . وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

وقال شيخ الاسلام قدس الله روحه

فصل

قول الناس : العلوم الشرعية والعقلية قد يكون بينهما عموم وخصوص وقد يكون احدهما قسيم الآخر . ويكون الصواب في مواضع ان يقال : السمية والعقلية ، وذلك ان قولنا : العلوم الشرعية قد يراد به ما أمر به الشارع ، وقد يراد به ما اخبر به الشارع ، وقد يراد به ما شرع ان يعلم ، وقد يراد به ما علمه الشارع .

فالأول : هو العلم المشروع — كما يقال : العمل المشروع — وهو الواجب او المستحب وربما دخل فيه للباح بالشرع .

والثاني : هو العلم للمستفاد من الشارع ، وهو ما علمه الرسول لأمره بما بعث به من الايمان والقرآن والكتاب والحكمة ، وهو ما دل عليه الكتاب والسنة او الاجماع ، او توابع ذلك .

فالأول : اضافة له بحسب حكمه في الشرع ، والثاني : اضافة الى

طريقه ودليله ، فقولنا في الأول : علم شرعي كما يقال : عمل شرعي ، والثاني : كما يقال : علم عقلي وسمعي ، الأول نظر فيه من جهة المدح والنم ، والثواب والعقاب ، والأمر والنهي ، وهو خطاب التكليف . والثاني نظر فيه من جهة طريقه ودليله ، وصحته وفساده ، ومطابقته ومخالفته ، وهو من جهة خطاب الأخبار .

ثم كل من القسمين على قسمين : فانه إذا عرف ان الشرعي : إما أن يكون ما أخبر به ؛ وإما أن يكون ما أمر به . فما أخبر به : إما أن يبين له دليلاً عقلياً أو لا يذكر . وما أمر به : إما أن يكون مقصوداً للشارع ؛ أو لازماً لمقصود الشارع ، وهو ما لا يتم مقصوده الواجب أو المستحب الا به . فهذه أربعة أقسام .

وان شئت أن تقسم للأمور به إلى ما يعرف بالعقل فقط ، وإلى ما يعرف بالشرع أيضاً ، فيكون شرعياً خبراً وأمرأ ؛ فان ما علم بالشرع لا يخلو : إما أن يراد به إخبار الشارع أو دلالة الشارع ، فإذا عني به ما دل عليه الشارع مثل دلالاته على آيات الربوبية ودلالة الرسالة ونحو ذلك ؛ فانه يجتمع في هذا ان يكون شرعياً عقلياً ؛ فان الشارع لما نبه العقول على الآيات والبراهين والعبر احدثت العقول ، فعلمت ما هداها إليه الشارع .

واعلم ان عامة مسائل أصول الدين الكبار ؛ مثل الاقرار بوجود الخالق ووحدانيته ، وعلمه وقدرته ، ومشيتة وعظمته ، والاعتراف بالثواب ورسالة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ وغير ذلك مما يعلم بالعقل : قد دل الشارع على أدلته العقلية . وهذه الأصول التي يسميها أهل الكلام العقليات وهي ما تعلم بالعقل ، فإنها تعلم بالشرع ، لا أعني بمجرد أخباره ، فإن ذلك لا يفيد العلم إلا بعد العلم بصدق الخبر ، فالعلم بها من هذا النوجه موقوف على ما يعلم بالعقل من الاقرار بالربوبية وبالرسالة ، وإنما أعني بدلالته وهدأته ، كما أن ما يتعلمه المتعلمون ببيان المعلمين وتصنيف المصنفين إنما هو لما ينووه للعقول من الأدلة .

فهذا موضع يجب التنظن له ؛ فإن كثيراً من الغالطين من متكلم ومحدث ومتفقه وعلمي وغيرهم : يظن ان العلم المستفاد من الشرع إنما هو مجرد اخباره تصديقاً له فقط ؛ وليس كذلك ؛ بل يستفاد منه بالدلالة والتنبيه والارشاد جميع ما يمكن ذلك فيه من علم الدين .

والقسم الثاني من الشرعى : ما يعلم باخبار الشارع . فهذا لا يخلو إما أن يمكن علمه بالعقل أيضاً ؛ أولاً يمكن ؛ فإن لم يمكن فهذا يعلم بمجرد اخبار الشارع ، وان امكن علمه بالعقل فهل يوجد مثل هذا ؟ وهو أن يكون أمر أخبر الشارع به وعلمه ممكن بالعقل أيضاً ، ولم يدل الشارع على دليل له عقلي ، فهذا ممكن ولا نقص اذا وقع مثل

هذا في الشريعة : فانه اذا عرف صدق المبلغ جاز ان يعلم بخبره كل ما يحتاج اليه ، ولا ريب ان كثيراً من الناس لا ينالون علم ذلك الا من جهة خبر الشارع ، وقد أحسنوا في ذلك حيث آمنوا به ؛ لكن هل ذلك واقع مطلقاً ؟ .

وقد ذهب خلائق من المتفلسفة والمتكلمة والمتنفةة والمنصوفة والعامه وغير ذلك إلى وقوع ذلك ، وهو ان فيما أخبر به الشارع أمور قد تعلم بالعقل أيضاً وان كان الشارع لم يذكر دلالة العقلية .

وهذا فيه نظر : فان من تأمل وجوه دلالة الكتاب والسنة وما فيها من جلي وخفي وظاهر وباطن قد يقول : ان الشارع نبه في كل ما يمكن علمه بالعقل على دلالة عقلية ، كما قد حصل الاتفاق على أن ذلك واقع في مسائل أصول الدين الكبار ، وفي هذا نظر .

فصارت العلوم بهذا الاعتبار : اما أن تعلم بالشرع فقط ، وهو ما يعلم بمجرد اخبار الشرع مما لا يهتدي العقل اليه بحال ، لكن هذه العلوم قد تعلم بخبر آخر غير خبر شارعنا محمد صلى الله عليه وسلم . واما ان تعلم بالعقل فقط ؛ كمرويات الطب والحساب والصناعات . واما ان تعلم بهما ، فاما ان يكون الشارع قد هدى الى دلالتها كما أخبر بها أم لا ، فان كان الأول فهي عقليات الشرعية ؛ أو عقلي

الشارع ؛ او ما شرع عقله ؛ او العقل للمشروع . واما ان يكون قد أخبر بها فقط فهذه عقلية من غير الشارع . فيجب التفتن .

لكن العقلي قد يعقل من الشارع وهو عامة أصول الدين ، وقد يعقل من غيره ولم يعقل منه ، فهذا في وجوده نظر .

وهذا التحرير يبين لك أن عامة المتفلسفة وجمهور المتكلمة جاهلة بمقدار العلوم الشرعية ودلالة الشارع عليها ، ويوهمهم علو العقلية عليها ، فان جهلهم ابتى على مقدمتين جاهليتين :

إحداها : ان الشرعية ما أخبر الشارع بها .

والثانية : أن ما يستفاد بخبره فرع للعقلية التي هي الأصول ، فلزم من ذلك تشريف العقلية على الشرعية .

وكلا للمقدمتين باطلة ؛ فان الشرعيات : ما أخبر الشارع بها وما دل الشارع عليها . وما دل الشارع عليه بتنظيم جميع ما يحتاج إلى علمه بالعقل وجميع الأدلة والبراهين وأصول الدين ومسائل العقائد ، بل قد تبرت عامة ما يذكره المتفلسفة والمتكلمة والدلائل العقلية فوجدت دلائل الكتاب والسنة تأتي بخلاصته الصافية عن الكدر ، وتأتي بأشياء

لم يهتدوا لها ، وتحذف ما وقع منهم من الشبهات والأباطيل مع كثرتها واضطرابها ، وقد بينت تفصيل هذه الجملة في مواضع .

وأما إذا أريد بالشرعية ما شرع علمه ؛ فهذا يدخل فيه كل علم مستحب أو واجب ، وقد يدخل فيه المباح ، وأصول الدين على هذا من العلوم الشرعية أيضاً ، وما علم بالعقل وحده فهو من الشرعية أيضاً ؛ إذا كان علمه مأموراً به في الشرع .

وعلى هذا فتكون الشرعية قسمين : عقلية وسمعية . وتجعل السمعية هنا بدل الشرعية في الطريقة الأولى ، وقد تبين بهذا أن كل علم عقلي أمر الشرع به أو دل الشرع عليه فهو شرعي أيضاً ، أما باعتبار الأمر أو الدلالة أو باعتبارها جميعاً .

ويتبين بهذا التحرير أن ما خرج من العلوم العقلية عن مسمى الشرعية وهو ما لم يأمر به الشارع ولم يدل عليه فهو يجري مجرى الصناعات ، كالفلاحة والبناء والنساجة ، وهذا لا يكون إلا في العلوم المفصلة المرجوحة ، ويتبين أن مسمى الشرعية أشرف وأوسع ، وأن بين العقلية والشرعية عمومًا وخصوصًا ، ليس أحدهما قسم الآخر وإنما السمي قسم العقلي ، وأنه يجتمع في العلم أن يكون عقليًا وهو شرعي بالاعتبارات الثلاثة : إخباره به ؛ أمره به ؛ دلالة عليه . فتدبر أن النسبة

إلى الشرع بهذه الوجوه الثلاثة .

ثم ما أمر به الشارع من العلم : إما أن يكون أمره به يعود او لزوما من جهة ما لا يتأتى للمشروع إلا به .

وكذلك الحكم الشرعي يريد به المعتزلة ما أخبر به الشارع فقط . ويريد به الأشعرية ما أثبتته الشارع . وقد وافق كل فريق قوم من أصحابنا وغيرهم ، والصواب ان الحكم الشرعي يكون نارة ما أخبر به ؛ ويكون نارة ما أثبتته ، ونارة يجتمع الأمران . والله أعلم .

وقال ينبغي الاسلام

فصل

جامع نافع

الأسماء التي خلق الله بها الأحكام في الكتاب والسنة : منها ما يعرف حده ومسماه بالشرع ، فقد بينه الله ورسوله : كاسم الصلاة والزكاة والصيام والحج ؛ والايمان والاسلام ؛ والكفر والنفاق . ومنه ما يعرف حده باللغة ؛ كالشمس والقمر ؛ والسماء والأرض ؛ والبر والبحر ومنه ما يرجع حده الى عادة الناس وعرفهم فيتنوع بحسب عاداتهم ؛ كاسم البيع والنكاح والقبض والدرم والدينار ؛ ونحو ذلك من الاسماء التي لم يحددها الشارع بمحد ؛ ولا لها حد واحد يشترك فيه جميع أهل اللغة ، بل يختلف قدره وصفته باختلاف عادات الناس .

فما كان من النوع الأول فقد بينه الله ورسوله ، وما كان من الثاني والثالث فالصحابه والتابعون والمحاطبون بالكتاب والسنة قد عرفوا المراد به ؛ لمعرفتهم بمسماه المحدود في اللغة أو المطلق في عرف الناس

وعاداتهم من غير حد شرعى ولا لغوي ، وبهذا يحصل التفقه فى الكتاب والسنة .

والاسم اذا بين النبي صلى الله عليه وسلم حد مسماء لم يلزم أن يكون قد نقله عن اللغة أو زاد فيه ، بل المقصود أنه عرف مراده بتعريفه هو صلى الله عليه وسلم كيف ما كان الأمر ؛ فان هذا هو المقصود ، وهذا كاسم الحمر ؛ فانه قد بين أن كل مسكر خمر فعرف المراد بالقرآن ، وسواء كانت العرب قبل ذلك تطلق لفظ الحمر على كل مسكر أو تخص به عصير العنب ؛ لا يحتاج الى ذلك ؛ اذ المطلوب معرفة ما أراد الله ورسوله بهذا الاسم ، وهذا قد عرف ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبأن الحمر في لغة المخاطبين بالقرآن كانت تناول نبيذ التمر وغيره ، ولم يكن عندهم بالبلدنة خمر غيرها ، وإذا كان الامر كذلك فما أطلقه الله من الأسماء وعلق به الأحكام من الأمر والنهي والتحليل والتحريم لم يكن لأحد أن يقيد الا بدلالة من الله ورسوله .

فمن ذلك اسم الماء مطلق فى الكتاب والسنة ، ولم يقسمه النبي صلى الله عليه وسلم الى قسمين : طهور وغير طهور ، فهذا التقسيم مخالف للكتاب والسنة ، وإنما قال الله : (فلم تجدوا ماء) ، وقد بسطنا هذا فى غير هذا الموضع ، وبيننا ان كل ما وقع عليه اسم الماء فهو طاهر طهور ، سواء كان مستعملا فى طهر واجب او مستحب

او غير مستحب ؛ وسواء وقعت فيه نجاسة او لم تقع اذا عرف انها قد استحالت فيه واستهلكت ، واما ان ظهر أثرها فيه فانه يحرم استعماله لأنه استعمال للمحرم .

فصل

ومن ذلك اسم الحيض ، علق الله به أحكاماً متعددة في الكتاب والسنة ، ولم يقدر لأقله ولا أكثره ، ولا الطهر بين الحيضتين مع عموم بلوى الأمة بذلك ، واحتياجهم إليه ، واللغة لا تفرق بين قدر وقدر ، فمن قدر في ذلك حداً فقد خالف الكتاب والسنة ، والعلماء منهم من يحد أكثره وأقله ، ثم يختلفون في التحديد . ومنهم من يحد أكثره دون أقله ، والقول الثالث أصح : أنه لا حد لا لأقله ولا لأكثره ، بل ما رأته المرأة عادة مستمرة فهو حيض ؛ وإن قدر انه أقل من يوم استمر بها على ذلك فهو حيض . وإن قدر ان أكثره سبعة عشر استمر بها على ذلك فهو حيض . وأما اذا استمر الدم بها دائماً فهذا قد علم أنه ليس بحيض ، لأنه قد علم من الشرع واللغة ان المرأة تارة تكون طاهراً وتارة تكون حائضاً ، ولطهرها أحكام ، ولحيضها أحكام .

والعادة الغالبة انها تحيض ربيع الزمان ستة او سبعة ، والى ذلك رد النبي صلى الله عليه وسلم للمستحاضة التي ليس لها عادة ولا تميز ، والطهر بين الحيضتين لا حد لأكثره باتفاقهم ؛ إذ من النسوة من لا تحيض بحال ، وهذه اذا تباعد ما بين اقرائها فهل يعتد بثلاث حيض او تكون كالمرئاة تحيض سنة ؟ فيه قولان للفقهاء . وكذلك أقله على الصحيح لا حد له ، بل قد تحيض المرأة في الشهر ثلاث حيض ، وان قدر انها حاضت ثلاث حيض في اقل من ذلك أمكن ، لكن اذا ادعت انقضاء عدتها فيما يخالف العادة المعروفة فلا بد ان يشهد لها بظانة من أهلها ، كما روى عن علي رضي الله عنه فيمن ادعت ثلاث حيض في شهر .

والأصل في كل ما يخرج من الرحم انه حيض حتى يقوم دليل على انه استحاضة ؛ لأن ذلك هو الدم الاصلي الجلي وهو دم ترخيه الرحم ودم الفساد دم عرق ينفجر ؛ وذلك كالمرض والأصل الصحة لا المرض . فتى رأت المرأة الدم جار من رحها فهو حيض تترك لأجله الصلاة . ومن قال : انها تغسل عقيب يوم وليلة فهو قول مخالف للعلوم من السنة واجماع السلف ؛ فانا نعلم ان النساء كن يحضن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل امرأة تكون في اول أسرها مبتدأة قد ابتدأها الحيض ، ومع هذا فلم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم واحدة منهن بالاغتسال عقب يوم وليلة . ولو كان ذلك منقولاً
لكان ذلك حداً لاقل الحيض ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يجد
أقل الحيض باتفاق أهل الحديث . وللمروى في ذلك ثلاث . وهي
أحاديث مكنوبة عليه باتفاق أهل العلم بحديثه ، وهذا قول جماهير
العلماء ، وهو أحد القولين في مذهب أحمد .

وكذلك المرأة المتقيلة إذا تغيرت عاداتها بزيادة أو نقص أو
انتقال فذلك حيض . حتى يعلم أنه استحاضة باستمرار الدم ؛
فإنها كالمتبذاة .

والاستحاضة ترد إلى عاداتها ثم إلى تمييزها ، ثم إلى غالب عادات
النساء ، كما جاء في كل واحدة من هؤلاء سنة من النبي صلى الله عليه
وسلم ، وقد أخذ الإمام أحمد بالسنة الثلاث . ومن العلماء من أخذ
بمحدثين ؛ ومنهم من لم يأخذ إلا بمحدث بحسب ما بلغه وما أدى إليه
اجتهاده ، رضي الله عنهم أجمعين .

والحامل إذا رأت الدم على الوجه المعروف لها فهو دم حيض بناء
على الأصل .

والنفاس لا حد لأقله ولا لأكثره ، فلو قدر أن امرأة رأت

الدم أكثر من أربعين أو ستين أو سبعين وانقطع فهو نفاس ؛ لكن ان اتصل فهو دم فساد ؛ وحيثئذ فالحد أربعون ؛ فانه منتهى الغالب جاءت به الآثار .

ولا حد لسن تحيض فيه للمرأة ، بل لو قدر انها بعد ستين أو سبعين زاد الدم المعروف من الرحم لكان حيفاً . واليأس المذكور في قوله : (واللاي يئسن من الحيض) ليس هو بلوغ سن ، لو كان بلوغ سن لبينه الله ورسوله ، وانما هو ان تياس المرأة نفسها من أن تحيض ، فاذا انقطع دمها ويئست من أن يعود فقد يئست من الحيض ولو كانت بنت أربعين ، ثم اذا تربصت وعاد الدم تبين انها لم تكن آيسة ؛ وان شاودها بعد الأشهر الثلاثة فهو كما لو عاود غيرها من الآيسات ، والمستريبات . ومن لم يجعل هذا هو اليأس فقله مضطرب ان جعله سنأ ، وقوله مضطرب ان لم يجد اليأس لا بسن ولا بانقطاع طمع المرأة في الحيض ، وينفس الانسان لا يعرف ، وإذا لم يكن للنفاس قدر فسواء ولدت المرأة نوأمين او أكثر ما زالت ترى الدم فهي نفساء ، وما تراه من حين تشرع في الطلق فهو نفاس ، وحكم دم النفاس حكم دم الحيض .

ومن لم يأخذ بهذا بل قدر أقل الحيض بيوم او يوم وليسلة او ثلاثة ايام ، فليس معه في ذلك ما يعتمد عليه ، فان الثقل في ذلك عن

النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه باطل عند أهل العلم بالحديث .
والواقع لا ضابط له ، فمن لم يعلم حيفاً الا ثلاثاً قال غيره قد علم يوماً
وليلة ، ومن لم يعلم الا يوماً وليلة قد علم غيره يوماً ، ونحن لا يمكننا
ان نتقي ما لا نعلم ، واذا جعلنا حد الشرع ما علمناه فقلنا : لا حيض
دون ثلاث او يوم وليلة او يوم ؛ لانا لم نعلم إلا ذلك ، كان هذا
وضع شرع من جهتنا بعد العلم ؛ فان عدم العلم ليس علماً بالعدم ؛ ولو
كان هذا حداً شرعياً في نفس الأمر لكان الرسول صلى الله عليه
وسلم اولى بمعرفته وبإثباته منا ، كما حد للأمة ما حده الله لهم من اوقات
الصلوات والحج والصيام ، ومن اما كن الحج ؛ ومن نصب الزكاة
وفرائضها ؛ وعدد الصلوات وركوعها وسجودها . فلو كان للحيض
وغيره مما لم يقدره النبي صلى الله عليه وسلم حد عند الله ورسوله لينه
الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلما لم يحده دل على انه رد ذلك الى
ما يعرفه النساء ويسمى في اللغة جيفاً ؛ ولهذا كان كثير من السلف اذا
سئلوا عن الحيض قالوا : سلوا النساء فانهن اعلم بذلك ، يعني : هن
يعلمن ما يقع من الحيض وما لا يقع .

والحكم الشرعي تعلق بالاسم الدال على الواقع ، فما وقع من دم
فهو حيض اذا لم يعلم انه دم هرق او جرح ؛ فان الدم الخارج اما ان
ترخيه الرحم ؛ او ينفجر من عرق من العروق ؛ او من جلد المرأة او

لحمها ، فيخرج منه . وذلك يخرج من عروق صغار ؛ لكن دم الجرح الصغير لا يسيل سيلاً مستمراً كدم العرق الكبير ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم للمستحاضة : « ان هذا دم عرق وليست بالحیضة » وإنما يسيل الجرح اذا انفجر عرق كما ذكرنا فصد الانسان ؛ فان الدم في العروق الصغار والكبار .

فصل

والنبي صلى الله عليه وسلم قد أمر أمته باللمس على الحفين ، فقال صفوان بن عسال : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنا سفراً او مسافرين : « ان لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة ولكن من غائط وبول ونوم » ، ولم يقيد ذلك بكون الحف يثبت بنفسه او لا يثبت بنفسه ؛ وسلياً من الحرق والفتق او غير سليم ، فما كان يسمى خفاً ولبسه الناس ومشوا فيه مسحوا عليه للمسح الذي اذن الله فيه ورسوله ، وكما كان يمتناه مسح عليه ، فليس لكونه يسمى خفاً معنى موثر بل الحكم يتعلق بما يلبس ويمشي فيه ، ولهذا جاء في الحديث للمسح على الجورين .

فصل

والله ورسوله علق القصر والفطر بسمى السفر ولم يحده بمسافة ، ولا فرق بين طويل وقصير ، ولو كان للسفر مسافة محدودة لبيده الله ورسوله ، ولا له في اللغة مسافة محدودة ، فكلمها يسميه أهل اللغة سفراً فإنه يجوز فيه القصر والفطر كما دل عليه الكتاب والسنة ، وقد قصر أهل مكة مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى عرفات ، وهي من مكة يريد فعلهم أن التحديد بيوم أو يومين أو ثلاثة ليس حداً شرعياً عاماً . وما نقل في ذلك عن الصحابة قد يكون خاصاً : كان في بعض الأمور لا يكون السفر الا كذلك ، ولهذا اختلفت الرواية عن كل منهم كابن عمر وابن عباس وغيرهما ، فعلم أنهم لم يجعلوا للمسافر ولا الزمان حداً شرعياً عاماً كمواقيت الصوم والصلاة ، بل حدوه لبعض الناس بحسب ما رأوه سفراً مثله في تلك الحال ، وكما يجد الحاد الغنى والفقير في بعض الصور بحسب ما يراه . لا لأن الشرع جعل للغنى والفقير مقدراً من المال يستوي فيه الناس كلهم ، بل قد يستغنى الرجل بالقليل وغيره لا بغنيه اضعافه . لكثرة عياله وحاجاته ، وبالعكس .

وبعض الناس قد يقطع المسافة العظيمة ولا يكون مسافراً ، كالبريد

إذا ذهب من البلد لتبليغ رسالة أو أخذ حاجة ثم كر راجعاً من غير نزول . فإن هذا لا يسمى مسافراً ، بخلاف ما إذا تزود زاد المسافر وبات هناك فإنه يسمى مسافراً ، وتلك المسافة يقطعها غيره ، فيكون مسافراً يحتاج أن يتزود لها ، ويبيت بتلك القرية ولا يرجع إلا بعد يوم أو يومين ؛ فهذا يسميه الناس مسافراً ، وذلك الذي ذهب إليها طرداً وكر راجعاً على عقبه لا يسمونه مسافراً ، والمسافة واحدة .

فالسفر حال من أحوال السير لا يحد بمسافة ولا زمان ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يذهب إلى قباء كل سبت راكباً وماشيأً ولم يكن مسافراً ، وكان الناس يأتون الجمعة من العوالي والعقيق ثم يدركهم الليل في أهلهم ولا يكونون مسافرين ، وأهل مكة لما خرجوا إلى منى وعرفة كانوا مسافرين يتزودون لذلك ويبيتون خارج البلد ويتأهبون أهبة السفر ، بخلاف من خرج لصلاة الجمعة أو غيرها من الحاجات ثم رجع من يومه ولو قطع بريداً ؛ فقد لا يسمى مسافراً .

وما زال الناس يخرجون من مساكنهم إلى البساتين التي حول مدينتهم ؛ ويعمل الواحد في بستانه اشغالا من غرس وسقى وغير ذلك ، كما كانت الأنصار تعمل في حيطانهم ولا يسمون مسافرين . ولو أقام أحدهم طول النهار ، ولو بات في بستانه وأقام فيه أياماً ؛ ولو كان البستان ابعـد من بريد ؛ فإن البستان من توابع البلد عندهم ، والخروج

إليه كالمخرج إلى بعض نواحي البلد ؛ والبلد الكبير الذي يكون أكثر من بريد متى سار من أحد طرفيه إلى الآخر لم يكن مسافراً ؛ فالتاس يفرقون بين المتقل في المساكن وما يتبعها ، وبين المسافر الراحل عن ذلك كله . كما كان أهل مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ينهبون إلى حوائطهم ولا يكونون مسافرين ، والمدينة لم يكن لها سور بل كانت قبائل قبائل ودوراً ودوراً وبين جانبيها مسافة كبيرة ، فلم يكن الراحل من قبيلة إلى قبيلة مسافراً ؛ ولو كان كل قبيلة حولهم حيطانهم ومزارعهم فإن اسم المدينة كان يتناول هذا كله .

ولهذا قال تعالى : (ومن حولكم من الأعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق) ، فجعل الناس قسمين : أهل بادية هم الأعراب ؛ وأهل المدينة ، فكان الساكنون كلهم في الدر أهل المدينة وهذا يتناول قباء وغيرها ، ويدل على أن اسم المدينة كان يتناول ذلك كله ، فإنه لم يكن لها سور كما هي اليوم . والأبواب تفتح وتغلق ، وإنما كان لها انقباب ، وتلك الانقباب وإن كانت داخل قباء وغيرها ، لكن لفظ المدينة قد يعم حاضر البلد ، وهذا معروف في جميع المدن يقول القائل : ذهبت إلى دمشق أو مصر أو بغداد أو غير ذلك ، وسكنت فيها واقمت فيها مدة ، ونحو ذلك ؛ وهو إنما كان ساكناً خارج السور ، فاسم المدينة يعم تلك المساكن كلها ؛ وإن كان الداخل

المسور أخص بالاسم من الخارج .

وكذلك مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لها داخل وخارج تفصل بينها الانقاب ، واسم المدينة يتناول ذلك كله في كتاب الله تعالى ، ولهذا كان هؤلاء كلهم يصلون الجمعة والعيدین خلف النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، لم تكن تقام جمعة ولا عيدان لا بقاء ولا غيرها ، كما كانوا يصلون الصلوات الخمس في كل قبيلة من القبائل .

ومن هذا الباب قول النبي صلى الله عليه وسلم « ان بالمدينة لرجالا » هو يعم جميع المساكن .

وكذلك لفظ القرى الشامل للمدائن ، كقوله : (وكم من قرية أهلكناها) ، وقوله : (لتذر أم القرى ومن حولها) ، وقوله : (وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمها رسولا يتلو عليهم آياتنا ، وما كنا مهلكي القرى إلا وأهلها ظالمون) ، وقوله : (ذلك من أنباء القرى نقصه عليك منها قائم وحصيد) ، فان هذا يتناول المساكن الداخلية والخارجية وان فصل بينها سور ونحوه ؛ فان البعث والاهلاك وغير ذلك لم يخص بعضهم دون بعض ، وعامة المدائن لها داخل وخارج .

ولفظ الكعبة هو في الأصل اسم لنفس البنية ثم في القرآن قد استعمل فيها حولها ، كقوله : (هديا بالغ الكعبة) . وكذلك لفظ المسجد الحرام ، يعبر به عن المسجد وعمما حوله من الحرم ، وكذلك لفظ بدر ، هو اسم للبئر ويسمى به ما حولها . وكذلك أحد ، اسم للجبل ويتناول ما حوله فيقال : كانت الوقعة بأحد ؛ وإنما كانت تحت الجبل . وكذلك يقال لمكان العقبة ولمكان القصر ، والعقبة تصغير العقبة ، والقصر تصغير قصر ، ويكون قد كان هناك قصر صغير أو عقبة صغيرة ، ثم صار الاسم شاملا لما حول ذلك مع كبره ، فهذا كثير غالب في أسماء البقاع .

والمقصود أن المتردد في المساكن لا يسمى مسافراً ، وإذا كان الناس يعتادون المبيت في بساتينهم ولهم فيها مساكن كان خروجهم إليها كخروجهم الى بعض نواحي مساكنهم ، فلا يكون المسافر مسافراً حتى يسفر فيكشف ويظهر للبرية الخارجة عن المساكن التي لا يسير السائر فيها ، بل يظهر فيها وينكشف في العادة . والمقصود أن السفر يرجع فيه إلى مساه لغة وعرفا .

فصل

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيها دون خمسة أو سق صدقة ؛ وليس فيها دون خمس أواق صدقة ؛ وليس فيها دون خمس ذود صدقة » ، وقال : « لا شيء في الرقة حتى تبلغ مائتي درهم » ، وقال في السارق : « يقطع اذا سرق ما يبلغ ثمن الجن » ، وقال : « تقطع اليد في ربع دينار » ، والواقية في لفته أربعون درهما ولم يذكر للبرم ولا للدينار حداً ، ولا ضرب هو درهما ، ولا كانت اليرام تضرب في أرضه ، بل تجلب مضروبة من ضرب الكفار ؛ وفيها كبار وصغار ، وكانوا يتعاملون بها تارة عدداً وتارة وزناً ، كما قال : « زن وأرجح ! فان خير الناس أحسنهم قضاء » ، وكان هناك وزان يزن بالأجر ، ومعلوم أنهم إذا وزنوها فلا بد لهم من صنجة يعرفون بها مقدار اليرام ، لكن هذا لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقدره ، وقد ذكروا أن اليرام كانت ثلاثة أصناف : ثمانية دوانق ، وستة ، وأربعة ، فلعل البائع قد يسمى احد تلك الأصناف فيعطيه المشتري من وزنها ، ثم هو مع هذا اطلق لفظ الدينار والبرم ولم يحده ، فدل على أنه يتناول هذا كله ، وان من ملك من

الدرام الصغار خمس أواق مائتي درهم فعليه الزكاة ، وكذلك من الوسطى وكذلك من الكبرى .

وعلى هذا فالناس في مقادير الدرام والدنانير على عاداتهم ، فما اصطالحوا عليه وجعلوه درهما فهو درهم ؛ وما جعلوه ديناراً فهو دينار وخطاب الشارع يتناول ما اعتادوه سواء كان صغيراً أو كبيراً ، فإذا كانت الدرام المعتادة بينهم كباراً لا يعرفون غيرها لم تجب عليه الزكاة حتى يملك منها مائتي درهم ، وإن كانت صغاراً لا يعرفون غيرها وجبت عليه إذا ملك منها مائتي درهم ، وإن كانت مختلطة فلك من المجموع ذلك وجبت عليه ، وسواء كانت بضرب واحد أو ضروب مختلفة ، وسواء كانت خالصة أو ممشوشة ، مادام يسمى درهما مطلقاً . وهذا قول غير واحد من أهل العلم .

فأما إذا لم يسم إلا مقيداً مثل : أن يكون أكثره نحاساً فيقال له : درهم أسود ، لا يدخل في مطلق الدرهم ، فهذا فيه نظر . وعلى هذا فالصحيح قول من أوجب الزكاة في مائتي درهم ممشوشة ، كما هو قول أبي حنيفة وأحد القولين في منهب أحد ، وإذا سرق السارق ثلاثة درام من الكبار أو الصغار أو المختلطة قطعت يده .

وأما الوسق فكان معروفاً عندهم أنه ستون صاعاً ، والصاع

معروف عندهم . وهو صاع واحد غير مختلف المقدار ، وهم صنعود لم يجلب إليهم . فلما علق الشارع الوجوب بمقدار خمسة أوسق كان هذا تعليقاً بمقدار محدود يتساوى فيه الناس ، بخلاف الاواق الخمسة فانه لم يكن مقداراً محدوداً يتساوى فيه الناس ، بل حده في عادة بعضهم أكثر من حده في عادة بعضهم ، كلفظ المسجد والبيت والدار والمدينة والقرية . هو مما تختلف فيه عادات الناس في كبرها وصغرها ، ولفظ الشارع يتناولها كلها .

ولو قال قائل : ان الصاع والمذ يرجع فيه إلى عادات الناس : واحتج بان صاع عمر كان أكبر وبه كان يأخذ الحراج ، وهو ثمانية أراطال كما يقوله أهل العراق ، لكان هذا يمكن فيما يكون لأهل البلد فيه مكيالان : كبير وصغير . وتكون صدقة الفطر مقدرة بالكبير والوسق ستون مكيالاً من الكبير : فان النبي صلى الله عليه وسلم قدر نصاب الموسقات ، ومقدار صدقة الفطر بصاع ، ولم يقدر بلد شيئاً من النصب والواجبات ، لكن لم اعلم بهذا قاتلاً ، ولا يمكن ان يقال : إلا ما قاله السلف قبلنا لأنهم علموا مراد الرسول قطعاً ، فان كان من الصحابة أو التابعين من جعل الصاع غير مقدر بالشبرع صارت مسألة اجتهد .

وأما الدرهم والدينار فقد عرفت تنازع الناس فيه ، واضطراب

أكثرهم : حيث لم يعتمدوا على دليل شرعي ، بل جعلوا مقدار ما أراهم الرسول هو مقدار الدراهم التي ضربها عبد الملك ؛ لكونه جمع الدراهم الكبار والصغار والمتوسطة وجعل معها ستة دنانير ، فيقال لهم : هب ان الأمر كذلك ؛ لكن الرسول صلى الله عليه وسلم لما خاطب أصحابه وأمنه بلفظ الدرهم والدينار وعندهم أوزان مختلفة للمقادير كما ذكرتم لم يجد لهم الدرهم بالقدر الوسط كما فعل عبد الملك ، بل أطلق لفظ الدرهم والدينار كما أطلق لفظ القميص والسراويل ، والازار والرداء ، والدار والقرية ، وللمدينة والبيت ، وغير ذلك من مصنوعات الآدميين ، فلو كان للسمي عنده حد لحد مع علمه باختلاف المقادير ، فاصطلاح الناس على مقدار درهم ودينار أمر عادي .

ولفظ النراع أقرب إلى الأمور الخلقية منه ؛ فان النراع هو في الأصل ذراع الانسان والانسان مخلوق ، فلا يفضل ذراع على ذراع إلا بقدر مخلوق لا اختيار فيه للناس ، بخلاف ما يفعله الناس باختيارهم من درهم ومدينة ودار ؛ فان هذا لا حد له ؛ بل الثياب تتبع مقاديرهم والدور والمدن بحسب حاجتهم ، وأما الدرهم والدينار فما يعرف له حد طبيعي ولا شرعي ، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح ؛ وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق للمقصود به ؛ بل الفرض أن يكون معياراً لما يتعاملون به ، والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها ، بل هي وسيلة إلى التعامل

بها ، ولهذا كانت أثماناً ؛ بخلاف سائر الأموال فإن المقصود الانتفاع بها نفسها ؛ فلهذا كانت مقدرة بالأمور الطبيعية أو الشرعية ، والوسيلة المحضة التي لا يتعلق بها غرض لا بمادتها ولا بصورتها يحصل بها للمقصود كيف ما كانت .

وأيضاً فالتقدير إنما كان لحمة أوسق وهي خمسة أحمال ، فلو لم يعتبر في ذلك حداً مستويًا لوجب أن تعتبر خمسة أحمال من حال كل قوم .

وأيضاً فسائر الناس لا يسمون كلهم صاعاً فلا يتناولوه لفظ الشارع كما يتناول الررم والدينار ، اللهم إلا أن يقال : إن الصاع اسم لكل ما يكال به ؛ بدليل قوله : (صواع للملك) فيكون كلفظ الررم .

فصل

وكذلك لفظ الاطعام لعشرة مساكين لم يقدره الشرع ، بل كما قال الله : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) وكل بلد يطعمون من أوسط ما يأكلون كفاية غيره ، كما قد بسطناه في غير هذا الموضع .

وكذلك لفظ « الجزية » و « البية » فانها فعلة من جزي
يجزي إذا قضى وأدى ، ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « تجزي
عنك ولا تجزي عن أحد بعدك » ، وهي في الاصل جزا جزية كما
يقال : وعد عدة ووزن زنة . وكذلك لفظ « البية » هو من ودى
يدى دية ، كما يقال : وعد يعد عدة ، وللفعول يسمى باسم المصدر
كثيراً ، فيسمى للمودي دية والمجزي للقضى جزية ، كما يسمى للموعد
وعداً في قوله : (ويقولون : متى هذا الوعد ان كنتم صادقين ؟ قل :
انما العلم عند الله وانما انا نذير مبين ، فلما رأوه زلفه) وانما رأوا ما
وعده من العذاب ، وكما يسمى مثل ذلك الاناوة لأنه تؤتى أي :
نطى . وكذلك لفظ الضريبة لما يضرب على الناس . فهذه الألفاظ كلها
ليس لها حد في اللغة ولكن يرجع الى عادات الناس ، فان كان الشرع قد
حد لبعض حداً كان اتباعه واجباً .

ولهذا اختلف الفقهاء في الجزية : هل هي مقدرة بالشرع أو يرجع
فيها الى اجتهاد الأمة ؟ .

وكذلك الحجاج ، والصحيح انها ليست مقدرة بالشرع . وأمر
النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ : « أن يأخذ من كل حالم ديناراً ، أو
عدله معافياً » قضية في عين ، لم يجعل ذلك شرعاً عاماً لكل من
تؤخذ منه الجزية إلى يوم القيامة ؛ بدليل أنه صالح لأهل البحرين على

حالم ولم يقدره هذا التقدير ، وكان ذلك جزية ، وكذلك صالح أهل
نجران على أموال غير ذلك ولا مقدرة بذلك ، فلم ان المرجع فيها الى
ما يراه ولي الأمر مصلحة وما يرضى به للماهدون ، فيضير ذلك عليهم حقاً
يجزونه ، أي : يقصدونه ويؤدونه .

وأما الدية ففي العمد يرجع فيها الى رضى الخصمين ، وأما في
الخطأ فوجبت عينا بالشرع فلا يمكن الرجوع فيها الى تراضهم ، بل قد
يقال : هي مقدرة بالشرع تقديرأ علما للامة كتقدير الصلاة والزكاة ، وقد
تختلف باختلاف أقوال الناس في جنسها وقدرها ، وهذا أقرب القولين وعليه
تدل الآثار ، وان النبي صلى الله عليه وسلم اتما جعلها مائة لاقوام كانت
أموالهم الابل ؛ ولهذا جعلها على أهل الذهب ذهباً ؛ وعلى أهل الفضة
فضة ؛ وعلى أهل الشاء شاءاً ؛ وعلى أهل الثياب ثياباً ؛ وبذلك مضت سيرة
عمر بن الخطاب وغيره .

فصل

وقال الله تعالى : (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما
ملكتم إيمانهم) ، وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « احفظ عورتك الا من
زوجك أو ما ملكت يمينك » ، وقد دل القرآن على أن ما حرم وطؤه بالنكاح

حرم بلك اليمين ، فلا يحل التسري بنوات محارمه ولا وطئ السرية
في الاحرام والصيام والحيض ، وغير ذلك مما يحرم وطئ الزوجة فيه
بطريق الأولى .

وأما الاستبراء فلم تأت به السنة مطلقاً في كل مملوكة . بل قد
نهى صلى الله عليه وسلم أن يسقي الرجل ماءه زرع غيره . وقال في
سبايا أو طاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى
تستبرأ » ، وهذا كان في رقيق سبي ولم يقل مثل ذلك فيما ملك
بارث أو شراء أو غيره . قالوا جب أنه ان كانت توطأ للمملوكة لا يحل
وطؤها حتى تستبرأ ؛ لثلاث يسقي الرجل ماءه زرع غيره . وأما اذا علم
انها لم يكن سيدها يطؤها : إما لكونها بكراً : أو لكون السيد امرأة
أو صغيراً : أو قال وهو صادق : اني لم أكن أطأها ، لم يكن لتحريم
هذه حتى تستبرأ وجهه ، لا من نص ولا من قياس .

فصل

النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على العاقلة ، وم : الذين
ينصرون الرجل ويعينونه ، وكانت العاقلة على عهد م عصبته . فلما
كان في زمن عمر جعلها على أهل الديوان ؛ ولهذا اختلف فيها الفقهاء ،

فيقال : أصل ذلك أن العاقلة م محدودون بالشرع أو م من ينصره
ويعينه من غير تعيين . فمن قال بالأول لم يعدل من الأقارب ؛ فاتهم العاقلة
على عهده . ومن قال بالثاني جعل العاقلة في كل زمان ومكان من ينصر
الرجل ويعينه في ذلك الزمان والمكان . فلما كان في عهد النبي صلى
الله عليه وسلم إنما ينصره ويعينه أقاربه كانوا م العاقلة ؛ إذ لم يكن على
عهد النبي صلى الله عليه وسلم ديوان ولا عطاء ، فلما وضع عمر الديوان
كان معلوما أن جند كل مدينة ينصر بعضه بعضا ويعين بعضه بعضاً
وان لم يكونوا أقارب ، فكانوا م العاقلة . وهذا أصح القولين . وأنها تختلف
 باختلاف الاحوال ؛ والافرجل قد سكن بللغرب وهناك من ينصره ويعينه كيف
تكون عاقلته من بالشرق في مملكة أخرى ، ولعل أخباره قد انقطعت
 عنهم ؟ واليراث يمكن حفظه للغائب ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم
« قضى في المرأة الفاتلة ان عقلها على عصبتها ؛ وان ميراثها لزوجها وبنيها »
فالوارث غير العاقلة .

وكذلك تأجيلها ثلاث سنين ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يؤجلها
بل قضى بها حالة ، وعمر اجلها ثلاث سنين . فكثير من الفقهاء يقولون
لا تكون إلا مؤجلة . كما قضى به عمر ، ويجعل ذلك بعضهم اجاماً ،
وبعضهم قال : لا تكون إلا حالة . والصحيح ان تعجيلها وتأجيلها بحسب
الحال والمصلحة ، فان كانوا مياسير ولا ضرر عليهم في التعميل أخذت

حالة ، وان كان في ذلك مشقة جعلت مؤجلة . وهذا هو المنصوص عن
أحمد : ان التأجيل ليس بواجب ، كما ذكر كثير من أصحابه انه واجب ،
موافقة لمن ذكر ذلك من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وغيرهم ؛
فان هذا القول في غاية الضعف ، وهو يشبه قول من يحمل الأمة يجوز
لها نسخ شريعة نبيها ؛ كما يقوله بعض الناس من ان الاجماع ينسخ ؛
وهذا من انكر الأقوال عند أحمد . فلا تترك سنة ثابتة إلا بسنة ثابتة ،
ويمتنع انعقاد الاجماع على خلاف سنة إلا ومع الاجماع سنة معلومة نعلم
أنها ناسخة للأولى .

فصل

وقد قال الله تعالى في آية الخمس : (فأن لله خمس وللرسول
ولذي القربى واليتامى والمساكين) ؛ ومثل ذلك في آية النوى . وقال
في آية الصدقات : (للفقراء والمساكين والعاملين عليها) الآية ، فاطلق
الله ذكر الاصناف ؛ وليس في اللفظ ما يدل على التسوية بل على خلافها ،
فمن أوجب باللفظ التسوية فقد قال ما يخالف الكتاب والسنة ، الا
ترى أن الله لما قال : (ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة
والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين

وابن السيل) : وقال تعالى : (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السيل) ، وقال تعالى : (وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه) ، وقال تعالى : (والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم) ، وقال تعالى : (فكلوا منها واطعموا القانع والمعتر) وأمثال ذلك ، لم تكن التسوية في شيء من هذه المواضع واجبة ؟ بل ولا مستحبة في أكثر هذه المواضع ؟ ! سواء كان الاعطاء واجباً أو مستحباً ، بل بحسب المصلحة .

ونحن إذا قلنا في الهدى والاضحية : يستحب ان يأكل ثلثاً ويتصدق بثلث : فاعلمنا ذلك إذا لم يكن هناك سبب يوجب التفضيل : والا فلو قدر كثرة الفقراء لاستحبنا الصدقة بأكثر من الثلث . وكذلك إذا قدر كثرة من يهدي اليه على الفقراء : وكذلك الأكل . فحيث كان الأخذ بالحاجة أو المنفعة كان الاعتبار بالحاجة والمنفعة بحسب ما يقع ، بخلاف الموارث فلها قسمت بالأنساب التي لا يختلف فيها أهلها ، فان اسم الابن يتناول الكبير والصغير والقوى والضعيف . ولم يكن الأخذ بالحاجة ولا لمنفعته : بل لمجرد نسبه ؛ فلهذا سوى فيها بين الجنس الواحد .

وأما هذه المواضع فالأخذ فيها بالحاجة والمنفعة : فلا يجوز أن تكون التسوية بين الاصناف لا واجبة ولا مستحبة ؛ بل العطاء بحسب الحاجة والمنفعة كما كان أصل الاستحقاق معلقاً بذلك ، والواو تقتضي

التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم المذكور ، والمذكور
أنه لا يستحق الصدقة إلا هؤلاء فيشتركون في أنها حلال لهم ، وليس
إذا اشتركوا في الحكم المذكور وهو مطلق الحل يشتركون في التسوية ،
فإن اللفظ لا يبدل على هذا بحال .

ومثله يقال في كلام الواقف والموصي ، وكان بعض الواقفين قد
وقف على المدرس والمعيد والقيم والفقهاء والمتفقهة ؛ وجرى الكلام في
ذلك فقلنا : يعطى بحسب المصلحة ، فطلب للمدرس الخمس بناء على
هذا الظن ؛ فقليل له ؛ فاعطى القيم أيضاً الخمس لأنه نظير للمدرس ،
فظهر بطلان حجته .

آخره والحمد لله رب العالمين .

وقال ينبغي الاسلام رحمه الله :

فصل

قد ذم الله تعالى في القرآن من عدل عن اتباع الرسل إلى ما نشأ عليه من دين آباءه ، وهذا هو التقليد الذي حرمة الله ورسوله ، وهو : أن يتبع غير الرسول فيما خالف فيه الرسول ، وهذا حرام باتفاق المسلمين على كل أحد ؛ فانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، والرسول طاعته فرض على كل أحد من الخاصة والعامة في كل وقت وكل مكان ؛ في سره وعلايته ، وفي جميع أحواله .

وهذا من الإيمان ، قال الله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً) ، وقال : (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا : سمعنا وأطعنا) ، وقال : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) ، وقال : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة

أو يصيهم عذاب أليم) ، وقال : (قل : إن كنتم تحبون الله فاتبعوني
يحبيكم الله) .

وقد أوجب الله طاعة الرسول على جميع الناس في قرب من
أربعين موضعاً من القرآن ، وطاعته طاعة الله : وهي : عبادة الله
وحده لا شريك له ، وذلك هو دين الله وهو الاسلام ، وكل من أمر
الله بطاعته من عالم وأمير ووالد وزوج ؛ فلان طاعته طاعة الله . وإلا
فاذا أمر بخلاف طاعة الله فانه لا طاعة له ، وقد يأمر الوالد والزوج
ببإباحة فوطاع ، وكذلك الأمير إذا أمر علماً يعلم أنه معصية الله ، والعالم
إذا أفتى المستفتي بآلماً يعلم المستفتي أنه مخالف لأمر الله ، فلا يكون للطيع
لهؤلاء عاصياً ، وأما إذا علم أنه مخالف لأمر الله فطاعته في ذلك
معصية لله ؛ ولهذا نقل غير واحد الاجماع على أنه لا يجوز للعالم أن
يقلد غيره إذا كان قد اجتهد واستدل وتبين له الحق الذي جاء به
الرسول ؛ فهنا لا يجوز له تقليد من قال خلاف ذلك بلا نزاع ،
ولكن هل يجوز مع قدرته على الاستدلال أنه يقلد ؟ هذا
فيه قولان :

فذهب الشافعي وأحمد وغيرهما لا يجوز . وحكى عن محمد بن الحسن
جوازه ، والمسألة معروفة ، وحكى بعض الناس ذلك عن أحمد ،

ولم يعرف هذا الناقل قول أحد كما هو مذكور في غير هذا الموضع .

وتقليد العاجز عن الاستدلال للعالم يجوز عند الجمهور ، وفي صفة من يجوز له التقليد تفصيل وزاع ليس هذا موضعه .

والمقصود هنا أن التقليد المحرم بالنص والاجماع : أن يعارض قول الله ورسوله بما يخالف ذلك كائنًا من كان المخالف لذلك . قال الله تعالى : (ويوم بعض الظالم على يديه يقول : يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا ! ياويلتي ليتني لم آتخذ فلانا خليلا ! لقد أضلني عن الذكر بعد إذ جاءني ، وكان الشيطان للإنسان خذولا ، وقال الرسول : يا رب ! ان قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا) ، وقال تعالى : (يوم تقلب وجوههم في النار يقولون : يا ليتنا أطعنا الله وأطعنا الرسولا) ، إلى قوله : (والغنم لغنا كبيرا) .

وقال تعالى : (إذ تبرا الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب) ، إلى قوله : (ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم عمي فهم لا يعقلون) ، فذكر براءة المتبوعين من اتباعهم في خلاف طاعة الله ، ذكر هذا بعد قوله : (وإلهم إله واحد) ، فالإله الواحد هو للعبود والمطاع ، فمن أطاع

متبوعا في خلاف ذلك فله نصيب من هذا النعم ، قال تعالى : (ووصينا
الانسان بوالديه حملته أمه وهنا على وهن) ، إلى قوله : (وإن
جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعها وصاحبها
في الدنيا معروفا ، واتبع سبيل من أناب إلي) .

ثم خاطب الناس بأكل ما في الأرض حلالا طيبا وأن لا يتبعوا
خطوات الشيطان في خلاف ذلك ؛ فإنه إنما يأمر بالسوء والفحشاء ، وأن
يقولوا على الله ما لا يعلمون ، فيقولوا : هذا حرام وهذا حلال ، أو
غير ذلك مما يقولونه على الله في الأمور الحبرية والعملية بلا علم ، كما
قال تعالى : (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب : هذا حلال
وهذا حرام) .

ثم إن هؤلاء الذين يقولون على الله بغير علم إذا قيل لهم : (اتبعوا
ما أنزل الله قالوا : بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا !) فليس عندهم
علم ؛ بل عندهم اتباع سلفهم ، وهو الذي اعتادوه وتربوا عليه .

ثم خاطب المؤمنين خصوصاً فقال : (يا أيها الذين آمنوا ! كلوا
من طيبات ما رزقناكم ، واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون ، إنما حرم
عليكم اللبنة واللحم الخنزير وما أهل لغير الله به ، فأمرهم بأكل
الطيبات مما رزقهم ، لأنهم هم المقصودون بالرزق ، ولم يشترط الحل هنا

لأنه إنما حرم ما ذكر ، فما سواه حلال لهم ، والناس إنما أمروهم بأكل ما في الأرض حلالاً طيباً وهو إنما أحل للمؤمنين ، والكفار لم يحل لهم شيئاً ، فالحل مشروط بالآيمان ، ومن لم يستن برزقه على مبادته لم يحل له شيئاً وإن كان أيضاً لم يحرمه ، فلا يقال : إن الله أحله لهم ولا حرمه ، وإنما حرم على الذين هادوا ما ذكره في سورة الأنعام .

ولهذا أنكر في سورة الأنعام وغيرها على من حرم ما لم يحرمه ، كقوله : (قل : أذكركم حرم أم الاثنين ؟) ثم قال : (وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر) ، ثم قال تعالى : (قل : تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم) الآيات . وقال في سورة النحل : (وعلى الذين هادوا حرمنا ما قصصنا عليك من قبل) الآية ، وأخبر أنه حرم ذلك بيغيهم فقال : (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم) ، وقال : (ذلك جزيناكم بيغيهم) .

وهذا كله يدل على أصح قولي العلماء ، وهو : أن هذا التحريم باق عليهم بعد مبعث محمد لا يزول إلا بمتابعته ؛ لأنه تحريم عقوبة على ظلمهم وبغيهم ؛ وهذا لم يزل بل زاد وتغلظ ، فكانوا أحق بالعقوبة .

وإيضاً فإن الله تعالى أخبر بهذا التحريم بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم ليبين أنه لم يحرم إلا هذا وهذا ؛ فلو كان ذلك التحريم قد زال لم يستثته .

وأيضاً فإن التحريم لا يزول الا بتحليل منه ، وهو انما أحل اكل الطيبات للمؤمنين بقوله : (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية ، وقوله : (احلت لكم بهيمة الأنعام الا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد) ، وقوله : (يسألونك ماذا أحل لهم قل : احل لكم الطيبات) الى قوله : (وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم) ، وهذا خطاب للمؤمنين ، ولهذا قال : (وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم) ، ثم قال : (وطعامكم حل لهم) ، فلو كان ما أحل لنا حلالاً لهم لم يحتاج الى هذا ، وقوله : (وطعامكم حل لهم) لا يدخل فيه ما حرم عليهم ، كما ان قوله : (وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم) لا يدخل فيه ما حرم علينا مما يستحلونه هم ، كصيد الحرم وما أهل به لغير الله .

وهل يدخل في طعامهم الذي احل لنا ما حرم عليهم ولم يحرم علينا . مثل ما اذا ذكوا الابل ؟؟ هذا فيه نزاع معروف ، فالشهور من مذهب مالك - وهو احد القولين في مذهب أحمد - تحريمه . ومذهب ابي حنيفة والشافعي والقول الآخر في مذهب احمد : حله .

وهل العلة انهم لم يقصدوا ذكاته ؛ او العلة انه ليس من طعامهم ؟ فيه نزاع .

وإذا ذبحوا للمسلم : فهل هو كما اذا ذبحوا لأنفسهم ؟ فيه نزاع .

وفي جواز ذبحهم النسك اذا كانوا ممن يحل ذبحهم قولان ، هما روايتان عن احمد ، فالتنع مذهب مالك والجواز مذهب ابي حنيفة والشافعي ، فاذا كان الذابح يهودياً صار في الذبح عتнан ، وليس هذا موضع هذه المسائل .

ثم إنه سبحانه لما ذكر حال من يقول على الله بلا علم بل تقليداً لسلفه ذكر حال من يكتم ما أنزل الله من الينات والهدى من بعد ما بينه للناس في الكتاب ، فقال : (إن الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمناً قليلاً أولئك ما يأكلون في بطونهم إلا النار ، ولا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكيهم ، ولهم عذاب أليم) ، فهذا حال من كتم علم الرسول ، وذلك حال من عدل عنها إلى خلافها والعاقل عنها إلى خلافها يدخل فيه من قلد أحداً من الأولين والآخرين فيما يعلم أنه خلاف قول الرسول . سواء كان صاحباً أو تابعاً أو أحد الفقهاء المشهورين الأربعة أو غيرهم .

وأما من ظن أن الذين قلدتم موافقون للرسول فيما قالوه ، فإن كان قد سلك في ذلك طريقاً علياً فهو مجتهد له حكم أمثاله ، وإن كان متكلماً بلا علم فهو من اللنوميين .

ومن ادعى إجماعاً يخالف نص الرسول من غير نص يكون موافقاً لما يدعيه ؛ واعتقد جواز مخالفة أهل الإجماع للرسول برأيهم ؛ وأن الإجماع ينسخ النص كما تقوله طائفة من أهل الكلام والرأي ، فهذا من جنس هؤلاء .

وأما إن كان يعتقد أن الإجماع يدل على نص لم يلفظا يكون ناسخاً للأول . فهذا وإن كان لم يقل قولاً سديداً فهو مجتهد في ذلك ، يبين له فساد ما قاله ، كمن عارض حديثاً صحيحاً بحديث ضعيف اعتقد صحته ، فان قوله وإن لم يكن حقاً لكن يبين له ضعفه ، وذلك بأن يبين له عدم الإجماع المخالف للنص ، او يبين له أنه لم تجتمع الأمة على مخالفة نص إلا ومعه نص معلوم يعلمون أنه الناسخ للأول ، فدعوى تعارض النص والإجماع باطلة ، ويبين له أن مثل هذا لا يجوز ؛ فان النصوص معلومة محفوظة والأمة مأمورة بتبناها واتباعها . وأما ثبوت الإجماع على خلافها بغير نص فهذا لا يمكن العلم بأن كل واحد من علماء المسلمين خالف ذلك النص .

والإجماع نوعان : قطعي . فهذا لا سبيل إلى أن يعلم إجماع قطعي على خلاف النص . وأما الظني فهو الإجماع الإقاربي والاستقرائي : بأن يستقرى أقوال العلماء فلا يجد في ذلك خلافاً او يشتهر القول في القرآن ولا يعلم أحداً أنكره ، فهذا الإجماع وإن جاز الاحتجاج به

فلا يجوز أن تدفع النصوص للمعلومة به ، لأن هذا حجة ظنية لا يجزم الانسان بصحتها ؛ فانه لا يجزم بانتفاء المخالف ، وحيث قطع بانتفاء المخالف فالاجماع قطعي . وأما إذا كان يظن عدمه ولا يقطع به فهو حجة ظنية ، والظن لا يدفع به النص للمعلوم ، لكن يحتاج به ويقدم على ما هو دونه بالظن ، ويقدم عليه الظن الذي هو أقوى منه ، فتي كان ظنه لدلالة النص أقوى من ظنه بثبوت الاجماع قدم دلالة النص ، ومتى كان ظنه للاجماع أقوى قدم هذا ، والمصيب في نفس الأمر واحد .

وإن كان قد نقل له في المسألة فروع ولم يتعين صحته فهذا يوجب له أن لا يظن الاجماع إن لم يظن بطلان ذلك النقل ، وإلا فتي جوز ان يكون ناقل النزاع صادقا وجوز أن يكون كاذبا يبقى شاكا في ثبوت الاجماع ، ومع الشك لا يكون معه علم ولا ظن بالاجماع ، ولا تدفع الأدلة الشرعية بهذا المشتبه ، مع أن هذا لا يكون ، فلا يكون قط إجماع يجب اتباعه مع معارضته لنص آخر لا يخالف له ، ولا يكون قط نص يجب اتباعه وليس في الأمة قاتل به ، بل قد يخفى القاتل به على كثير من الناس . قال الترمذى : كل حديث في كتابي قد عمل به بعض أهل العلم إلا حديثين : حديث الجمع ؛ وقتل الشارب . ومع هذا فكلا الحديثين قد عمل به طائفة ، وحديث الجمع قد عمل به أحد وغيره .

ولكن من ثبت عنده نص ولم يعلم قائلًا به ، وهو لا يدري :
أجمع على نقيضه أم لا ؟ فهو بمنزلة من رأى دليلاً عارضه آخر وهو بعد
لم يعلم رجحان أحدهما ، فهذا يقف إلى ان يتبين له رجحان هذا أو
هذا ، فلا يقول قولاً بلا علم ، ولا يتبع نصاً مع ^(١) ظن نسخه وعدم
نسخه عنده سواء ، لما عارضه عنده من نص آخر أو ظن إجماع ،
ولا عما ظن تخصيصه وعدم تخصيصه عنده سواء ، فلا بد أن
يكون الدليل سالماً عن المعارض للمقاوم فيغلب على ظنه نفى للمعارض
المقاوم وإلا وقف .

وأيضاً فمن ظن أن مثل هذا الإجماع يحتاج به في خلاف النص
إن لم يترجح عنده ثبوت الإجماع ، أو يكون معه نص آخر ينسخ
الأول وما يظنه من الإجماع معه . وأكثر مسائل أهل المدينة التي
يحتاجون فيها بالعمل يكون معهم فيها نص ، فالنص الذي معه العمل
مقدم على الآخر ، وهذا هو الصحيح في منزه أحد وغيره ، كتقديم
حديث عثمان : « لا بنكح المحرم » على حديث ابن عباس ، وأمثال ذلك .

وأما رد النص بمجرد العمل فهذا باطل عند جماهير العلماء ، وقد
تنازع الناس في مخالف الإجماع : هل يكفر ؟ على قولين .

(١) يابض بالاصل .

والتحقيق: أن الاجماع يكفر مخالفه كما يكفر مخالف النص
بتركه ، لكن هذا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به . وأما العلم
بثبوت الاجماع في مسألة لا نص فيها فهذا لا يقع ، وأما غير المعلوم
فيمتنع تكفيره .

وحينئذ فالاجماع مع النص دليلان كالكتاب والسنة .

وتنازعوا في الاجماع : هل هو حجة قطعية او ظنية ؟ والتحقيق
أن قطعيه قطعي وظنيه ظني ، والله أعلم .

وقد ذكر نظير هذه الآية في سورة اللائدة ، وذكر في سورة
الزخرف قوله : (أو لو جئكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم) ، وهذا
يتناول من بين له أن القول الآخر هو أهدى من القول الذي نشأ
عليه ، فعليه أن يتبعه ، كما قال : (واتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من
ربكم) ، وقال : (فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها) ،
وقال : (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) ، والواجب في
الاعتقاد أن يتبع أحسن القولين ، ليس لأحد أن يعتقد قولاً وهو
يعتقد أن القول المخالف له أحسن منه ، وما خير فيه بين فعلين وأحدهما
أفضل فهو أفضل ، وإن جاز له فعل المفضل فعليه أن يعتقد أن ذلك أفضل ،
ويكون ذاك أحب إليه من هذا ؛ وهذا اتباع للأحسن .

وإذا نقل عالم الاجماع ونقل آخر النزاع : إما نقلاً سمي قائله ؛ وإما نقلاً بخلاف مطلقاً ولم يسم قائله ، فليس لقائل أن يقول نقلاً لخلاف لم يثبت ؛ فانه مقابل بأن يقال ولا يثبت نقل الاجماع ، بل ناقل الاجماع ناف للخلاف وهذا مثبت له ، ولثبت مقدم على الثاني .

وإذا قيل : يجوز في ناقل النزاع أن يكون قد غلط فيما أثبتته من الخلاف : إما لضعف الاسناد ؛ أو لعدم الدلالة ، قيل له : وثاني النزاع غلطه أجوز ؛ فانه قد يكون في المسألة أقوال لم تبلغه ؛ أو بلغت وظن ضعف اسنادها وكانت صحيحة عند غيره ؛ أو ظن عدم الدلالة وكانت دالة ، فكلما يجوز على المثبت من الغلط يجوز على الثاني مع زيادة عدم العلم بالخلاف .

وهذا يشترك فيه عامة الخلاف ؛ فان عدم العلم ليس علماً بعدم لا سيما في أقوال علماء أمة محمد صلى الله عليه وسلم التي لا يحصيها إلا رب العالمين ؛ ولهذا قال احمد وغيره من العلماء : من ادعى الاجماع فقد كذب ؛ هذه دعوى المريسي والأصم ؛ ولكن يقول : لا أعلم نزاعاً والذين كانوا يذكرون الاجماع كالشافعي وأبي ثور وغيرها يفسرون حرامهم : بأننا لا نعلم نزاعاً ، ويقولون هذا هو الاجماع الذي ندعيه .

فتبين أن مثل هذا الاجماع الذي قوبل بنقل نزاع ولم يثبت واحد

منها لا يجوز أن يحتج به ، ومن لم يترجح عنده نقل مثبت النزاع على نافية ولا نافية على مثبته فليس له أيضاً أن يقدمه على النص ولا يقدم النص عليه ، بل يقف لعدم رجحان أحدهما عنده ؛ فإن ترجح عنده المثبت غلب على ظنه ان النص لم يعارضه إجماع يعمل به ، وينظر في ذلك الى مثبت الاجماع والنزاع ، فمن عرف منه كثرة ما يدعيه من الاجماع والأمر بخلافه ليس بمنزلة من لم يعلم منه اثبات اجماع علم استفاؤه ، وكذلك من علم منه في نقل النزاع أنه لا يغلط الا نادراً ليس بمنزلة من علم منه كثرة الغلط .

وإذا تظافر على نقل النزاع اثنان لم يأخذ احدهما عن صاحبه فهذا يثبت به النزاع ، بخلاف دعوى الاجماع ؛ فانه لو تظافر عليه عدد لم يستفد بذلك إلا عدم علمهم بالنزاع ، وهذا لمن أثبت النزاع في جمع الثلاث ومن نفي النزاع ، مع أن عامة من أثبت النزاع يذكر نقلاً صحيحاً لا يمكن دفعه وليس مع النافي ما يبطله .

وكثير من الفقهاء المتأخرين أو أكثرهم يقولون : انهم عاجزون عن تلقي جميع الأحكام الشرعية من جهة الرسول ، فيجعلون نصوص أئمتهم بمنزلة نص الرسول ويقلدونهم . ولا ريب ان كثيراً من الناس يحتاج الى تقليد العلماء في الأمور العارضة التي لا يستقل هو بعرفتها ، ومن سلكي طريق الإرادة والعبادة والفقر والتصوف من يجعل شيخه

كذلك ، بل قد يجعله كاللصوم ! ولا يتلقى سلوكه الا عنه ، ولا يتلقى عن الرسول سلوكه ، مع أن تلقي السلوك عن الرسول أسهل من تلقي الفروع للتنازع فيها ؛ فان السلوك هو بالطريق التي امر الله بها ورسوله من الاعتقادات والعبادات والأخلاق ، وهذا كله مبین في الكتاب والسنة ؛ فان هذا بمنزلة الغذاء الذي لا بد للمؤمن منه .

ولهذا كان جميع الصحابة يعلمون السلوك بدلالة الكتاب والسنة والتبليغ عن الرسول ، لا يحتاجون في ذلك الى فقهاء الصحابة ، ولم يحصل بين الصحابة نزاع في ذلك كما تنازعوا في بعض مسائل الفقه التي خفيت معرفتها على أكثر الصحابة ، وكانوا يتكلمون في الفيا والأحكام ؛ طائفة منهم يستقنون في ذلك .

وأما ما يفعله من يريد التقرب الى الله من واجب ومستحب فكلهم يأخذ من الكتاب والسنة ؛ فان القرآن والحديث مملوء من هذا ؛ وإن تكلم أحدهم في ذلك بكلام لم يسنده هو يكون هو أو معناه مسنداً عن الله ورسوله ، وقد ينطق أحدهم بالكلمة من الحكمة فتجدها مأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا كما قيل في تفسير قوله : (نور على نور) ، ولكن كثير من أهل العبادة والزهادة أعرض عن طلب العلم النبوي الذي يعرف به طريق الله ورسوله ، فاحتاج لذلك الى تقليد شيخ .

وفي السلوك مسائل تنازع فيها الشيوخ ، لكن يوجد في الكتاب والسنة من النصوص الدالة على الصواب في ذلك ما يفهمه غالب السالكين ، فمسائل السلوك من جنس مسائل العقائد كلها منصوبة في الكتاب والسنة ، وإنما اختلف أهل الكلام لما أعرضوا عن الكتاب والسنة ، فلما دخلوا في البدع وقع الاختلاف ، وهكذا طريق العبادة ، عامة ما يقع فيه من الاختلاف إنما هو بسبب الاعراض عن الطريق المشروع ، فيقعون في البدع فيقع فيهم الخلاف .

وهكذا الفقه إنما وقع فيه الاختلاف لما خفي عليهم بيان صاحب الشرع . ولكن هذا إنما يقع النزاع في الدقيق منه ، وأما الجليل فلا يتنازعون فيه . والصحابة أنفسهم تنازعوا في بعض ذلك ولم يتنازعوا في العقائد ، ولا في الطريق إلى الله التي بصير بها الرجل من أولياء الله الأبرار المقربين . ولهذا كان عامة المشايخ إذا احتاجوا في مسائل الشرع مثل مسائل النكاح والفرائض والطهارة وسجود السهو ونحو ذلك قلدوا الفقهاء ؛ لصعوبة اخذ ذلك عليهم من النصوص . وأما مسائل التوكل والاخلاص والزهد ونحو ذلك فهم يجتهدون فيها ، فمن كان منهم متبعاً للرسول أصاب ، ومن خالفه أخطأ .

ولا ريب ان البدع كثرت في باب العبادة والارادة أعظم مما كثرت في باب الاعتقاد والقول ؛ لأن الارادة يشترك الناس فيها أكثر مما

يشتركون في القول ؛ فان القول لا يكون الا بعقل ، والنطق من خصائص الانسان . وأما جنس الارادة فهو مما يتصف به كل الحيوان فما من حيوان الا وله ارادة ، وهؤلاء اشتركوا في إرادة التأله ؛ لكن اختلفوا في المعبود وفي عبادته ؛ ولهذا وصف الله في القرآن رهبانية النصارى بأنهم ابتدعوها ، وضم للشركيين في القرآن على ما ابتدعوه من العبادات والتحرعات ، وذلك أكثر مما ابتدعوه من الاعتقادات ؛ فان الاعتقادات كانوا فيها جهالا في الغالب فكانت بدعهم فيها أقل ؛ ولهذا كلما قرب الناس من الرسول كانت بدعهم أخف فكانت في الأقوال ، ولم يكن في التابعين وتابعيهم من تعبد بالرقص والسماع كما كان فيهم خوارج ومعتزلة وشيعة ، وكان فيهم من يكذب بالقدر ولم يكن فيهم من يحتاج بالقدر .

فالبدع الكثيرة التي حصلت في المتأخرين من العباد والزهاد والفقراء والصوفية لم يكن عالمها في زمن التابعين وتابعيهم ، بخلاف أقوال اهل البدع القولية فاتها ظهرت في عصر الصحابة والتابعين ، فلم أن الشبهة فيها أقوى وأهلها أعدل ، وأما بدع هؤلاء فأهلها اجمل وم أبعد عن متابعة الرسول .

ولهذا يوجد في هؤلاء من يدعي الالهية والحلول والاتحاد ، ومن يدعي أنه أفضل من الرسول وأنه مستغن عن الرسول ، وأن

لهم الى الله طريقاً غير طريق الرسول ! وهذا ليس من جنس بدع المسلمين ، بل من جنس بدع للملاحمة من للتفلسفة ونحوهم ، وأولئك قد عرف الناس أنهم ليسوا مسلمين ، وهؤلاء يدعون أنهم أولياء الله مع هذه الأقوال التي لا يقولها إلا من هو أكفر من اليهود والنصارى ، وكثير منهم أو أكثرهم لا يعرف ان ذلك مخالفة للرسول بل عند طائفة منهم أن اهل الصفة قاتلوا الرسول وأقروا على ذلك ! وعند آخرين أن الرسول امر ان يذهب ليسلم عليهم ويطلب الدعاء منهم ، وأنهم لم يأذنوا له وقالوا : اذهب الى من ارسلت إليهم ، وانه رجع الى ربه فأمره ان يتواضع ويقول : خويتمكم جاء ليسلم عليكم ! فجيروا قلبه وأذنوا له بالدخول .

فع اعتقادهم هذا الكفر العظيم الذي لا يعتقد يهودي ولا نصراني بقر بأنه رسول الله الى الأميين ، يقولون : ان الرسول أقرم على ذلك واعترف به ، واعترف انهم خواص الله ، وأن الله يخاطبهم بدون الرسول ، لم يحوجهم إليه كبعض خواص الملك مع وزرائه ، ويحتجون بقصة الخضر مع موسى ، وهي حجة عليهم لا لهم من وجوه كثيرة قد بسطت في موضع آخر .

والضلال والجهل في جنس العباد والمبتدعة أكثر منه في جنس اهل الأقوال ، لكن فيهم من الزهد والعبادة والأخلاق ما لا يوجد في

أولئك ، وفي أولئك من الكبر والبخل والقسوة ما ليس فيهم ، فهؤلاء فيهم شبه من النصارى وهؤلاء فيهم شبه من اليهود ، والله تعالى أمرنا ان نقول : (اهدنا الصراط للستقيم ، صراط الذين أنعمت عليهم ، غير المغضوب عليهم ولا الضالين) ؛ ولهذا آل الأمر بكثير من اكبر مشايخهم الى أنهم شهدوا توحيد الربوبية والايمان بالقدر ، وذلك شامل لجميع الكائنات ، فعدوا الفناء في هذا بزوال الفرق بين الحسنات والسيئات غاية المقامات ، وليس بعده الا ما سموه توحيداً ، وهو من جنس الحلول والاتحاد الذي تقوله النصارى ، ولكنهم يهابون الافصاح عن ذلك ويحجلونه من الأسرار المكتومة .

ومنهم من يقول : ان الحلاج هذا كان مشهده ، وإنما قتل لأنه باح بالسر الذي ما ينبغي البوح به . واذا انضم الى ذلك ان يكون أحدهم قد اخذ عن يتكلم في إثبات القدر من أهل الكلام او غيرهم ؛ ويجعل الجميع صادراً عن ارادة واحدة ، وليس هنا حب ولا بغض ولا رضا ولا سخط ولا فرح ؛ ولكن المرادات متنوعة ، فما كان ثواباً سمي تعلق الارادة به رضا ، وما كان عقاباً سمي سخطاً ، فحينئذ مع هذا للشهد لا يبقى عنده تمييز ، ويسمون هذا : الجمع والاصطلام .

وكان الجنيد — قدس الله روحه — لما وصل أصحابه كاثوري

وأمثاله الى هذا المقام أصرم بالفرق الثاني ، وهو : ان يفرقوا بين
 المأمور والمحظور ؛ ومحجوب الله ومرضيه ؛ ومسخوطه ومكروهه ؛ وهو
 مشهد الالهية الذي جاءت به الرسل وزلت به الكتب ، وهو حقيقة
 قول : لا إله الا الله . فمنهم من انكر على الجنيد ، ومنهم من توقف ،
 ومنهم من وافق ، والصواب ما قاله الجنيد من ذكر هذه الكلمة في
 الفرق بين المأمور والمحظور ، والكلمة الاخرى في الفرق بين الرب
 والعبد ، وهو قوله : التوحيد إفراد الحدوث عن القدم . فهذا رد على
 الاتحادية والحلولية منهم ، وتلك رد على من يقف عند الحقيقة الكونية
 منهم ، وما أكثر من ابتلي بهذين منهم .

ثم من الناس من يقوم بهذا الفرق لكن لنفسه وهواه ، لا عبادة
 وطاعة لله ، فهذا مثل من يجاهد ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر
 لهواه ، كالمقاتل شجاعة وحمية ورياء ، وذاك بمنزلة من لا يأمر بمعروف
 ولا ينهى عن منكر ولا يجاهد ، هذا شبيه بالراهب وذاك شبيه بمن لم
 يطلب الا الدنيا ، ذاك مبتدع وهذا فاجر .

وقد كثرت في المتهمة والمتفجرة البدع ، وفي المرصين عن ذلك طلب
 الدنيا ، وطلاب الدنيا لا يعارضون تاركها الا لأغراضهم وإن كانوا مبتدعة ،
 وأولئك لا يعارضون أبناء الدنيا الا لأغراضهم ، فتبقى المنازعات للدنيا ،

لا لتكون كلمة الله هي العليا ، ولا ليكون الدين لله ، بخلاف طريقة
السلف رضي الله عنهم أجمعين ، وكلامهما خارج عن الصراط المستقيم .

نسأل الله ان يهدينا الصراط المستقيم ، صراط الذين أنعم الله عليهم من
الطيبين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً ، آخره
والحمد لله رب العالمين .

وسئل رعم الله

عمن يقول: ان النصوص لا نفى بعشر معشار الشريعة : هل قوله صواب؟ وهل أراد النص الذى لا يحتمل التأويل او الألفاظ الواردة المحتملة؟ ومن نفى القياس وأبطله من الظاهرية : هل قوله صواب؟ وما حجته على ذلك؟ وما معنى قولهم : النص؟

فأجاب :

الحمد لله رب العالمين . هذا القول قاله طائفة من اهل الكلام والرأى كأبى المالبي وغيره ، وهو خطأ ؛ بل الصواب الذى عليه جمهور أئمة المسلمين ان النصوص وافية بجمهور احكام أفعال العباد . ومنهم من يقول : انها وافية بجميع ذلك ؛ وإنما انكر ذلك من انكره لأنه لم يفهم معانى النصوص العامة التى هي أقوال الله ورسوله وشملها لأحكام أفعال العباد ، وذلك أن الله بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بجوامع الكلم ، فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التى هي قضية كلية وقاعدة عامة تتناول أنواعاً كثيرة ، وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى ، فهذا الوجه تكون النصوص محيططة بأحكام أفعال العباد .

مثال ذلك أن الله حرم الخمر فظن بعض الناس أن لفظ الخمر لا يتناول إلا عصير العنب خاصة ، ثم من هؤلاء من لم يحرم إلا ذلك أو حرم معه بعض الأنبذة المسكرة ، كما يقول ذلك من يقوله من فقهاء الكوفة فإن أبا حنيفة يحرم عصير العنب المشتد الزبد ، وهذا الخمر عنده ، ويحرم المطبوخ منه ما لم يذهب ثلثاه ، فإذا ذهب ثلثاه لم يحرمه . ويحرم النبيذ من نبيذ التمر فإن طبخ أذن طبخ حل عنده . وهذه المسكرات الثلاثة ليست خمرًا عنده مع أنها حرام ، وما سوى ذلك من الأنبذة فإما يحرم منه ما يسكر .

وأما محمد بن الحسن فوافق الجمهور في تحريم كل مسكر قليله وكثيره ، وبه أفتى المحققون من أصحاب أبي حنيفة ، وهو اختيار أبي الليث السمرقندي .

ومن العلماء من حرم كل مسكر بطريق القياس : إما في الاسم وإما في الحكم ؛ وهذه الطريقة التي سلكها طائفة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد ، يظنون أن تحريم كل مسكر إنما كان بالقياس في الأسماء أو القياس في الحكم .

والعواب الذي عليه الأئمة الكبار : أن الخمر المذكورة في القرآن تناولت كل مسكر ، فصار تحريم كل مسكر بالنص العام

والكلمة الجامعة لا بالقياس وحده ، وإن كان القياس دليلاً آخر يوافق النص ، وثبتت أيضاً نصوص صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريم كل مسكر ، ففي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل مسكر خمر وكل مسكر حرام » وفي الصحيحين عن عائشة — رضي الله عنها — عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل شراب أسكر فهو حرام » وفي الصحيحين عن أبي موسى ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل فقيل له : عندنا شراب من العسل يقال له : البتع ، وشراب من النرة يقال له : اللزر ؟ قال : وكان قد أوتي جوامع الكلم فقال : « كل مسكر حرام » إلى احاديث أخر يطول وصفها .

وعلى هذا فتحريمها بسكر من الأشربة والأطعمة كالخيشة المسكرة ثابت بالنص ، وكان هذا النص متبوعاً لشرب الأنواع المسكرة من أي مادة كانت ؟ من الحبوب أو الثمار ، أو من لبن الخيل أو من غير ذلك .

ومن ظن أن النص إنما يتناول خمر العنب قال : إنه لم يبين حكم هذه المسكرات التي هي في الأرض أكثر من خمر العنب ، بل كان ذلك ثابتاً بالقياس ، وهؤلاء غلطوا في فهم النص . وما يبين ذلك أنه قد ثبت بالأحاديث الكثيرة المستفيضة أن الخمر لما حُرمت لم يكن بالبلدية

من خر الغنـب شيء ؛ فإن للمدينة لم يكن فيها شجر الغنـب وإنما كان
عندم النخل ، فكان خرم من التمر ، ولما حرمت الخمر أراقوا تلك
الأشربة التي كانت من التمر وعلوا أن ذلك الشراب هو خر محرم ،
فعلم أن لفظ الخمر لم يكن عندم مخصوصاً بعصير الغنـب ، وسواء كان
ذلك في لغتهم فتناول ؛ أو كانوا عرفوا التعميم ببيان الرسول صلى الله
عليه وسلم ، فإنه المبين عن الله مراده ، فإن الشارع يتصرف في اللغة
نصرف أهل العرف ، يستعمل اللفظ تارة فيما هو أعم من معناه في
اللغة ، وتارة فيما هو أخص .

وكذلك لفظ اليسر هو عند أكثر العلماء يتناول اللعب بالنرد
والشطرنج ، ويتناول بيع الثمر التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم
فإن فيها معنى القمار الذي هو ميسر ، إذ القمار معناه أن يؤخذ مال
الإنسان وهو على مخاطرة هل يحصل له عوضه أو لا يحصل ؟ كالذي
يشترى العبد الآبق والبئر الشارد وحبل الحبلية ، ونحو ذلك مما قد يحصل
له وقد لا يحصل له ، وعلى هذا فلفظ اليسر في كتاب الله تعالى يتناول هذا
كله ، وما ثبت في صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى
عن بيع الثمر بتناول كل ما فيه مخاطرة ، كبيع الثمار قبل بدو صلاحها
وبيع الأجنة في البطون وغير ذلك .

ومن هذا الباب لفظ الربا ، فإنه يتناول كل ما نهى عنه من ربا

النساء وربما الفضل ؛ والقرض الذي يجبر منفعة وغير ذلك ، فالنص متناول لهذا كله ؛ لكن يحتاج في معرفة دخول الأنواع والأعيان في النص إلى ما يستدل به على ذلك ، وهذا الذي يسمى : تحقيق المناط .

وكذلك قوله تعالى : (يا أيها النبي ! إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) ، وقوله : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) ونحو ذلك ، يعم بلفظه كل مطلقة ويدل على أن كل طلاق فهو رجعي . ولهذا قال أكثر العلماء بذلك ، وقالوا : لا يجوز للرجل أن يطلق المرأة ثلاثاً ، ويدل أيضاً على أن الطلاق لا يقع إلا رجعياً وأن ما كان باتناً فليس من الطلقات الثلاث ، فلا يكون الخلع من الطلقات الثلاث كقول ابن عباس والشافعي في قول : وأحد في المشهور منه ، لكن بينهم نزاع : هل ذلك مشروط بأن يخلو الخلع عن لفظ الطلاق ونيته ، أو بالخلو عن لفظه فقط ؛ أو لا بشرط شيء من ذلك ؟ على ثلاثة أقوال .

وكذلك قوله تعالى : (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) و (ذلك كفارة أيمانكم) ، هو متناول لكل يمين من أيمان المسلمين ، فمن العلماء من قال : كل يمين من أيمان المسلمين ففيها كفارة كما دل عليه الكتاب والسنة . ومنهم من قال : لا يتناول النص إلا الحلف باسم الله وغير ذلك لا تعتقد ولا شيء فيها . ومنهم من قال : بل

هي أيمان يلزم الحالف بها ما التزمه ولا تدخل في النص ، ولا رب
ان النص يدل على القول الأول ، فمن قال : ان النص لم يبين حكم
جميع أيمان المسلمين كان هذا رأياً منه ، لم يكن هذا مدلول النص .

وكذلك الكلام في عامة مسائل النزاع بين المسلمين إذا طلب
ما يفصل النزاع من نصوص الكتاب والسنة وجد ذلك ، وتبين ان
النصوص شاملة لعامة أحكام الأفعال . وكان الامام أحمد يقول : انه
ما من مسألة يسأل عنها الا وقد تكلم الصحابة فيها أوفى نظيرها .
والصحابه كانوا يحتجون في عامة مسائلهم بالنصوص كما هو مشهور
عنهم ، وكانوا يجتهدون رأيهم ويتكلمون بالرأي ويحتجون بالقياس
الصحيح أيضاً .

والقياس الصحيح نوعان :

أحدهما : ان يعلم أنه لا فارق بين الفرع والاصل إلا فرق غير
مؤثر في الشرع ، كما ثبت . عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح
انه سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : ألقوها وما حولها وكلوا
سمنكم . وقد أجمع المسلمون على أن هذا الحكم ليس مختصاً بتلك
الفأرة وذلك السمن ؛ فلماذا قال جماهير العلماء : إنه أي نجاسة وقعت
في دهن من الأدهان كالفأرة التي تقع في الزيت والكلهر الذي يقع في
السمن فحكمها حكم تلك الفأرة التي وقعت في السمن . ومن قال من

أهل الظاهر : ان هذا الحكم لا يكون إلا في فأرة وقعت في سمن
فقد أخطأ ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص الحكم بتلك الصورة
لكن لما استفتى عنها أفتى فيها ، والاستفتاء إذا وقع عن قضية معينة أو
نوع فأجاب المفتى عن ذلك خصه لكونه سئل عنه ؛ لا لاختصاصه بالحكم .

ومثل هذا انه سئل عن رجل أحرم بالعمرة وعليه جبة مضخة
بخلوق فقال : « انزع عنك الجبة واغسل عنك الخلق ، واضع في
عمرنك ما كنت تصنع في حجك » ، فأجابه عن الجبة ولو كان عليه قميص
أو نحوه كان الحكم كذلك بالاجماع .

والنوع الثاني من القياس :

ان ينص على حكم لمعنى من المعاني ويكون ذلك المعنى موجوداً في
غيره ، فاذا قام دليل من الأدلة على ان الحكم متعلق بالمعنى المشترك
بين الأصل والفرع سوى بينها ، وكان هذا قياساً صحيحاً .

فهذان النوعان كان الصحابة والتابعون لهم باحسان يستعملونها .
وهما من باب فهم مراد الشارع ؛ فان الاستدلال بكلام الشارع
يتوقف على ان يعرف ثبوت اللفظ عنه وعلى ان يعرف مراده باللفظ
وإذا عرفنا مراده : فان علمنا انه حكم للمعنى المشترك لا لمعنى يخص

الاصل أثبتنا الحكم حيث وجد المعنى المشترك ، وان علمنا انه قصد تخصيص الحكم بمورد النص منعنا القياس ، كما أننا علمنا ان الحج خص به الكعبة ، وان الصيام الفرض خص به شهر رمضان ، وان الاستقبال خص به جهة الكعبة ، وان المفروض من الصلوات خص به الخمس ونحو ذلك ، فانه يمتنع هنا أن نقيس على المنصوص غيره .

وإذا عين الشارع مكاناً أو زماناً للعبادة كتعيين الكعبة وشهر رمضان ؛ أو عين بعض الأقوال والأفعال كتعيين القراءة في الصلاة والركوع والسجود ، بل وتعيين التكبير وأم القرآن ، فالحاق غير المنصوص به يشبه حال أهل اليمن الذين أسقطوا تعيين الأشهر الحرم ، وقالوا : المقصود أربعة أشهر من السنة فقال تعالى : (إنما النبي زيادة في الكفر يضل به الذين كفروا ، يحلون ما حرم الله وما يحلون ما حرم الله فيحلوا ما حرم الله) . وقياس الحلال بالنص على الحرام بالنص من جنس قياس الذين قالوا : (إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا) ، وكذلك قياس المشركين الذين قالوا : (إنما كلون ما قتلتم ولا تأكلون ما قتل الله) ؟ قال تعالى : (وان الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم ، وان أطمعهم انكم لمشركون) فهذه الأقيسة الفاسدة .

وكل قياس دل النص على فساده فهو فاسد ، وكل من ألحق

منصوصاً بمنصوص يخالف حكمه فقياسه فاسد ، وكل من سوى بين شيئين أو فرق بين شيئين بغير الأوصاف للعبارة في حكم الله ورسوله فقياسه فاسد لكن من القياس ما يعلم صحته ، ومنه ما يعلم فساد ، ومنه ما لم يتبين أمره . فمن أبطل القياس مطلقاً فقوله باطل ، ومن استدل بالقياس الخالف للشرع فقوله باطل ، ومن استدل بقياس لم يقم الدليل على صحته فقد استدل بما لا يعلم صحته ، بمنزلة من استدل برواية رجل مجهول لا يعلم عدالته .

فالحجج الأثرية والنظرية تنقسم الى : ما يعلم صحته ، وإلى ما يعلم فساد ، وإلى ما هو موقوف حتى يقوم الدليل على أحدهما . ولفظ النص يراد به تارة الفاظ الكتاب والسنة سواء كان اللفظ دلالة قطعية أو ظاهرة ، وهذا هو المراد من قول من قال : النصوص تتناول أحكام أفعال المكلفين . ويراد بالنص مادلالته قطعية لا تحتل النقيض كقوله (تلك عشرة كاملة) ، و (الله الذي أنزل الكتاب بالحق والميزان) ، فالكتاب هو النص والميزان هو العدل .

والقياس الصحيح من باب العدل : فانه تسوية بين المتماثلين وتفريق بين المختلفين ، ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص ، فكل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد ، ولا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً ، كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح .

ومن كان متبحراً في الأدلة الشرعية أمكنه ان يستدل على غالب الأحكام بالنصوص وبالأقيسة . فثبت ان كل واحد من النص والقياس دل على هذا الحكم كما ذكرناه من الأمثلة ؛ فان القياس يدل على تحريم كل مسكر كما يدل النص على ذلك ؛ فان الله حرم الخمر لأنها توقع بيننا العداوة والبغضاء ، وتصدنا عن ذكر الله وعن الصلاة كما دل القرآن على هذا المعنى ، وهذا المعنى موجود في جميع الأشربة المسكرة ، لا فرق في ذلك بين شراب وشراب ، فالفرق بين الأنواع المشتركة من هذا الجنس تفريق بين المتماثلين وخروج عن موجب القياس الصحيح ، كما هو خروج عن موجب النصوص ، ومسترفون بان قولهم خلاف القياس ، لكن يقولون : معنا آثار توافقه ابتغائها ويقولون : ان اسم الخمر لم يتناول كل مسكر . وغلطوا في فهم النص — وإن كانوا مجتهدين مثابين على اجتهادهم — ومعرفة عموم الأسماء الموجودة في النص وخصوصها من معرفة حدود ما أنزل الله على رسوله وقد قال تعالى : (الأعراب أشد كفراً ونفاقاً وأجدر أن لا يعلموا حدود ما أنزل الله على رسوله) .

والكلام في ترجيح نفاة القياس ومثبته بطول استقصاؤه ، لا تحتمل هذه الورقة بسطه أكثر من هذا ، والله أعلم .

وقال :

فصل

العبادات للمأمور بها ؛ كالإيمان الجامع وكشعبه مثل الصلاة والوضوء والاعتسال ؛ والحج والصيام ؛ والجهاد والقرامة والذكر ؛ وغير ذلك ، لها ثلاثة أحوال ، وربما لم يشرع لها الا حالان ؛ لأن العبد إما أن يقتصر على الواجب فقط ؛ وإما أن يأتي بالمستحب فيها ، وإما أن أن ينقص عن الواجب فيها . فالأول حال المقتصدین فيها وإن كان سابقاً في غيرها . والثاني حال السابق فيها . والثالث حال الظالم فيها .

والعبادة الكاملة نارة تكون ما أدى فيها الواجب ، ونارة ما أتى فيها بالمستحب . وبإزاء الكاملة الناقصة ، قد يعنى بالنقص نقص بعض واجباتها ، وقد يعنى به ترك بعض مستحباتها . فأما تفسير الكامل بما كمل بالمستحبات فهو غالب استعمال الفقهاء في الطهارة والصلاة وغير ذلك ؛ فأنهم يقولون : الوضوء ينقسم : إلى كامل ومجزئ . والغسل ينقسم إلى كامل ومجزئ . ويريدون بالمجزئ الاختصار

على الواجب ، وبالكامل ما أتى فيه بالمستحب في العدد والقدر والصفة ؛
وغير ذلك .

ولذلك استعملوا ما جاء في حديث ابن مسعود مرفوعاً : « إذا
قال في ركوعه : سبحان ربي العظيم ثلاثاً فقد تم ركوعه ، وذلك أدناه .
وإذا قال في سجوده : سبحان ربي الأعلى ثلاثاً فقد تم سجوده ،
وذلك أدناه » ، فقالوا : أدنى الكمال ثلاث تسيحات ، يعنون : أدنى
الكمال للمسنون . وقالوا : أقل الوتر ركعة وأدنى الكمال ثلاث ، فجعلوا
للكمال أدنى وأعلى ؛ وكلاهما في الكمال للمسنون لا للفروض .

ثم يختلفون في حرف النفي الداخل على المسميات الشرعية ، كقوله :
« لا قراءة إلا بأم الكتاب » ، « ولا صيام لمن لم يبيت الصيام من
الليل » ، « ولا صلاة لمن لا وضوء له » ، « ولا وضوء لمن لم يذكر
اسم الله عليه » ، فأكثرهم يقولون : هو لنفي الفعل ، فلا يحزي
مع هذا النفي . ومنهم من يقول : هو لنفي الكمال . يريدون نفي
الكمال للمسنون .

وأما تفسيره بما كمل بالواجب فهو في عرف الشارع ، لكن الموجود
فيه كثيراً لفظ التمام ، كقوله : (وآتموا الحج والعمرة لله) ، والمراد
بالإتمام الواجب الإتمام بالواجبات ، وكذلك قوله : (ثم آتموا الصيام

إلى الليل) ، وقوله : « لا تتم صلاة عبد حتى يضع الطهور مواضعه » الحديث . وقوله : « فما انتقصت من هذا فقد انتقصت من صلاتك » ، ويمكن ان يقال في اتمام الحج والصيام ونحو ذلك : هو أمر مطلق بالانتهاء واجبه ومستحبه ، فما كان واجباً فالأمر به إيجاب وما كان مستحباً فالأمر به استحباب وجاء لفظ التمام في قوله : « فقد تم ركوعه ، وذلك أدناه » ، وقوله : « أقيموا صفوفكم فإن إقامة الصف من تمام الصلاة » ، وروي « من إقامة الصلاة » .

والنقص بازاء التمام والكمال كقوله : « من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم الكتاب فهي خداج » ، فالجمهور يقولون : هو نقص الواجبات ؛ لأن الخداج هو الناقص في أعضائه وأركانه . وآخرون يقولون : هو الناقص عن كماله المستحب ؛ فان النقص يستعمل في نقص الاستحباب كثيراً كما تقدم في تقسيم الفقهاء الطهارة إلى كامل ومجزي ليس بكامل ، وما ليس بكامل فهو ناقص . وقوله : « فقد تم ركوعه وسجوده وذلك أدناه » وما لم يتم فهو ناقص وإن كان مجزئاً .

ثم النقص عن الواجب نوعان : نوع يبطل العبادة كنقص أركان الطهارة والصلاة والحج . ونقص لا يبطلها ، كنقص واجبات الحج التي ليست بأركان ؛ ونقص واجبات الصلاة إذا تركها سهواً على المشهور عند أحمد ، ونقص الواجبات التي يسميه أبو حنيفة فيها مسيئاً ولا تبطل

صلاته كقراءة الفاتحة ونحوها .

وبهذا تزول الشبهة في « مسائل الاسماء والاحكام » وهي مسألة
الايان وخلاف المرجئة والحوارج : فان الايمان وان كان اسما لدين
الله الذي أكمله بقوله : (اليوم أكملت لكم دينكم) . وهو اسم
لطاعة الله وللبر وللعمل الصالح ، وهو جميع ما أمر الله به . فهذا هو
الايان الكامل التام ؛ وكما له نوعان : كمال المقربين وهو الكمال للمستحب ،
وكمال للمقصدین وهو الكمال بالواجب فقط .

وإذا قلنا في مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يزني الزاني
حين يزني وهو مؤمن » ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن » و« لا
إيمان لمن لا أمانة له » وقوله : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله
وجلّت قلوبهم) الآية . وقوله : (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله
ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله) .
وقوله : (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب) الآية .
إلى قوله : (أولئك الذين صدقوا وأولئك هم للتقوى) إذا قال القائل
في مثل هذا : ليس بمؤمن كامل الايمان ؛ أو نفى عنه كمال الايمان لا
أمله ؛ فالمراد به كمال الايمان الواجب ليس بكمال الايمان المستحب .
كمن ترك رمي الجمار أو ارتكب محظورات الاحرام غير الوطئ . ليس
هذا مثل قولنا : غسل كامل ووضوء كامل ، وأن المجزي منه ليس

بكامل ذاك نفي الكمال المستحب .

وكذا المؤمن المطلق هو للؤدي للإيمان الواجب ، ولا يلزم من كون إيمانه ناقصاً عن الواجب أن يكون باطلاً حابطاً ، كما في الحج ، ولا أن يكون معه الإيمان الكامل كما تقوله المرجئة ، ولا أن يقال : ولو أدى الواجب لم يكن إيمانه كاملاً ، فإن الكمال النسبي هنا الكمال المستحب .

فهذا فرقان يزيل الشبهة في هذا المقام ويقرر النصوص كما جاءت . وكذلك قوله : « من غشنا فليس منا » ، ونحو ذلك ، لا يجوز أن يقال فيه : ليس من خيارنا كما تقوله المرجئة . ولا أن يقال : صار من غير المسلمين فيكون كافراً كما تقوله الخوارج ، بل الصواب أن هذا الاسم المضر ينصرف إطلاقه إلى المؤمنين الإيمان الواجب الذي به يستحقون الثواب بلا عقاب ، ولهم للموالة المطلقة والحببة المطلقة ، وإن كان لبعضهم درجات في ذلك بما فعله من المستحب ، فإذا غشهم لم يكن منهم حقيقة : لنقص إيمانه الواجب الذي به يستحقون الثواب المطلق بلا عقاب ، ولا يجب أن يكون من غيرهم مطلقاً ، بل معه من الإيمان ما يستحق به مشاركتهم في بعض الثواب ، ومعه من الكبيرة ما يستحق به العقاب ، كما يقول من استأجر قوماً ليعملوا عملاً ؛ فعمل بعضهم بعض الوقت فعند التوفية يصلح أن يقال : هذا ليس منا ، فلا يستحق

الأجر الكامل ، وإن استحق بعضه .

وقد بسطت القول في هذه المسألة في غير هذا الموضع ، وينت
ارتباطها بقاعدة كبيرة في ان الشخص الواحد أو العمل الواحد يكون
مأموراً به من وجه منياً عنه من وجه ، وأن هذا هو منذهب أهل
السنة والجماعة : خلافا للخوارج والمعتزلة : وقد وافقهم طائفة من أهل
الاثبات : متكلميهم وفقائهم : من أصحابنا وغيرهم : في مسألة العمل
الواحد في أصول الفقه ، فقالوا : لا يجوز أن يكون مأموراً به منياً
عنه . وإن كانوا مخالفين لهم في مسألة الشخص الواحد في أصول
الدين ، ولا ريب أن إحدى الروايتين عن أحمد أن هذا العمل لا
يجزيه ، وهي مسألة الصلاة في الدار للنصوبة ، وفي الرواية الأخرى
يجزي ، كقول أكثر الفقهاء ، لكن من أصحابنا من جعلها عقلية ورأى
أنه لا يتمتع ذلك عقلاً ، وهو قول أكثر المعتزلة وكثير من الأشعرية كابن
الباقلاني وابن الخطيب .

فالكلام في مقامين : في الامكان العقلي : وفي الاجزاء الشرعي .

والناس فيها على أربعة أقوال :

منهم من يقول : يتمتع عقلاً ويبطل شرعاً . وهو قول طائفة من

متكلمي أصحابنا وفقهائهم .

ومنهم من يقول : يجوز عقلا لكن المانع سمعي . وهذا قد يقوله أيضا من لا يرى الاجزاء من أصحابنا ومن وافقهم ، وهو أشبه عندي بقول أحمد : فان أصوله تقتضي أنه يجوز ورود التعبد بذلك كله . وهذا هو الذي يشبه أصول أهل السنة وأئمة الفقه .

ومنهم من يجوزه عقلا وسمعا كأكثر الفقهاء .

ومنهم من يمنعه عقلا لكن يقول : ورد سمعا . وهذا قول ابن الباقلاني وأبي الحسن وابن الخطيب ، زعموا أن العقل يمنع كون الفعل الواحد مأموراً به منهياً عنه ، ولكن لما دل السمع : إما الاجماع أو غيره على عدم وجوب القضاء قالوا : حصل الاجزاء عنده لا به . وهذا القول عندي أفسد الأقوال .

والصواب : أن ذلك ممكن في العقل . فأما الوقوع السمعي فيرجع فيه إلى دليله ، وذلك أن كون الفعل الواحد محبوباً مكروهاً ؛ مرضياً مسخوطاً ، مأموراً به منهياً عنه ؛ مقتضياً للحمد والثواب والنم والعقاب . ليس هو من الصفات اللازمة كالأسود والأبيض ؛ والمتحرك والساكن . والحلي والليت ؛ وإن كان في هذه الصفات كلام أيضاً . وإنما هو من

الصفات التي فيها إضافة متعديّة إلى الغير ، مثل كون الفعل نافعاً وضاراً
ومحبوباً ومكروهاً ، والنافع هو الجالب للذة ؛ والضار هو الجالب للألم ،
وكذلك المحبوب هو الذي فيه فرح ولذة للمحب مثلاً ؛ والمكروه هو
الذي فيه ألم للكاره ؛ ولهذا كان الحسن والقبح العقلي معناه النفعة
والمضرة ، والأمر والهي يودان إلى المطلوب والمكروه ؛ فهذه صفة
في الفعل متعلقة بالفاعل أو غيره ، وهذه صفة في الفعل متعلقة
بالآمر الناهي .

ولهذا قلت غير حرة : إن حسن الفعل يحصل من نفسه تارة
ومن الأمر تارة ومن مجموعها تارة . وللمتأمل ومن وافقهم من الفقهاء
أصحابنا وغيرهم الذين يمنعون النسخ قبل التمكن من الفعل لا يثبتون
إلا الأول ، والأشعرية ومن وافقهم من الفقهاء أصحابنا وغيرهم الذين
لا يثبتون للفعل صفة إلا إضافة لتعلق الخطاب به لا يثبتون إلا الثاني .
والصواب إثبات الأمرين . وقدر زائد يحصل للفعل من جنس تعلق
الخطاب غير تعلق الخطاب ، ويحصل للفعل بعد الحكم ، فالخطاب مظهر
تارة ، ومؤثر تارة ، وجامع بين الأمرين تارة . وبسط هذا له
موضع آخر .

وإذا كان كذلك فنحن نقول ونجد أن الفعل الواحد من الشخص
أو من غيره يجلب له منفعة ومضرة معا ، والرجل يكون له عدوان

يقتل أحدهما صاحبه ، فيسر من حيث علم عدو ، ويساء من حيث غلب عدو . ويكون له صديقان يعزل أحدهما صاحبه فيساء من حيث انزال الصديق ؛ ويسر من حيث تولي صديق . وأكثر أمور الدنيا من هذا ؛ فان المصلحة المحضة نادرة ، فأكثر الحوادث فيها ما يسوء ويسر ، فيشتمل الفعل على ما ينفع ويحب ويراد ويطلب ؛ وعلى ما يضر ويفض ويكره ويدفع . وكذلك الأمر يأمر بتحصيل النافع وينهى عن تحصيل الضار ، فيأمر بالصلاة المشتملة على المنفعة وينهى عن الغضب المشتمل على المضرة .

فاذا قالوا : الممتع أن يأمره بفعل واحد من وجه واحد فيقول : صل هنا ولا تصل هنا ؛ فان هذا جمع بين التقيض والجمع بين التقيض ممتنع ؛ لأنه جمع بين النفي والاثبات ، فقد يقال لهم : الجمع بين التقيض ممتنع في الخبر ، فاذا قلت : صلى زيد هنا لم يصل هنا امتنع ذلك ؛ لأن الصلاة هنا إما ان تكون وإما أن لا تكون ، وكونها هو عينها وما يتبعه من الصفات اللازمة التي ليس فيها نسبة وإضافة وتعلق ، فأما الجمع بينها في الارادة والكراهة والطلب والدفع والحبة والبغضة والمنفعة والمضرة فهذا لا يمتنع ؛ فان وجود الشيء قد يكون مراداً ويكون عدمه مراداً أيضاً ؛ إذا كان في كل منها منفعة للمريد ، ويكون أيضاً وجوده أو عدمه مراداً مكروهاً ، بحيث يلتذ العبد ويتألم بوجوده وبعده ، كما قيل :

الشيب كره وكره أن يفارقه

فأعجب لشيء على البغضاء محبوب

فهو يكره الشيب ويبغضه لما فيه من زوال الشباب النافع ووجود
المشيب الضار ، وهو يحبه أيضاً ويكره عدمه لما فيه من وجود الحياة
وفي عدمه من القضاء .

وهذه حال ما اجتمع فيه مصلحة ومفسدة من جميع الأمور ،
لكن التحقيق أن الفعل المعين كالصلاة في الدار المعينة لا يؤمر بعينها
وينهى عن عينها ؛ لأنه تكليف مالا يطاق ، فانه تكليف للفاعل أن
يجمع بين وجود الفعل للمعين وعدمه ، وإنما يؤمر بها من حيث هي
مطلقة وينهى عن الكون في البقعة ، فيكون مورد الأمر غير مورد
النهي ولكن تلازما في المعين ، والعبد هو الذي جمع بين الأمر به
والنهي عنه ، لا أن الشارع أمره بالجمع بينها ، فأمره بصلاة مطلقة ونهاه
عن كون مطلق . وأما المعين فالشارع لا يأمر به ولا ينهى عنه كما في
سائر اللينيات ، وهذا أصل مطرد في جميع ما أمر الله به من المطلقات
بل في كل أمر ؛ فانه إذا أمر بعتق رقبة مطلقة كقوله : (فتحرير
رقبة) أو بإطعام ستين مسكيناً ؛ أو صيام شهرين متتابعين ، أو بصلاة
في مكان أو غير ذلك ، فإن العبد لا يمكنه الامتثال إلا باعتاق رقبة
معينة وإطعام طعام معين لمساكين معينين ، وصيام أيام معينة ، وصلاة

معينة في مكان معين ، فالعين في جميع للأمورات المطلقة ليس مأموراً بعينه ، وإنما للأمور به مطلق وللطرق يحصل بالعين .

فالعين فيه شيان : خصوص عينه والحقيقة المطلقة ، فالحقيقة المطلقة هي الواجبة وأما خصوص العين فليس واجباً ولا مأموراً به ، وإنما هو أحد الأعيان التي يحصل بها المطلق : بمنزلة الطريق الى مكة ، ولا قصد للآمر في خصوص التعيين .

وهذا الكلام مذكور في مسألة الواجب على التخيير ، والواجب المطلق ، والواجب للعين . والفرق بينها : أن الواجب الخير قد أمر فيه بأحد أشياء محصورة ، والمطلق لم يؤمر فيه بأحد أشياء محصورة ، وإنما أمر بالمطلق . ولهذا اختلف في الواجب الخير فيه : هل الواجب هو القدر المشترك كالواجب للمطلق ؟ أو الواجب هو للمشارك والمميز أيضاً على التخيير؟ فيه وجهان ، وللمشارك هو كونه أحدها ، فعلى هذا ما تميز به أحدها عن الآخر لا يثاب عليه ثواب الواجب ، بخلاف ما اذا قيل للتمييز واجب أيضاً على البدل ، وأما للمطلق فلم يتعرض فيه للأعيان للتميزة بقصد . لكنه من ضرورة الواقع ، فهو من باب ما لا يتم الواجب إلا به ، وهو وإن قيل : هو واجب فهو واجب في الفعل وهو بخير فيه ، فاخياره لاحدى العينين لا يجعله واجباً عيناً ، فبين بذلك أن تعيين عين الفعل وعين المكان ليس مأموراً به ، فاذا نهي

عن الكون فيه لم يكن هذا للهي عنه قد أمر به ؛ إذ للأمر به مطلق وهذا المعين ليس من لوازم للأمر به ، وإنما يحصل به الامثال كما يحصل بغيره .

فان قيل : إن لم يكن مأموراً به فلا بد أن يساح الامثال به والجمع بين الهي والاباحة جمع بين التقيضين ، قيل : ولا يجب أن يساح الامثال به بل يكفي أن لا ينهى عن الامثال به ، فإما به يؤدي الواجب لا يقتصر الى ايجاب ولا الى اباحة ، بل يكفي أن لا يكون منها عن الامثال به ، فاذا نهاء عن الامثال به امتنع أن يكون للأمر به داخلاً فيه من غير معصية . فهذا أربعة أقسام :

أن يكون ما به يمثل واجباً كإيجاب صيام شهر رمضان بالامساك فيه عن الواجب .

وأن يكون مباحاً كحصال الكفارة ؛ فإنه قد أيسر له نوع كل منها ، وكما لو قال : أطعم زيدا أو عمراً .

وأن لا يكون منها عنه كالصيام المطلق والعق للطلق ، فالعين ليس منها عنه ولا مباحاً بخطاب بعينه إذ لا يحتاج الى ذلك .

والرابع أن يكون منها عنه ، كالهي عن الأضاحي للمعية وإعتاق

الكافر ؛ فإذا صلى في مكان مباح كان ممثلاً لآتيانه بالواجب بمعين ليس منهياً عنه ، وإذا صلى في المصوب فقد يقال : إنما نهي عن جنس الكون فيه لا عن خصوص الصلاة فيه ، فقد أدى الواجب بما لم ينه عن الامتثال به ، لكن نهي عن جنس فعله ، فيه اجتمع في الفعل المعين ما أمر به من الصلاة للطلقة وما نهي عنه من الكون المطلق . فهو مطيع عاص . ولا نقول : إن الفعل المعين مأمور به منهى عنه لكن اجتمع فيه للأمر به والنهي عنه . كما لو صلى ملابساً لمصية من حمل مغصوب .

وقد يقال : بل هو منهى عن الامتثال به كما هو منهى عن الامتثال بالصلاة في المكان النجس والثوب النجس ؛ لأن المكان شرط في الصلاة والتهي عن الجنس نهي عن أنواعه ، فيكون منهياً عن بعض هذه الصلاة ، بخلاف التهي عنه إذا كان منفصلاً عن أبعاضها كالثوب المحمول فالحمل ليس من الصلاة . فهذا محل نظر الفقهاء وهو محل للاجتهاد ، لا أن عين هذه الأكوان هي مأمور بها ومنهي عنها فان هذا باطل قطعاً ، بل عنها وإن كانت منهياً عنها فهي مشتملة على الأمور به ، وليس ما اشتمل على الأمور به للمطلق يكون مأموراً به .

ثم يقال : ولو نهي عن الامتثال على وجه معين مثل أن يقال :

صل ولا تصل في هذه البقعة ، وخط هذا الثوب ولا تخطه في هذا البيت ، فإذا صلى فيه وخط فيه فلا ريب أنه لم يأت بالأمر به كما أمر ، لكن هل يقال : أتى ببعض الأمور به أو بأصله دون وصفه ؟ وهو مطلق الصلاة والخياطة دون وصفه ، أو مع منهي عنه بحيث يثاب على ذلك الفعل وإن لم يسقط الواجب ، أو عوقب على للمصية ؟ قد تقدم القول في ذلك ، وينت أن الأمر كذلك ، وهي تشبه مسألة صوم يوم العيد ونحوه مما يقول أبو حنيفة فيه بعدم الفساد .

وأن الاجزاء والالتابة يجتمعان ويفترقان ، فالاجزاء براءة النعمة من عهدة الأمر ، وهو السلامة من ذم الرب أو عقابه . والثواب الجزاء على الطاعة . وليس الثواب من مقتضيات مجرد الامتثال بخلاف الاجزاء ؛ فإن الأمر يقتضي اجزاء للأمور به لكن ها مجتمعان في الشرع ؛ إذ قد استقر فيه أن المطيع مثاب والعاصي معاقب . وقد يفترقان فيكون الفعل مجزئاً لا ثواب فيه إذا قارنه من للمصية ما يقابل الثواب ، كما قيل : « رب صائم حظه من صيامه العطش ، ورب قائم حظه من قيامه السهر » ، فإن قول الزور والعمل به في الصيام أوجب إثماً يقابل ثواب الصوم ، وقد اشتمل الصوم على الامتثال للأمور به والعمل للمهي عنه فبرئت النعمة للامتثال ووقع الحرمان للمصية . وقد يكون مثاباً عليه غير مجزئ إذا فعله ناقصاً عن الشرائط والأركان ، فيثاب على ما فعل ولا تبرأ النعمة إلا بفعله كاملاً .

وهذا تحرير جيد ، أن فعل للمأمور به يوجب البراءة ، فان قارنه
معصية بقدره تخل باللقصود قابل الثواب ، وإن نقص للمأمور به أثيب
ولم تحصل البراءة التامة ، فاما أن يعاد ؛ وإما أن يجبر ؛ وإما
أن يأتهم .

فتدبر هذا الأصل ! فان للمأمور به مثل المحبوب المطلوب ، إذا لم
يحصل تاماً لم يكن للمأمور بريئاً من العهدة ، فنقصه إما أن يجبر بحسنه
أو يبدل . أو بإعادة الفعل كاملاً إذا كان مرتبطاً ، وإما أن يبقى في
العهدة كركوب النبي عنه .

فالأول : مثل من أخرج الزكاة ناقصاً ؛ فانه يخرج التام .

والثاني : مثل من ترك واجبات الحج ؛ فانه يجبر بالتم ؛ ومن ترك
واجبات الصلاة المجبورة بالسجود .

والثالث : مثل من ضحى بمعية او اعتق معيماً او صلى بلا طهارة .

والرابع : مثل من فوت الجمعة والجهاد للتعين .

وإذا حصل مقارنا لمحذور يضاد بعض أجزائه لم يكن قد حصل
كلوطين في الاحرام فانه يفسده ، وإن لم يضاد بعض الأجزاء يكون

قد اجتمع للأمر والمحذور ، كفعل محظورات الاحرام فيه او فعل قول الزور والعمل به في الصيام ، فهذه ثلاثة أقسام في المحذور كالأمر ؛ إذ الأمر به إذا تركه يستدرك تارة بالجبران والتكميل ؛ وتارة بالاعادة ؛ وتارة لا يستدرك بحال .

والمحذور كالأمر إما أن يوجب فساده فيكون فيه الاعادة ؛ أو لا يستدرك . وإما أن يوجب نقضه مع الاجزاء فيجبر ، أو لا يجبر وإما أن يوجب إثماً فيه يقابل ثوابه . فالأول كفساد الحج ، والثاني كفساد الجمعة ، والثالث كالجوع مع محظوراته ، والرابع كالصلاة مع مرور المصلي أمامه ، والخامس كالصوم مع قول الزور والعمل به .

فهذه المسائل مسألة الفعل الواحد والفاعل الواحد والعين الواحدة هل يجتمع فيه أن يكون محموداً مذموماً ؛ مرضياً مسخوطاً ؛ محبوباً مبغضاً ؛ مثاباً معاقباً ؛ متلذذاً متألماً ؛ يشبه بعضها بعضاً ؛ والاجتماع ممكن من وجهين ؛ لكن من وجه واحد متعذر ، وقد قال تعالى : (يسألونك عن الحر واليسر ؟ قل : فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمها أكبر من نفعها) .

فصل

قد كتبت فيما قبل هذا مسمى العلم الشرعي وأنه ينقسم إلى :
ما أخبر به الشارع أو عرف بخبره ، وإلى ما أمر به الشارع .

والذي أخبر به ينقسم : إلى ما دل على علمه بالعقل ؛ وإلى
ما ليس كذلك .

والذي أمر به : إما أن يكون مستفاداً بالعقل ؛ أو مستفاداً
بالشرع ، وإما أن يكون مقصوداً للشارع ؛ أو لازماً للمقصد .

وكذلك اسم الشريعة والشرع والشرعة فإنه ينتظم كلها شرعه الله
من العقائد والأعمال ، وقد صنف الشيخ أبو بكر الآجري « كتاب
الشريعة » ، وصنف الشيخ أبو عبد الله ابن بطّة « كتاب الإبانة عن
شريعة الفرق الناجية » وغير ذلك . وإنما مقصود هؤلاء الأئمة في السنة
باسم الشريعة : العقائد التي يعتقدونها أهل السنة من الإيمان ، مثل
اعتقادهم أن الإيمان قول وعمل ، وأن الله موصوف بما وصف به نفسه
ووصفه به رسوله ، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق ، وأن الله خالق

كل شيء ، وما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه على كل شيء قدير . وأهمهم لا يكفرون أهل القبلة بمجرد الذنوب ، ويؤمنون بالشفاعة لأهل الكبائر ، ونحو ذلك من عقود أهل السنة ، فسموا أصول اعتقادهم شريعتهم ، وفرقوا بين شريعتهم وشرعة غيرهم .

وهذه العقائد التي يسميها هؤلاء الشريعة هي التي يسمى غيرهم عامتها « العقليات » و « علم الكلام » أو يسميها الجميع « أصول الدين » ويسميها بعضهم « الفقه الأكبر » وهذا نظير تسمية سائر المصنفين في هذا الباب « كتاب السنة » كالسنة لعبد الله بن أحمد والحلال والطبراني والسنة للجمعي وللأثرم ، ولخلق كثير صنفوا في هذه الأبواب ، وسموا ذلك كتب السنة ليميزوا بين عقيدة أهل السنة وعقيدة أهل البدع .

فالسنة كالشرعة هي : ما سنه الرسول وما شرعه ، فقد يراد به ما سنه وشرعه من العقائد ، وقد يراد به ما سنه وشرعه من العمل ، وقد يراد به كلاهما . فلفظ السنة يقع على معان كلفظ الشرعة ؛ ولهذا قال ابن عباس وعيره في قوله : (شرعة ومنهاج) : سنة وسبيلا . ففسروا الشرعة بالسنة وللهاج بالسبيل .

واسم « السنة » و « الشرعة » قد يكون في العقائد والأقوال ؛ وقد يكون في المقاصد والأفعال . فالأولى في طريقة العلم والكلام ،

والثانية في طريقة الحال والسماع ، وقد تكون في طريقة العبادات الظاهرة والسياسات السلطانية . فالتكلمة جعلوا بإزاء الشرعيات العقلية او الكلاميات ، وللتصوفة جعلوا بإزائها النوقيات والحقائق ، وللمتفلسة جعلوا بإزاء الشريعة الفلسفة ، وللملوك جعلوا بإزاء الشريعة السياسة . وأما الفقهاء والعامة فيخرجون عما هو عندهم الشريعة الى بعض هذه الأمور ، او يجعلون بإزائها العادة أو المذهب أو الرأي .

والتحقيق : أن الشريعة التي بعث الله بها محمداً صلى الله عليه وسلم جامعة لمصالح الدنيا والآخرة ، وهذه الأشياء ما خالف الشريعة منها فهو باطل ، وما وافقها منها فهو حق ؛ لكن قد يغير أيضاً لفظ الشريعة عند أكثر الناس ، فالملوك والعامة عندهم ان الشرع والشريعة اسم لحكم الحاكم ، ومعلوم ان القضاء فرع من فروع الشريعة ، وإلا فالشريعة جامعة لكل ولاية وعمل فيه صلاح الدين والدنيا ، والشريعة إنما هي كتاب الله وسنة رسوله ؛ وما كان عليه سلف الأمة في العقائد والأحوال والعبادات والأعمال ؛ والسياسات والأحكام ؛ والولايات والعطيات .

ثم هي مستعملة في كلام الناس على ثلاثة أنحاء : شرع منزل ، وهو : ما شرعه الله ورسوله . وشرع متأول ، وهو : ما ساغ فيه الاجتهاد . وشرع مبدل ، وهو : ما كان من الكذب والفجور الذي يفعلونه المبطلون بظاهر من الشرع ؛ او البدع ؛ او الضلال الذي يضيفه

الضالون إلى الشرع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وبما ذكرته في مسمى الشريعة والحكم الشرعي والعلم الشرعي
يتبين أنه ليس للانسان أن يخرج عن الشريعة في شيء من أموره ،
بل كلما يصلح له فهو في الشرع من أصوله وفروعه وأحواله وأعماله
وسياسته . ومعاملته وغير ذلك ، والحمد لله رب العالمين .

وسبب ذلك أن الشريعة هي طاعة الله ورسوله وأولى الأمر
منا ، وقد قال الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا
الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) ، وقد أوجب طاعته وطاعة رسوله في
أي كثير من القرآن ، وحرم معصيته ومعصية رسوله ، ووعد برضوانه
ومغفرته ورحمته وجنته على طاعته وطاعة رسوله ، وأوعد بضد ذلك
على معصيته ومعصية رسوله ، فعلى كل احد من عالم او امير او عابد
او معامل ان يطيع الله ورسوله فيما هو قائم به من علم أو حكم ، أو
أمر أو نهي أو عمل أو عبادة أو غير ذلك .

وحقيقة الشريعة : اتباع الرسل والدخول تحت طاعتهم ، كما ان
الخروج عنها خروج من طاعة الرسل ، وطاعة الرسل هي دين الله
الذي امر بالقتال عليه ، فقال : (وَقَاتِلُوا حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ

كله لله) ، فانه قد قال : (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ، والطاعة له دين له . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من أطاعني فقد أطاع الله . ومن أطاع أميري فقد أطاعني ، ومن عصاني فقد عصا الله ومن عصى أميري فقد عصاني » ، والأمراء والعلماء لهم مواضع يجب طاعتهم فيها ، وعليهم هم أيضاً أن يطيعوا الله والرسول فيما يأمرهم . فعلى كل من الرعاة والرعية والرؤوس والمرؤوسين أن يطيع كل منهم الله ورسوله في حاله ، ويلتزم شريعة الله التي شرعها له .

وهذه جملة تفصيلها يطول ، غلط فيها صنفان من الناس .

صنف سوغوا النفوسهم الخروج عن شريعة الله ورسوله وطاعة الله ورسوله ؛ لظنهم قصور الشريعة عن تمام مصالحهم جهلا منهم ؛ أو جهلا وهوى ؛ أو هوى محضاً .

وصنف قصرُوا في معرفة قدر الشريعة فضيقوها حتى توهموا هم والناس أنه لا يمكن العمل بها ، وأصل ذلك الجهل بمسمى الشريعة ومعرفة قدرها وسعتها ، والله أعلم .

ومن العلماء العامة من يرى أن اسم الشريعة والشرع لا يقال إلا للأعمال التي يسمى علمها علم الفقه ، ويفرقون بين العقائد والشرائع أو الحقائق والشرائع ، فهذا الاصطلاح مخالف لذلك . وأما قوله (ثم جعلناك على

شرعية من الأمر) ؛ فاما أن يحمل . (١)

وكذلك الأحكام الشرعية قد يراد بها ما أخبر بها الشارع بناء على أن الأحكام صفات للفعل ؛ وأن الشارع بينها وكشفها . ومنها ما يعلم بالعقل ضرورة أو نظرا ؛ ومنها ما يعلم بها ، ويسمى الجميع أحكاما شرعية ، أو تخص الأحكام الشرعية بما لم يستفد إلا من الشارع ، وهذا اصطلاح المعتزلة وغيرهم من المتكلمين والفقهاء من أصحابنا وغيرهم . وقد يراد بها ما أثبتها الشارع وآتى بها ولم تكن ثابتة بدونه بناء على أن الفعل حكم له في نفسها ، وإنما الحكم ما آتى به الشارع ، وهذا قول الأشعرية ومن وافقهم من أصحابنا وغيرهم . ثم قد يقال : الحكم هو خطاب الشارع وهو الإيجاب والتحريم منه ؛ وقد يقال : هو مقتضى الخطاب وموجبه وهو الوجوب والحرمه مثلا . وقد يقال : للتعلق الذي بين الخطاب والفعل .

والصحيح ان اسم الحكم الشرعي ينطبق على هذه الثلاثة ، وقد يقال : بل الحكم الشرعي يقال : على ما أخبر به وعلى ما جاء به من الخطاب ومقتضاه ، وهذا كما قلناه في العلم الشرعي ، فتدبر هذه الأصول الثلاثة : العلم الشرعي ، والحكم الشرعي ، والشرعية والله أعلم .

(١) ياض بالأصل .

« آخر المجلد التاسع عشر »

فهرس المجلد التاسع عشر

الصفحة	الموضوع
٩ - ١	« وقال فصل الكتاب والسنة والاجماع وبازائه لقوم آخرين للنامات والاسرائيليات والحكايات »
٨ - ٥	الكتاب والسنة والاجماع واجبة الاتباع لانها حق لا باطل فيه بخلاف غيرها ، ايضاح ذلك
٩ - ٦٥	« ايضاح الدلالة في عموم الرسالة للتقليين »
١٠ ، ٩	الايمان بعموم رسالة محمد واجب على كل انسان
١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ٣٢	طوائف المسلمين وجمهور الكفار والمشركين من الامم يقرون بوجود الجن ، حبسهم ، من انكر وجودهم
١٠	الجن احياء عقلاء لهم ارادة وفعل ، خلافا لبعض الملاحدة
١٠ ، ٢١	من المتواترات عند الامم ، ومن المتواترات عند اهل الحديث
١١	الحكمة في الامر في القرآن بسؤال اهل الكتاب عن اشياء
١٢	من اثبت وجود الجن وانكر دخولها في بدن المصروع ، سبب هذا التفريق .
١٢	(كالذى يتخبطه الشيطان من المس)
١٣	ما يجوز من الرقى ، وحكمة النهى عما لا يعلم انه شرك من الطلاسم ونحوها .
١٤	في كل أمة جاهلية قد تكون اعظم من جاهلية العرب

الموضوع	الصفحة
الآيات خطاب للتقلين ، وليس شيء منها مختصا بالسبب المعين بالاجماع .	١٤
هل تختص الآية بنوع السبب أو بعين السبب	١٤
تنقيح المناط ، ومعناه ، والخلاف في بعض فروعه	١٤ - ١٧
هل يشترط في وجوب الكفارة أن يكون الواطي قد أقسد صوماً صحیحاً .	١٥
تخريج المناط ، وسبب كثرة الغلط فيه	١٧ ، ١٨
دعوة الرسول شاملة للتقلين ، لم يخص الشارع العرب بحكم من الاحكام : كعلم الاسترقاق ، واخذ الجزية ، وتحريم ما استحبثوه من الاطعمة ، رأى عمر	١٨ - ٣٠
من تؤخذ الجزية ، تفسير أول « سورة براءة » وقوله « أمرت أن أقاتل الناس » و « حديث بريدة »	١٩ - ٢٢
الحكمة في تحريم لحوم السباع والدم ولحم الخنزير (ويحرم عليهم الخبائث)	٢٤ ، ٢٥
الدم المغو عنه ، وريق الكلب على الصيد ، والفرق بينه وبين ولوغه في الماء .	٢٤ ، ٢٥
لا يقدم في الامامة بالنسب ، التقديم فيها ، اعتبار النسب في سبب أهل الكتاب	٢٦ ، ٢٧
الشارع علق الاحكام الشرعية بالصفات المؤثرة فيما يحبه الله وزسوله وفيما يبغضه	٢٧
الكفاة في النكاح ، وما هي ؟ وهل غير العرب أكفاء لهم ؟	٢٨ ، ٢٩
جنس العرب خير من غيرهم ، وجنس قريش خير من غيرهم ، وجنس بني هاشم خير من غيرهم ، ولا يلزم ذلك في كل قرد	٢٩ ، ٣٠
الامامة في قريش مع الامكان ، حكمة تخصيصهم	٣٠
حكمة تحريم الصدقة على النبي وعلى أهل بيته ، ما له ولقرابته من الخمس .	٣٠ ، ٣١
مصرف الفداء والخمس ، ومن يعطى سهم ذى القربى بعد موت النبي ، وهل ما يعطونه مقدر بالشرع	٣١
ليس عند من أنكر الجن من جهال الفلاسفة والاطباء ونحوهم حجة على النفي	٣٢

- ٣٣ ، ٣٥ - ٣٨ دلالة القرآن على وجود الجن وشمول الرسالة لهم (واذا صرفنا) الايات (قل أوحى) الايات
- ٣٣ - ٣٥ (وأنه كان رجال من الانس يعوذون برجال من الجن) (وبنسأ استمتع) الايات
- ٣٤ من الشياطين من يختار الكفر والشرك والمعاصي ويلتذ بالشسر .
- ٣٤ (فبعتك لاغوينهم أجمعين) ونحوها
- ٣٤ اذا فسدت فطرة الانسان اشتتهى ما يضره والتذ به
- ٣٤ ، ٣٥ لا تقضى الشياطين أغراض أهل العزائم الا بالتقرب اليها بالكفر والشرك .
- ٣٥ ، ٣٨ هل جاءت الجن الى الرسول بعد سماعهم للقرآن في قوله (واذا صرفنا)
- ٣٥ - ٣٧ انتهى عن الاستنجاء بالروث والمظم يدل على أنه ينهى عن الاستنجاء بما يفسد طعام الانس وطعام دوابهم
- ٣٨ عذر ابن عباس في انكاره أن يكون الرسول رأى الجن أو خاطبهم
- ٣٨ ، ٣٩ كافر الجن حلقب بالاجماع والخلاف في مؤمنهم
- ٣٩ فصل يجب أن يستعمل مع الجن ما يستعمل مع الانس من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة الى الله وأن يدفع صيالهم بما يدفع به صيال الانس
- ٣٩ - ٤٣ صرع الجن للانس قد يكون عن عشق وقد يكون عن بغض ومجازات ، وقد يكون عن عيب وشر ، علاج هذه الانواع
- ٣٩ تكره مناكحة الجن
- ٤١ علة النهي عن الصلاة في الحمام ومساكن الابل والمقابر ونحو ذلك .
- ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ بعض أهل الشرك والبدع يآوون الى مواضع الشياطين لتخاطبهم ببعض الامور وتقضى حوائجهم
- ٤٢ يزعم بعض من يستخدم الجن لهذه الامور أن سليمان كان يستخدمهم بها .
- ٤٢ (واتبعوا ما تتلوا الشياطين) الايات

الصفحة	الموضوع
٤٣ - ٤٥	النهى عن قتل جنان البيوت والحكمة فيه
٤٤ ، ٤٥	قد تتصور الجن في صورة انسى أو غير ذلك
٤٤ ، ٤٥	(واذا زين لهم الشيطان أعمالهم) الآيات (واذا ينكر بك الذين كفروا) الآية
٤٥ ، ٤٦	قد يعجز الجن عن قتل الجنى الصارع للانسان فيخلوا السى المعزم انهم قتلوه أو حبسوه
٤٧ ، ٤٨	فصل كثيرا ما يتصور الشياطين بصورة المدعو المستفاد به ميتا أو حيا
٤٨	قد يتصور الشيطان في صورة بعض المشائخ واقفا بمرفات وقد تحل الشياطين بعض الاشخاص اليها سبب ذلك
٤٩ ، ٥٣	٥٦ - ٦٠ فصل تستحب وقد تجب رقية المصروع بالادعية والاذكار ، وامر الجنى ونهي ، وقد يجوز زجره ولعنه وضربه وخنقه اذا لم ينفع الا بذلك
٥٠ - ٥٢	قصة مجيء ايليس الى النبی بشهاب من نار وما فيها من الفقه هل يقطع الشيطان الصلاة اذا مر بين يدي المصلی
٥٢	سبب كثرة تصور الجن بصورة الكلب والقط الاسود
٥٣	قد تقتل الجن أو تؤذى من يعتدى عليها من المعزمين ، ما ينبغي ان يتمحز به المعزم ويحتمبه
٥٣ - ٥٦	اعظم ما يدفع الشيطان عن المصروع وغيره ويبطل الاحوال الشيطانية آية الكرسي
٥٦ - ٥٨	ما فعل النبی بالصبي المصروع وما قبل من أمه
٦٠	يقاتل العدو بما ينكاؤه وان لم يكن موجودا ففى زمان النبی كلقوس الفارسية
٦٠	ضرب المصروع انما يقع على الجنى
٦١	لا تجوز الرقية بما لا يعرف معناه ، عامة ما يقرؤه اهل العزائم فيه شرك وقد يقرؤون معه شيئا من القرآن
٦١ ، ٦٢	لا تجوز الرقية بالشرك وان جاز التداوى بالمحرم كالمليقة ، الفرق
٦٢	الناس اقسام بالنسبة الى التصديق بالصرع وريقته
٦٢ ، ١٣	سؤال الجن على وجه التصديق لهم فى كل ما يقولونه حرام

الصفحة	الموضوع
٦٤ ، ٦٥٠	بخطاف سؤالهم امتحانا لهم ، سؤال ابي موسى للمزاة التي لها قرين ، وقول عمر هذا يريد المسلمين من الجن فصل ويجوز أن يكتب للمصاب وغيره من المرضى شيئا من كتاب الله وذكره بالمداد للمباح ويشمل ويسقى
٦٦ - ٧٦	« وقال فصل في الاكفاء بالرسالة والاستغناء بالنبي عن اتباع ما سواه اتباعا عاما »
٦٦ - ٦٨	أدلة هذا الاصل من القرآن (انا اوحينا اليك) الى (بعد الرسل)
٦٩ - ٧١	من اوجب طاعة امام او شيخ او عالم مطلقا فهو ضال كالرافضة
٧٠ ، ٧١	ومن امر بطاعة الملوك والامراء والتضاعة مطلقا فكذلك
٧١	من نصب القياس أو العقل أو الذوق مطلقا أو قدمه بين يدي الرسول فهو ضال أيضا
٧١ - ٧٥	فصل أول البدع بدعة الخوارج ولهم خاصتان احدهما خروجهم عن السنة الخ والثانية تكفيرهم بالذنوب وتبعهم فيهما غالب أهل البدع
٧٦ - ٩٣	« وقال أصل جامع في الاعتصام بكتاب الله ووجوب اتباعه الخ »
٧٦ - ٨١	آيات في الامر بذلك وان النجاة والسعادة في اتباعه واتباع السنة والجماعة
٧٦ ، ٧٧	(قال اميطوا منها جميعا) الايات
٨٢ ، ٨٣	فصل الذي أمرنا باتباعه هو الكتاب والحكمة
٨٢ ، ٨٣	(الكتاب والحكمة)
٨٣ - ٨٦	أمرنا بطاعة الرسول في نحو أربعين موضعا من القرآن وان لم نجد ما قاله منصوبا في الكتاب

الصفحة	الموضوع
٨٥ ، ٨٦	احاديث في الامر باتباع الكتاب والسنة
٨٦	ذم الخوارج الذين لا يتبعون من السنة ما ظنوه مخالفا للقرآن
٨٧ ، ٨٦	معنى حديث « لقد خبت وخسرت ان لم اعدل الخ »
٨٧ - ٨٩	ذم من عدل عن طاعة الرسول في حكمه او في قسمه
٨٩ - ٩١	ظهور الخوارج وسببه ، حجبتهم ومناظرة ابن عباس وعمر بن عبد العزيز لهم
٩١	(فان تنازعتم في الاية) واعتصموا بحبل الله (الاية ودلائها على حجية الاجماع
٩٣ -	« وقال قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة الخ »
٩٣ - ٩٨ ، ١٠١ ، ١٠٢	حاجة الناس وضورتهم الى الرسالة ، الرسالة روح العالم ونوره وحياته
٩٤	(او من كان ميتا فأحييناه) الاية (وكذلك اوحينا اليك روحنا من امرنا)
٩٤ ، ٩٥	(أنزل من السماء ماء فسالأت اودية) الايات
٩٥	(مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً) الايات
٩٥ - ٩٨	الرسول بعثوا بأصول ثلاثة (١) الدعوة الى الله (٢) تعريف الطريق الموصل اليه (٣) بيان حالهم بعد الوصول
٩٧ ، ٩٨	العلاج والسعادة في اتباع الرسول
٩٩ ، ١٠٠	فصل في ضرورة الانسان الى الشرع في حياته ، المراد بالشرع
١٠٠	لا يستطيع العقل معرفة تفاصيل ما ينفعه وما يضره
١٠٠	لولا الرسائل لكان الناس أشر حالا من البهائم
١٠١	يحرب العالم وتقوم القيامة اذا انمحست آثار الرسول من الارض
١٠١ ، ١٠٢	الرسول بعث رحمة لاهل الارض « ان الله نظر الى اهل الارض فمقتهم الخ »
١٠١ - ١٠٣	(وما أرسلناك الا رحمة للعالمين)
١٠٣ - ١٠٥	الامر بطاعة الرسول والتحذير من مخالفته (ورفعنا لك ذكرك)

١٠٦ (وقال فصل في توعد الملة وتعدد الشرائع)

- ١٠٦ - ١١٤ أدلة توحيد الدين الملى دون الشرعى
 ١٠٧ ، ١٠٨ (ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم)
 ١١١ الاسلام دين جميع الرسل
 ١١٢ ، ١١٣ (يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر - السى قوله - شرعة ومنهاجا)
 ١١٤ ، ١١٥ فصل فى قوله (ولا تموتن الا وائتم مسلمون واعتصموا)
 الايات
 ١١٦ ، ١١٧ الامر بالاجتماع فى الدين كاجتماع الانبياء فيه
 ١١٧ خلفاء الرسول فى امته هم الامراء والعلماء
 ١١٧ « وددت انى رايت خلفائى »
 ١١٧ - ١٢٠ الكتاب والسنة والاجماع للامة بمنزلة الدين المشترك بين الانبياء
 وما تنوعوا فيه مما يجب او يستحب لبعضهم دون بعض فهو
 بمنزلة ما تنوعت فيه شرائع الانبياء
 ١١٩ - ١٢١ افضل العبادات والاذكار .
 ١٢٢ - ١٢٧ فصل ويشبه ذلك من وجه دون وجه ما تنازع فيه العلماء او الامراء
 وساغ لهم الاجتهاد فيه مما ياتى
 ١٢٢ ، ١٢٣ (١) قطع اللينة وتركها (٢) مسألة الحمامية (٣) سماع الميت
 صوت الحي .
 ١٢٣ (٤) تعذيب الميت ببكاء اهله (٥) رؤية محمد ربه .
 ١٢٣ - ١٢٦ هل احد هذين القولين خطأ وهل المصيب واحد وهل يائى من اجتهد
 فيها واخطا .
 ١٢٥ (السلطان) فى القرآن ، العمل الصالح لا يتم الا بالسلطانين
 ١٢٦ ، ١٢٧ اذا قصد العلماء والمشائخ والامراء سياساتهم ومذاهبهم
 وطرائقهم وجه الله الخ أثيبوا على ذلك .
 ١٢٧ هل يقال مع ذلك ان الله امر كلا من المتنازعين ان يتمسك باطنا
 وظاهرا بما هو عليه كما امر بذلك الانبياء الخ .

١٢٦ - ١٥٥ « قاعدة في العلوم والاعتقادات والأحكام والكلمات
والحجة والارادات هل هي تابعة لمتعلقها مطابقة له ، أو
متبوعها تابع مطابق لها »

١٢٦ - ١٣ العلم نوعان (١) تابع (٢) متبوع ، علم المخلوق ، علم الخالق ،
ايضاح ذلك .

١٣١ - ١٣٣ الحب والبغض والاعتقاد والاحكام والكلمات تابعة ومتبوعة .
١٣٤ مسمى « علم اصول الدين » او « علم الاصول » او « علم الكلام »
او « الفقه الاكبر » .

١٣٤ مسمى « علم الفروع » او « فروع الدين » او « علم الفقه
والشرعية » .

١٣٥ - ١٣٨ غلط من حكى عن بعض السوفسطائية أن العقائد تابعة للعقائد ،
ومن يتوهم أن العقائد لا تأثير لها في المعتقدات والاحكام
١٣٥ - ١٣٧ معنى « سوفسطا » وهل هو فى طائفة معينة من الناس
١٣٨ - ١٤٢ فصل ما لا تؤثر فيه الاعتقادات وليس كل مجتهد فيه
مصيبا .

١٣٨ ، ١٣٩ التنازع اما أن يكون فى اللفظ او فى المعنى او فى كل منهما او فى
مجموعهما امثلة ذلك .

١٣٩ - ١٤١ متى يكون القولان او أحدهما صوابا أو خطأ فى (الصراط)
وفى (السابق) و (المقتصد) و (الظالم) وفى محمد رأى ربه
أو لم يره ، وهل الله فى السماء أم لا ، ونحو ذلك

١٤٢ - ١٤٤ فصل ونحن نذكر من ذلك تأثير الاعتقادات فى رفع العقاب
١٤٢ حكم من بلفظه الأدلة القطعية بلاغا يمكنه من اتباعها ثم
خالقها

١٤٢ - ١٤٨ ذهب بعض أهل الكلام الى أنه إذا كان فى المسألة نص لا يمكن
المكلف من معرفته ومعرفة دلالاته فليس لها فى نفس الامر حكم
عند الله ، وإنما حكمه فى حق كل مكلف يتبع اجتهاده واعتقاده ،
انكار هذا القول

١٤٥ ، ١٤٦ قول بعض الجهال : لو أحسن أحدكم ظنه بحجر نفسه الله به

- ١٤٩ - ١٥٢ فصل الاعتقادات قد تؤثر في الاحكام الشرعية ، والناس فيها طرفان ووسط
- ١٤٩ - ١٥١ (١) طرف الاباحية الكافرة ، العقاب في الاخرة والوعيد عندهم .
- ١٥١ (٢) طرف بعض المعتزلة الذين يقولون ان لله حكما في كل فعل من اخطاء كان آثما معاقبا
- ١٥١ ، ١٥٢ الامة الوسط
- ١٥٢ - ١٥٤ فصل مذاهب الائمة تؤخذ من اقوالهم والخلاف في افعالهم

١٥٥-٢٠٢ « معارج الوصول »

- ١٥٥ فصل في ان الرسول بين جميع اصول الدين وفروعه باطنه وظاهره علمه وعمله
- ١٥٦ - ١٦٠ القرامطة والمتفلسفة يظنون ان الرسل ما كانوا يعلمون حقائق العلوم الالهية ، وآخرون يقولون علمها ولم يبينها ، وقسم يقولون علمها وبينها لكن لا يمكن معرفته من كلامهم الخ
- ١٥٧ - ١٦٠ قول اهل العلم والايمان في الرسول وبيان
- ١٦٠ - ١٦٤ لما ظن بعض اهل الكلام وغيرهم ان دلالة الكتاب والسنة على اصول الدين بمجرد الخبر فقط اعرضوا عنه وصاروا احزابا
- ١٦٣ - ١٧٣ احسن الطرق طريقة القرآن في مخاطبة الناس ودعوتهم ومجادلتهم
- ١٦٣ خطأ الفلاسفة والمتكلمين في تفضيلهم طرائقهم على طريقته
- ١٦٣ ، ١٦٤ خلاصة ما عند الفلاسفة في العلوم
- ١٦٥ (وما قدروا الله حق قدره اذ قالوا ما انزل الله على بشر من شيء) الايات
- ١٦٦ (قالوا لن نؤثر على ما جاءنا من البينات والذي فطرننا) الايات

- ١٦٧ - ١٦٩ ليس في القرآن تكرار خلافا لمن ظن أنه كسر القصص لتكرار الوقود
- ١٦٩ - ١٧٣ الخير والسعادة والكمال والصلاح منحصرون في العلم النافع والعمل الصالح
- ١٧١ ضدهما القول على الله بغير علم والشرك
- ١٧٠ (أولوا الأيدي والأبصار)
- ١٧٢ ، ١٧٣ الصوفية بنوا أمرهم على الإرادة ، والمتكلمون على النظر
- ١٧٣ - ٢٠٢ فصل وأما العمليات وما يسميه ناس الفروع والشرع والفقه فقد بينه الرسول أحسن بيان أدلة ذلك
- ١٧٥ (وأذكركم ما يتلى في بيوتكم من آيات الله والحكمة)
- ١٧٥ الكتاب ، السنة ، الإجماع ، القياس الصحيح
- ١٧٦ - ١٨٠ ، ١٩٢ - ١٩٧ الإجماع حجة . أدلته
- ١٧٨ - ١٨٠ ، ٩٢ - ١٩٤ (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير (الآية
- ١٧٩ - ١٨١ من عصى واحدا من الرسل فقد عصى الجميع ، دينهم واحد ، وهو الاسلام ، الاسلام
- ١٨١ ، ١٨٢ المبتدع لا يتبع الا ديننا ميلا أو متسوخوا
- ١٨٢ اتخاذ السبت عيداً وتحريم بعض الطيبات قد كان ثم نسخ .
- ١٨٢ ، ١٨٣ الشرك وما كانت تحرمه الجاهلية من المبدل
- ١٨٣ ، ١٨٤ (قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما) الآية
- ١٨٢ - ١٨٤ ما تضمنته التوراة والانجيل والزيور
- ١٨٤ القرآن مستقل بنفسه ، اشتمل على ما في الكتب من الحاسن وعلى زيادات لا توجد فيها
- ١٨٤ ، ١٨٥ (مصنف لما بين يديه) الآية
- ١٨٥ ، ١٨٦ (كذبت قوم نوح المرسلين) (ان الذين يكفرون بالله ورسله) الايات
- ١٨٦ ، ١٨٧ بعض الملاحدة والفلاسفة والباطنية وأهل الكلام والتصوف يلعنون في جنس الرسل ومنهم من لا يكذبهم تكديبا صريحا ولا يؤمن

الموضوع	الصفحة
بحقيقة النبوة والرسالة الخ	
اليهود أقل كفرا من الملاحدة الباطنية والمتفلسفة ونحوهم	١٨٧
ضغف مناظرة أهل الكلام لأهل الكتاب	١٨٨
النصارى مخالفون لجميع الانبياء وللعقل الصريح كما وضّح المؤلف ذلك في « الجواب الصحيح »	١٨٩
الخطاب مع النصارى في مقامين (١) تبديلهم لدين المسيح (٢) تكذيبهم لمحمد	١٨٩
١٨٩ ، ١٩٠ والخطاب مع اليهود في تكذيب من بعد موسى الى المسيح ثم في تكذيب محمد كما في « البقرة »	١٨٩
١٩٠ ما تنم به النصارى • اليهود والمشركون أشدّ عداوة منهم (غير المضروب عليهم ولا الضالين)	١٩٠
١٩١ ، ١٩٢ لم يقل الرسول « كل ضلالة في النار » ما يفرع على ذلك	١٩١
١٩٣ ، ١٩٤ (ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله) الآية	١٩٣
١٩٣ ، ١٩٤ (يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل) الآية (ولا تلبسوا الحق بالباطل) الآية	١٩٣
١٩٥ - ٢٠٢ من يحتاج الى الاستدلال بالاجماع ، لا يوجد مسألة مجمع عليها الا وفيها نص كالمسائل الاتية	١٩٥
١٩٥ - ١٩٧ (١) المضاربة (٢) الحامل المتوفى عنها (٣) المفوضة (٤) الحرام	١٩٥
(٥) المبتوتة	١٩٨
١٩٨ ، ١٩٩ قد يخفى بعض النصوص أو دلالتها على المجتهد ، وقد يذهل عنها ، وقد يمتد ما ليس بمعارض لها معارضا	١٩٨
١٩٨ ، ١٩٩ (وأتموا الحج والعمرة)	١٩٨
١٩٩ لا يوجد مسألة اتفق السلف على أنه لا يستدل فيها بنص جلي ولا خفي	١٩٩
١٩٩ حجج من رأى أن الجحد أبا	١٩٩
١٩٩ ، ٢٠٠ من ادعى اجماع السلف على ترك العمل بالرأى والقياس مطلقا أو أن من المسائل ما لم يتكلم فيها أحد منهم الا بالرأى والقياس فقد اخطأ	١٩٩

- ٢٠٠ قد يخفى فهم الصحابة للقرآن والسنة على أكثر المتأخرين سبب ذلك .
- ٢٠٠ خطأ من قال ان الاجماع مستند معظم الشريعة ، او ان أكثر الحوادث يحتاج فيها الصحابة الى القياس لعدم دلالة النصوص عليها
- ٢٠١ ، ٢٠٢ قول بعض المتأخرين على المجتهد أولا ان ينظر في الاجماع
- ٢٠٣ - ٢٢٨ « قاعدة في تصويب المجتهدين ومخطئهم وتأنيبهم »
- ٢٠٣ - ٢٢٠ ، ٢٢٤ - ٢٢٧ اختلف الناس هل يمكن كل احد ان يصرف اجتهدا الحق في كل مسألة واذا لم يمكنه فاجتهد فلم يصل الى الحق في نفس الامر فهل يماقب او يكفر ؟ اقوال الفرق في ذلك
- ٢٠٤ - ٢١١ وهل المسائل العملية في ذلك كالعلمية سواء كان دليلها قطعيا أولا
- ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢١٧ هل كل مجتهد في المسائل الاجتهادية العملية مصيب باطنا وظاهرا
- ٢١٤ تزعم القدورية أن الناس متساوون في القدرة وان الله لم يخص المؤمنين بفضيلة على الكفار
- ٢١٥ ، ٢١٦ الايجاب والتحريم العقلي وحجة من تفاه أو اثبتة
- ٢١٧ - ٢١٩ عند النجاشي ومؤمن آل فرعون ويوسف وامرأة فرعون ونحوهم ممن لم يهاجر ولم يلتزم جميع الشرائع .
- ٢١٩ - ٢٢٥ (وان من اهل الكتاب لمن يؤمن بالله) الآية وسبب نزولها .
- ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ - ٢٢٦ (ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى انفسهم) الايات
- ٢٢٠ ، ٢٢١ (وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن) الايات .
- ٢٢٤ ، ٢٢٥ (ولو آمن اهل الكتاب لكان خيرا لهم) الايات .
- ٢٢٥ ، ٢٢٦ الشرائع والاحكام لا تلزم الا بعد العلم .
- ٢٢٦ هل ثبت النسخ في حق المكلف قبل ان يبلغه الناسخ .

٢٢٨ - ٢٣٥ « وقال فصل في قول بعض الناس : العلوم الشرعية والعقلية » .

٢٢٨ - ٢٣٤ قد يراد بالعلوم الشرعية ما امر به الشارع ، وقد يراد بها ما أخبر به ، وقد يراد بها ما شرع أن يعلم ، وقد يراد بها ما علمه الشارع

٢٣٠ عامة مسائل أصول الدين تعرف بالعقل
٢٣١ - ٢٣٣ بيان جهل عامة المتفلسفة والمتكلمة بمقدار العلوم الشرعية
٢٣١ - ٢٣٣ بيان سعة وشرف العلوم الشرعية على العقلية والتجريبية
٢٣٤ ما يراد بالحكم الشرعي

٢٣٥ - ٢٦٠ « وقال فصل من حدود الاسماء التي علق الله بها الأحكام ما يعرف بالشرع ، ومنها ما يعرف باللغة ، ومنها ما يعرف بعرف الناس وعاداتهم » .

٢٣٥ اما النوع الاول كالصلاة والزكاة والصيام والحج والايمان والاسلام والكفر والنفاق فقد بينه الله ورسوله .

٢٣٥ ، ٢٣٦ اما النوع الثاني والثالث فقد بينه الصحابة والتابعون .
٢٣٦ اذا بين الرسول حد مسمى شيء لم يلزم ان يكون قد نقله عن اللغة او زاد فيه ، وما اطلقه فليس لاحد تقييده من ذلك ما يأتي

٢٣٦ ، ٢٣٧ (١) اسم الخمر (٢) الماء .

٢٣٧ - ٢٤٢ (٣) اسم الحيض .

٢٤٠ (واللائي يؤسن من الحيض) .

٢٤٢ (٤) الخف .

٢٤٣ - ٢٤٧ (٥) السفر .

٢٤٧ المسجد الحرام ، بدر .

٢٤٨ ، ٢٤٩ الاوقية في لغة الرسول « ليس فيما دون خمس اواق صدقة » .

- ٢٤٨ - ٢٥٢ (٦) الدرهم والدينار في لفظ الشارع مطلقا .
 ٢٤٩ - ٢٥٢ الوسقي ، والصاع ، والمذ ، والذراع .
 ٢٥٢ ، ٢٥٣ لفظ الاطعام لم يقدره الشارع .
 ٢٥٣ ، ٢٥٤ لفظ « الجزية » و « الدية » و « الخراج » وهل هن مقدرات مسمى الشرع .
 ٢٥٤ ، ٢٥٥ (والذين هم لفروجهم حافظون) ما حرم بالنكاح حرم بملك اليمين الاستبراء .
 ٢٥٥ - ٢٥٧ العاقلة وتأجيل ما تحمله .
 ٢٥٧ - ٢٥٩ هل يجب أو يستحب أن يسوى بين اصناف أهل الخمس ونفسى والزكاة .
 ٢٥٨ تستحب الصدقة والهبة بأكثر من الثلث فى الهدى والاضحية اذا كثر الفقراء او المهدي اليهم
 ٢٥٩ اذا وقف على المدرس والمعيد والقيم والفقهاء والمتفقه فهل يعطى الواحد منهم بحسب المصلحة ؟
 ٢٦٠ - ٢٨٠ « وقال فصل فى التقليد الذى حرمه الله ورسوله »
 ٢٦٠ (واذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا)
 ٢٦٠ (فلا وربك لا يؤمنون) الآية ونحوها
 ٢٦١ ذكر الله وجوب طاعة الرسول فى نحو أربعين موضعا
 ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ هل يجوز أن يقلد القادر على الاستدلال ، اذا علم المستفتى أن ما أفتى به معصية ، واذا لم يعلم ذلك او ظن أنهم موافقون للرسول
 ٢٦٢ تقليد المأجز للعالم
 ٢٦٢ ، ٢٦٣ التقليد المحرم بالنص والاجماع
 ٢٦٣ - ٢٦٥ (يا ايها الناس كلوا مما فى الارض حلالا طيبا) الآية (يا ايها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم) الايات
 ٢٦٣ - ٢٦٥ (فبظلم من الذين هادوا حرمنا الخ)
 ٢٦٣ - ٢٦٦ من لم يستمن برزق الله على عبادته لم يحل له

- ٢٦٥ . ٢٦٦ (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم) الآية
 ٢٦٦ اذا ذبحوا للمسلم أو النسك له
 ٢٦٦ ذم من يكتم العلم
 ٢٦٧ - ٢٦٩ هل يوجد إجماع يخالف نص الرسول ، وهل تجوز مخالفة أهل
 الإجماع له ، وهل ينسخ الإجماع النص •
 ٢٦٧ - ٢٦٩ الإجماع نوعان قطعي وظني •
 ٢٦٨ ، ٢٦٩ قول الترمذي كل حديث في كتابي قد عمل به بعض أهل العلم
 إلا حديثين •
 ٢٦٩ من ثبت عنده نص ولم يعلم قائلا به فهل يقف في العمل به ؟
 ٢٦٩ ، ٢٧٠ هل يكفر مخالف الإجماع ، الإجماع مع النص دليلان •
 ٢٧٠ هل الإجماع حجة قطعية أو ظنية ، اتباع الإجماع •
 ٢٧١ ، ٢٧٢ اد: نقل عالم الإجماع ونقل آخر النزاع •
 ٢٧١ ، ٢٧٢ قول أحمد وغيره من ادعى الإجماع فقد كذب •
 ٢٧٢ ، ٢٧٣ كثير من فقهاء المتأخرين وغيرهم يقولون : انهم عاجزون عن
 تلعي جميع الأحكام الشرعية من نصوص الرسول مع انها أسهل من
 نصوص أئمتهم •
 ٢٧٣ طريقة الصحابة في تعلم السلوك والتقرب إلى الله •
 ٢٧٤ مسائل السلوك منصوبة كمسائل العقائد ، سبب اختلاف أهل
 الكلام وأهل السلوك وأهل الفقه •
 ٢٧٣ ، ٢٧٤ سبب نزاع الصحابة في بعض مسائل الأحكام دون العقائد والتعب
 ٢٧٤ - ٢٧٧ سبب كثرة البدع في باب الإرادة والعبادة دون أبواب العقائد حتى
 فيمن قبلنا •
 ٢٧٥ - ٢٧٨ سبب قلة البدع في صدر هذه الأمة وكثرتها في متأخر المتصوفة
 وغيرهم •
 ٢٨٠ - ٢٩٠ « سئل عمن يقول ان النصوص لاتنبي بعشر معشار
 الشريعة ، وهل أراد النص الذي لا يحتمل التأويل ،
 وهل أصاب من نفى القياس وما معنى النص » .

- ٢٨٠ القائل بهذا طائفة من اهل الكلام خطوهم .
- ٢٨٠ - ٢٨٣ ، ٢٨٩ تناول اسم الخمر لكل مسكر ودلالة القياس عليه .
- ٢٨٣ ما يتناول اسم الميسر .
- ٢٨٣ ، ٢٨٤ ولفظ الريا .
- ٢٨٤ يتناول (اذا طلقتم) (والمطلقات) كل مطلقة ، وان كل طلاق فهو رجعى .
- ٢٨٤ ليس الخلح طلاقا .
- ٢٨٤ ، ٢٨٥ (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) يتناول كل يمين .
- ٢٨٥ عامة مسائل النزاع اذا طلب فيها النص الفاصل وجد .
- ٢٨٥ - ٢٨٧ كان الصحابة يحتجون في عامة مسائلهم بالنصوص وكانوا يحتجون بالقياس الصحيح .
- ٢٨٥ - ٢٨٨ القياس الصحيح نوعان (١) ان يعلم انه لا فارق مؤثر بين الاصل والفرع امثله .
- ٢٨٦ (٢) ان ينص على حكم لمعنى ويكون ذلك المعنى موجودا في غيره
- ٢٨٧ ، ٢٨٨ متى يمنح القياس ويسمى قياسا فاسدا .
- ٢٨٨ ما يراد بلفظ النص .
- ٢٨٨ ، ٢٨٩ لا يوجد نص يخالف قياسا كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح .
- ٢٨٩ متى يستطيع الشخص ان يستدل على غالب الاحكام بالنصوص وبالاقيسة .

٢٩٠ - ٣٠٩ « وقال فصل للعبد في المبادات المأمور بها ثلاثة احوال

أو حالان »

- ٢٩٠ (١) ان يقتصر على الواجب (٢) ان يأتي بالمستحب (٣) ان ينقص عن الواجب .
- ٢٩٠ - ٢٩٢ العبادة الكاملة والتاقيصة في لفظ الشارع وفي اصطلاح الفقهاء كالطهارة والصلاة والغسل ، والتنسيبحات ، والوتر .
- ٢٩١ خلافهم في حرف النفي الداخل على المسميات الشرعية كحديث « لا قراءة الا بأم الكتاب » « لا صيام الخ » « لا وضوء الخ » .

- ٢٩١ ، ٢٩٢ يغلب التعبير في كلام الشارع عن الكامل بالتام .
 ٢٩١ ، ٢٩٢ (وأتموا الحج والعمرة) .
 ٢٩٢ ، ٢٩٣ النقص في تعبير الشارع مقابل للتمام والكمال وهو نوعان .
 ٢٩٣ - ٢٩٥ مسمى الايمان الكامل ، والخلاف مع الرافضة والخوارج .
 ٢٩٣ ، ٢٩٤ « من غشنا فليس منا » « لا يزني الزاني الخ » .
 ٢٩٥ - ٣٠٥ الشخص الواحد او العمل الواحد يكون مأمورا به من جهة منهيا عنه
 من جهة .
 ٢٩٥ - ٣٠٦ هل تجزئ شرعا الصلاة في الدار المنصوبة وهل يتمتع ذلك عقلا
 بأي شيء يحصل حسن الفعل .
 ٢٩٩ - ٣٠٣ مسألة الواجب على التخيير والواجب المطلق والواجب المعين والفرق
 بينهم .
 ٣٠٤ ، ٣٠٥ فصل المأمور يوجب البرائة لكن اذا قارنه معصية الخ امثلة لهذه
 القاعدة .
 ٣٠٤ ، ٣٠٥ فعل المأمور يوجب البرائة لكن اذا قارنه معصية الخ امثلة لهذه
 به الشارع او عرف بخبره والى ما امر به .
 ٣٠٦ - ٣٠٩ اسم الشريعة والشرع والسرعة والسنة عند أئمة أهل السنة
 وما يريد بها أهل الكلام .

